وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

المركز الجامعي بلحاج بوشعيب – عين تموشنت -

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة تخرج ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر في علوم مالية ومحاسبة

تخصص: مالية المؤسسة

تحت عنوان:

التشخيص المالي في البنـــك باستخدام مؤشر العائد والمخاطرة "دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) – عين تموشنت"

من اعداد الطالبتين:

✓ سليماني شهرزاد

✓ رياش نوال

تحت اشراف:

حوليةيحي

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ: 2020/09/17

أعضاء لجنة المناقشة

د. يحياوي لخضر	المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت	رئيسا
د. حولية يحي	المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت	مشرفا
د. علي دحمان محمد	المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت	ممتحنا

السنة الجامعية:2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

دعـــــــاء

قال تعالى: "الرحمن علم القرآن، خلق الإنسان علمه البيان" سورة الرحمن.

اللهم لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت، ولا باليأس إذا فشلت، وذكرني دائما أن الفشل هو التجارب التي تسبق النجاح.

اللهم إذا أعطيتني النجاح لا تفقدني تواضعي، وإذا أعطيتني تواضعا لا تفقدني اعتزازي بكرامتي.

واجعلني من الذين إذا أعطوا شكروا.

وإذا أذنبوا استغفروا

وإذا أوذوا فيك صبروا.

وإذا تقلبت بهم الأيام اعتبروا.

إهداء

إلى من وضع المولى سبحانه وتعالى الجنة تحت قدميها ووقرها في كتابه العزيز ″ أمي الغالية ″ طيب الله ثراها .

إلى صاحب السيرة العطرة , والفكر المستنير ″ أبي الغالي ″ أطال الله في عمره .

إلى إخوتي ″ حنان , إيمان , ياسين ″ الذين لهم بالغ الأثر في جميع الصعاب والعقبات التي مررت بها .

إلى سعادتي , صغيرتي , النعمة التي رزقنا الله بها ″ رجينة هبة ″ حياتي .

إلى زوج أختي ″ وليد ″ بمثابة الأخ الثاني الذي لطالما كان داعما لي بالكلمة الطيبة .

إلى صديقة العمر ″ رياش نوال ″ التي لن أنسى دعمها وحبها الدائم لي . حفظها الله .

إلى كل من وسعهم قلبي ولم تسعهم هذه الورقة .

أهدي الجميع ثمرة جهدي .

﴿ ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين .﴾

شهرزاد

rawpixel

الإهداء :

بسم الله الرحمن الرحيم

" اللهم لا علم إلا ما علمتنا أنك أنت العزيز الحكيم "

صدق الله العظيم

أكتب بقلمي البسيط عباراتي الصادقة , شكرا و عرفانا بعظيم فضله و كرمه ربي سبحانه أن أنعم علي بالصبر و منحني القدرة و العزيمة و يسر لي كل السبل لإتمام هذه الدراسة .

أهدي عملي هذا إلى من قال فيهما الرحمان :

" وقل ربي إرحمهما كما ربياني صغيرا " صدق الله العظيم

إلى رمز الأمل و أعز ما أملك في الوجود إلى ريحانة حياتي و سعادتي إلى من آمنت بي من الولهة الأولى إلى ذات الحضن الحنون أمي رفيقتي حبيبتي أطال الله في عمرها و أدام صحتها .

إلى أروع أب أعتز به إلى من سهر الليالي لتربيتي و تعليمي إلى من وضع كل ثقته بي و بقدرتي في بلوغ أهدافي رغم بساطتها إلى من منحني كل وقته رغم أشغاله إلى درع الأمان خاصتي و مرشدي في هذه الحياة الذي لا أستطيع رد فضله طوال عمري أبي حبيبي فأبي ليس كباقي الآباء , أبي فريد من نوعه .

إلى قطعتي الثانية توأم روحي و رفيقة دربي إلى من دعمتني في هذه الحياة إلى جانبي المشرق أختي حياتي " مامية " .

إلى سندي في هذه الحياة و مصدر قوتي و بهجتي أخي " ديدن " وفقه الله في دراسته و أنار طريقه,

إلى صغيراتي و ترياق فرحي "هناء و وسيلة" .

إلى أختي الثانية التي حاربت معي كل الصعوبات بصدر رحب ,حصل لي الشرف ان شاركتني هذا العمل فعلا الصداقة مواقف فقد علمتني معنى الصداقة "شهرزاد" .

أهدي ثمرة جهدي إلى كل قريب إلي , إلى كل زملائي و زميلاتي لدفعة 2019/2020

نوال

شكر

أولا وقبل كل شيء الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل , والذي كان له الفضل الأول والأخير في هذا التوفيق , وعملا بقول رسولنا محمد صلى الله عليه وسلم

" من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

حديث صحيح .

أما بعد نتقدم بجزيل الشكر والإمتنان إلى من شرفنا بإشرافه على مذكرة بحثنا الأستاذ المحترم " حولية يحيى " الذي لن تكفي حروف مذكرتنا لإيفائه حقه , ولتوجيهاته العلمية التي ساهمت بشكل كبير في إتمام هذا العمل , أطال الله في عمره .

إلى كل الأساتذة اللذين كانو معنا طيلة مسارنا الدراسي .

كما نتوجه بجزيل الشكر إلى طاقم بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة عين تموشنت – لتعاونهم معنا .

وأخيرا وليس آخر نشكر كل من ساهم معنا ولو بالكلمة الطيبة وإلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد لإتمام هذا العمل .

جعله الله علما نافعا .

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول: الأدبيات النظرية	
تمهيد	02
المبحث الأول: الإطار النظري للتشخيص المالي, العائد, المخاطرة	03
المطلب الأول: عموميات حول التشخيص المالي	03
المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي لمؤشري العائد و المخاطرة	18
المطلب الثالث: علاقة التشخيص المالي بمؤشري العائد و المخاطرة	30
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	37
المطلب الأول: دراسات سابقة باللغة العربية	37
المطلب الثاني: دراسات سابقة باللغة الفرنسية	43
المطلب الثالث: دراسات سابقة باللغة الإنجليزية	45
خلاصة	51
الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية - عين تموشنت	
تمهيد	53

فهرس المحتويات

المبحث الأول: : بطاقة تعريفية حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية	54
المطلب الأول: عموميات حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية – البدر	54
المطلب الثاني: لمحة تاريخية حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية البدر – وكالة عين تموشنت	67
المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية لبنك الفلاحة و التنمية – وكالة عين تموشنت	72
المطلب الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة	72
المطلب الثاني: دراسة بيانات الاستبيان و ثباته	73
المطلب الثالث: عرض و تحليل نتائج الدراسة	77
المطلب الرابع: اختبار الفرضيات الإحصائية	89
خلاصة	92
الخاتمة العامة	94
قائمة المراجع	97
قائمة الملاحق	

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01-01)	إيجابيات و سلبيات الأطراف المكلفة بالتشخيص	14
(02-01)	النسب المالية لتحديد الخطر المالي	32
(01-02)	درجات سلم ليكرت الخماسي	74
(02-02)	معامل الإرتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الأول التشخيص المالي	75
(03-02)	معامل الإرتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الثاني مؤشري العائد و المخاطرة في البنك	76
(04-02)	ثبات الإستبيان	77
(05-02)	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	78
(06-02)	توزيع العينة حسب العمر	79
(07-02)	توزيع العينة حسب المستوى العلمي	80
(08-02)	توزيع العينة حسب التخصص العلمي	81
(09-02)	توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة في العمل المصرفي	83
(10-02)	توزيع أفراد العينة حسب الموقع الوظيفي	84
(11-02)	توزيع درجات الإستجابة حسب سلم ليكرت	85
(12-02)	تحليل عبارات المحور الأول"التشخيص المالي"	86-87
(13-02)	تحليل عبارات المحور الثاني "مؤشري العائد و المخاطرة في البنك "	87-88
(14-02)	نتائج معامل الإرتباط و اختبار فيشر للمعنوية الكلية لنموذج الإنحدار للفرضية	90
(15-02)	نتائج تحليل الإنحدار الخطي البسيط للتشخيص المالي على مؤشري العائد و المخاطرة في البنك	90

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01-01)	أدوات التشخيص المالي	10
(02-01)	خطوات إدارة المخاطر	27
(01-02)	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR	58
(02-02)	الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR	61
(03-02)	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة عين تموشنت	71
(04-02)	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	78
(05-02)	توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر	79
(06-02)	توزيع العينة حسب المستوى العلمي	81
(07-02)	توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص العلمي	82
(08-02)	توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة في العمل المصرفي	83
(09-02)	توزيع أفراد العينة حسب الموقع الوظيفي	84

المقدمة العامة

تعتبر المؤسسة المالية وحدة أعمال لديها مجموعة من الأصول والخصوم كباقي المؤسسات، الا أن أصولها تكون في صورة أصول مالية (قروض وأوراق مالية) بدلا عن الموجودات الثابتة والمتداولة في المؤسسات الأخرى، وخصومها أيضا خصوم مالية على شكل ودائع ومدخرات بأنواعها المختلفة، أي بمفهوم أبسط هي كل منشأة أعمال أصولها وخصومها مالية وتتعامل بالأموال أخدا وعطاءا . وحتى تكون هذه المؤسسة تمتاز بالفعالية في المحيط المالي يجب على كل متعامليها سواءا زبائن، موردين، مستثمرين، مقرضين، مسيرين الإهتمام بوضعية المؤسسة، وهنا يظهر مفهوم **التشخيص المالي** الذي يعتبر من بين الأنشطة المهمة والأساسية لإدارة مالية المؤسسة الأمر الذي يفرض عليها اللجوء إلى مجموعة من الطرق والأدوات والمؤشرات لتقييم وضعيتها المالية، والتي من بينها مؤشري **العائد والمخاطرة** اللذان اعتمدنا عليهما في بحثنا العلمي باعتبارهما من أهم المؤشرات المعتمدة في عملية **التشخيص المالي**، حيث يتجلى مفهوم **العائد** في أنه عبارة عن كمية أو مقدار الأموال المضافة إلى الرأس المالي الأصلي الذي يؤدي إلى تعظيم الثروة، أما فيما يخص **المخاطرة** فهي عبارة عن العنصر المهم في العائد المدفوع على الإستثمار لذا لا يمكن اللجوء إلى أحدهما دون الاخر في عملية **التشخيص المالي** وانطلاقا من كليهما يمكن تحديد الوضع الفعلي للمؤسسة المالية .

وعلى ضوء ما تم التطرق إليه يمكن حصر **إشكالية البحث** في السؤال الجوهري الاتي:

ما مدى فعالية كل من مؤشري العائد والمخاطرة في تشخيص الوضعية المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة عين تموشنت ؟

وعلى ضوء إشكالية البحث قمنا بطرح مجموعة من الاسئلة الفرعية والتي هي كالاتي :

- كيف يساهم التشخيص المالي في تحقيق أهداف البنك؟
- هل يعتمد البنك محل الدراسة على التشخيص المالي ؟
- ما مدى الترابط الذ ي يجمع بين كل من مؤشري العائد والمخاطرة ؟
- ما هو الهدف من وراء إستخدام مؤشري العائد والمخاطرة ؟

فرضيات البحث :

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتشخيص المالي على مؤشري العائد والمخاطرة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة عين تموشنت -.

أهمية الدراسة :

يعد هذا الموضوع من بين المواضيع البالغة الأهمية حيث أنه يقتضي الحكم على الوضعية المالية للمؤسسة البنكية، عن طريق دراستها لعدة دورات حالية متتالية بهدف تشخيص الوضع الخالي وتقدير الوضعية المستقلبية .

اللجوء إلى متغيرين ذات أهمية كبيرة (العائد و المخاطرة) من خلال دورهما الفعال في تحديد مصير البنك (نجاح أو فشل) حيث تمثل نتائج التشخيص المالي والتقارير المالية دليلا مهما في إتخاد القرارات التي تخدم مصلحة البنك .

مبررات اختيار الموضوع :

أسباب ذاتية :

من بين الأسباب التي أدت بنا إلى إختيار هذا الموضوع :

* رغبة منا في تطوير معارفنا وتحفيز أستاذنا المشرف بخصوص الموضوع بحكم تخصص مالية المؤسسة .
* لفت الإنتباه لهذا الموضوع نظرا لحداثته وأهميته بالنسبة للمؤسسات المالية او الإقتصادية خاصة في ظل التطورات التي يشهدها الاقتصاد .

أسباب موضوعية :

* محاولة التعمق في كيفية تطبيق التشخيص المالي في المؤسسات البنكية .
* العمل على إثراء الموضوع من الجانب التطبيقي أكثر.

* التعرف على المؤسسة محل الدراسة ومحاولة معرفة مدى إهتمامها بهذا الموضوع ميدانيا.

أهداف الدراسة :

الهدف من وراء هذه الدراسة هو تحقيق مجموعة من الأهداف والتي من بينها :

* التعرف على ماهية التشخيص المالي من جميع الجوانب وكذا ما مدى واقع تطبيقه .

* التعرف على مؤشر العائد والمخاطرة لما لهم من أهمية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وبالتالي تفادي العقبات والمشاكل , وتدعيم هذا الموضوع من خلال تسليط الضوء على دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية والتعرف على أهمية هذا الموضوع من نظرهم .

حدود الدراسة :

***الحدود المكانية :** بهدف دراسة التشخيص المالي في المؤسسة باستخدام مؤشر العائد والمخاطرة حاولنا اسقاط الدراسة على بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

***الحدود الزمانية :** بداية التربص من 2020/07/20 إلى غاية 03 أوت 2020 .

منهج الدراسة :

* قمنا بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتماشى وطبيعة بحثنا العلمي، وهذا من خلال جمع كل ما يتعلق بالموضوع من بيانات ومعلومات وهذا من أجل هدف واحد ووحيد وهو الإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة أعلاه ومن جهة أخرى إختبار صحة الفرضيات المقدمة .

* أما الجانب التطبيقي فقد استعملنا منهج الإستبيان من أجل إسقاط الدراسة النظرية على واقع بنك الفلاحة والتنمية الريفية لعين تموشنت .

أدوات الدراسة :

تمت هذه الدراسة بالإعتماد على :

* **الدراسة النظرية :** من خلال المسح المكتبي والذي يتمثل في الإطلاع على الكتب، المراجع العربية والأجنبية، الرسائل العلمية، مواقع الانترنت .....

* **الدراسة الميدانية :** اعتمدنا على **الإستبيان** باعتباره من أبرز الأدوات المستخدمة في الأبحاث العلمية، والذي يشمل على مجموعة من الأسئلة النصية يدونها الباحث العلمي للتعرف على اراء توجهات مجموعة من الأفراد .

اعتمدنا برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية ..... : وهذا لما يتميز به من قدرة كبيرة في معالجة البيانات والحفاظ على دقتها .

صعوبات الدراسة :

بصدد دراسة ومعالجة هذا الموضوع واجهتنا بعض الصعوبات والتي منها :

* قلة المراجع والكتب المتعلقة بمؤشري العائد والمخاطرة وخاصة المراجع التي تبرز العلاقة بينهما وكذا العلاقة التي تربطهما بالتشخيص المالي .

* إنعدام وغياب ثقافة الاستبيان لدى موظفي البنك، صعب لنا قليلا عملية جمع البيانات .

هيكل الدراسة :

للجمع بحيثيات الموضوع تناولنا بحثنا وفقا للخطة التالية :

حسب كل ما يتوفر لدينا من معلومات قمنا بتقسيم موضوع بحثنا إلى فصلين وفقا لمنهجية إيمراد (IMRAD)[1] حيث شمل الفصل الأول على جميع الأدبيات النظرية الخاصة بموضوعنا والذي بدوره قسمناه إلى مبحثين، مبحث خاص بأهم المفاهيم التشخيص المالي، العائد، المخاطرة مع إظهار العلاقة التي تربطهم، ومبحث خاص بالدراسات السابقة لموضوع دراستنا . أما الفصل الثاني يتعلق بالدراسة الميدانية للموضوع حيث يتم إدراج كل من الطريقة والأدوات المستخدمة لتوضيح كيفية إنجازها وتحليل مختلف نتائجها .

[1] Introduction , methodes , results and disction .

الفصل الأول

الأدبيات النظرية

تمهيد :

يكتسي موضوع **التشخيص المالي** أهمية كبيرة في حياة أي مؤسسة سواءا إقتصادية أومالية، وهذا من خلال الهدف الأساسي الذي يقوم عليه وهو تشخيص المحيط المالي للمؤسسة من خلال تحديد نقاط القوة والضعف التي تساعد في الوصول إلى الأهداف المرجوة التي تعمل هذه الأخيرة على تحقيقها , ومن جهة أخرى وباعتبار دراستنا تمت في مؤسسة مالية فلا بد من اللجوء إلى مؤشرين أساسين مرتبطين إرتباطا وثيقا بعملية التشخيص المالي وهما **العائد والمخاطرة**، حيث أن **العائد** يمثل كمية الثروة المحققة جراء مجموعة من الإستثمارات أو الصفقات التي قد تواجه العديد من العوامل داخلية كانت أم خارجية والتي بامكانها التأثير على مجموع الخطط والأهداف المسطرة وهو ما يعرف **بالمخاطرة** .

ضف إلى هذا اعتمدنا على مجموعة من الدراسات السابقة تناولت الموضوع من جوانب مختلفة.

هذا ما سنتطرق له في هذا الفصل الذي يتضمن مبحثين :

المبحث الأول : الإطار النظري للتشخيص المالي، العائد، المخاطرة .

المبحث الثاني : الدراسات السابقة .

المبحث الأول : الإطار النظري للتشخيص المالي، العائد، المخاطرة

تعتبر المؤسسة المالية القاعدة الرئيسية والمحور الأساسي الذي يدور حوله أي إقتصاد، حيث تسعى إلى بلوغ وتحقيق الأهداف المنشودة و إتخاذ القرارات الصحيحة ومن أجل تسهيل هذه العمليات تعتمد المؤسسة على عملية التشخيص المالي والتي بموجبها يتم تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، وكذا مساعدتها على الحفاظ على توازن هياكلها المالية وبناء تصور مستقبلي صحيح و أيضا تهيئة المناخ الملائم لإتخاذ القرارات المالية الرشيدة مما يوجه المؤسسة على سلك المسار السليم في مشوارها العملي ويكون ذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات أهمها مؤشر العائد والمخاطرة . فالعائد يهتم بقياس كفاءة المؤسسة والرشد في إستخدام الموارد أما المخاطرة فيتم الإعتماد عليها في كشف مختلف الإختلالات ونقاط الضعف بغرض المعالجة في الآجال القادمة وكل ذلك يكون لصالح المؤسسة بحد ذاتها .

المطلب الاول : عموميات حول التشخيص المالي

يعتبر التشخيص المالي من بين أهم الآليات المستخدمة في الدراسات الإقتصادية، وهذا لأنه يعمل على تحديد كل من نقاط القوة والضعف لدى المؤسسة باستخدام مجموعة مؤشرات التي تساعد على إتخاد القرارات التي تخدم مصلحة المؤسسة .

الفرع الأول : مفهوم التشخيص المالي، أهميته، أهدافه

أولا : مفهوم التشخيص المالي

تعني كلمة **تشخيص** القدرة على الإدراك وهي ذات مصدر يوناني وتستخدم بشكل واسع في مجال الطب، حيث تقوم على تحديد طبيعة المرض بغرض التوصل إلى الشفاء من خلال معاينة الأعراض وتحديد الأسباب، وأصبح لكلمة التشخيص مستعملين في مختلف الميادين والتي من

بينهما ميدان تسيير المؤسسات حيث يمكن هذا الأخير من تحديد طبيعة الإختلالات والصعوبات التي تعاني منها المؤسسة , وللتشخيص عدة مفاهيم والتي منها[1] :

- **التشخيص :** وهو إدلاء الآراء والأحكام علو وضعية المؤسسة، والذي بدوره يؤدي الى الخروج بنتائج ايجابية او استنتاج نقائص .

- ويعرف J.Pthbou التشخيص على أنه " عبارة عن تحليل للإشارات المعبرة والبحث عن الأسباب والمسؤوليات الداخلية والخارجية .

- أما G.Bsow التشخيص على أنه مصطلح يستعمل في العلوم الطبية، أما فيما يخص المجال الصناعي فإنه يستعمل في المؤسسات بهدف إستخلاص المشاكل التي تتحبط فيها المؤسسة، ومما سبق يمكننا استخلاص خصائص التشخيص :

* دراسة كل من رقم الأعمال والنتيجة والمردودية .
* عملية دراسة وتحليل للمعلومات المقدمة بهدف إيجاد حل للمشكل المطروح .
* يسمح بتوفير المعلومات الضرورية لإتخاد القرار.
* إعطاء التوصيات اللازمة لتفادي ذلك الأمر مرة ثانية .

وعليه يعرف التشخيص المالي على أنه :

- مرحلة من مراحل التشخيص الكلي للمؤسسة، وقد يتطلب إجرائه مسيرين من داخل المؤسسة بهدف إعادة تقييم توجهاتهم الإستراتيجية أو قد يطلبه مستشارون من خارجها .

- [2] يعتبر الركيزة التي تستند عليها في وضع البرامج والخطط المالية المستقبلية وهو يقوم على تقييم الحالة المالية لفترة زمنية معينة من نشاط المؤسسة للوقوف على الجوانب الإيجابية و السلبية من السياسة المتبعة باستعمال أدوات و وسائل تتناسب مع طبيعة الأهداف المراد تحقيقها،لذا فهو مهم من مهام التسيير.

[1] توفيق رفاع , **محددات اختيار الهيكل التمويلي للمؤسسة** , رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية , جامعة الجزائر , 2002 , ص , ص , 41 , 42 .
[2] مبارك لسلوس , **التسيير المالي** , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر , 2004 , ص , 15 .

التعريف الشامل :

يعرف التشخيص المالي على أنه عملية تحويل الكم الهائل من البيانات و الأرقام المالية التاريخية المدونة في القوائم المالية إلى كم أقل من المعلومات و أكثر فائدة لعملية إتخاذ القرارات.

كما يساهم في إتخاذ القرارات الصائبة و التي تنعكس بالإيجاب على المؤسسة لذا فهو من أبرز المعالم التي يتولاها المسير المالي في المؤسسة .

كما يمكن تعريفه على أنه عملية تحليل الوضع المالي للمؤسسة باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية وذلك من أجل استخراج نقاط القوة والضعف ذات الطبيعة المالية .

ثانيا : أهمية التشخيص المالي والأطراف المعنية به

تتجلى أهمية التشخيص المالي في المؤسسة من خلال الأطراف التي تقوم به .

أ:أهمية التشخيص المالي :[1]

- إعطاء نظرة شاملة حول وضعية المؤسسة لجميع المتعاملين معها سواء مدراء أو مساهمين او من طرف الدولة خاصة عند إتخاد قرارات تشمل تطهير إعادة الهيكلة أو الخوصصة .

- ضمان إستراتيجية المؤسسة في مختلف المجالات كالتسويق و الإنتاج والرفع من كفاءتها .

- الإحاطة بجميع النتائج القياسية للمؤسسة .

- فيما يخص المؤسسات الكبيرة سواء على المستوى الداخلي والخارجي تكمن أهمية التشخيص من خلال قياسها به بصفة دورية ومستمرة أما بالنسبة للمؤسسات الناشئة والمتوسطة فهي تتعرض بشكل أو بآخر إلى آزمات وهدا ما ينعكس سلبا عليها من خلال التقليل من كفاءة التشخيص ومردوديته .

ب- الاطراف المعنية بعملية التشخيص المالي :

الأطراف المعنية بعملية التشخيص تختلف باختلاف نوعه، وهذه الأطراف هي كالتالي :[2]

[1] Kamel Hamedi , **diagnostic et redressement d'entreprise**, optic , P,22.

[2] Piere Ramage , **analyse et diagnostic Financier** , Edition d'organisation , P ,9,10,11.

التشخيص الداخلي : يكون هذا النوع من التشخيص أعمق ودقيق في حالة المعرفة الكلية لمختلف خفايا المؤسسة حيث يقوم به شخص أو مجموعة من الإطارات من مختلف مصالح المؤسسة والذين هم على علم كامل بأقسام المؤسسة وهذا ما يؤدي إلى الوصول إلى نتائج أسرع .

- **التشخيص الخارجي :** يمكن أن يقوم به :

المسيرون : عبارة عن مجموعة من خارج المؤسسة متخصصة في هذا النوع من التشخيص، والذي من بينهم مكاتب الدراسات التي تقوم بتعيينهم هذه الأخيرة نظرا لكفاءتهم وتجاربهم في هذا المجال .

المساهمون : يصنفون ضمن حملة الأسهم باعتبارهم طرفا هاما في تمويل استثمارات المؤسسة من خلال تحديد كل من مستوى الخطر والربحية من استثماراتهم لذا يفضلون المؤسسات التي تهدف إلى الإستمرارية .

الممولون : عبارة عن أشخاص أو شركة أو حكومة يقومون بتوفير المال للإستثمار .

ثالثا : أهداف التشخيص المالي :[1]

عملية التشخيص المالي تساعد المؤسسة في التعرف على مختلف الإختلالات التي تعاني منها، كما أنه يهدف في إطار ممنهج و مرتب إلى :

- يمكن إدارة المؤسسة على رسم أ هدافها وسياستها التشغيلية مما يضمن لها الدقة في إعداد الخطط السنوية اللازمة .
- يساعد المسير المالي على كشف المشاكل المالية والتقنية والإقتصادية وكذا المساعدة في تقييم البيانات الخاصة بمعالجتها .
- يوفر تشخيص دقيق لممتلكات المؤسسة بدءا من الميزانية ومدى فعالية التسيير من خلال جدول حسابات النتائج .

[1] خميسي شيخة , **التسيير المالي للمؤسسة** , دار هومة , الجزائر , سنة , 2010 , ص , 47 , 48 .

- تحديد نقاط القوة والضعف في بيئة المؤسسة الداخلية مما يساعد على تقييم الموقف الإستراتيجي للمؤسسة وكذا تقييمه للفرص والتهديدات في البيئة الخارجية لها .
- محاولة توقع مدى نمو الهياكل المالية عبر الزمن وفهم السلوك المالي والإقتصادي للمؤسسة .
- يحدد مؤشرات نتائج الأعمال المتعلقة بالمؤسسة مما يساعد في توقع مستقبل المؤسسات ومنه معرفة الإجراءات اللازمة لتفادي خطر الإفلاس وتجنيب المساهمين خطر الخسائر المحتملة .
- مساعدة المخطط المالي والمخطط الإقتصادي في رسم الأهداف الإقتصادية والمالية والإجتماعية على مستوى المؤسسة والمستوى الوطني وذلك من خلال توفير مؤشرات كمية ونوعية .
- تحقيق المستوى المطلوب من النمو للمؤسسة من خلال دراسة مصادر التمويل والإستثمار ورفع الربحية .
- توازن الهيكل المالي للمؤسسة على المدى الطويل (دورة الاستثمار) وعلى المدى القصير (دورة الإستغلال) .
- فعالية المؤسسة في توظيف رأسمالها الإقتصادي بمعنى تحقيق المردودية الإقتصادية .
- تزويد المستثمرين بالكم الكافي من المعلومات التي بموجبها يتم إتخاذ القرارات الصائبة في ميدان التوجيهات الإستراتيجية .
- تجهيز المخطط الإستراتيجي للمؤسسة بالنسبة للسنوات المقبلة ودراسة إمكانيات تنمية أنشطتها فيما يخص (التخصص، التنويع، الإدماج ...إلخ).

وعليه نستنتج ان التشخيص المالي يعتبر من الدعائم الاساسية للمسيرين الماليين داخل المؤسسة الاقتصادية للقيام بمختلف الاجراءات في المجال المالي . وايضا يعتبر الية ضرورية بموجبها يتم اتخاذ قرارات العديد من المتعاملين مع المؤسسة خصوصا المهتمين بالوضعية المالية

للمؤسسة، هدفه الاساسي هو الحصول على صورة واضحة وشاملة على نقاط الضعف والقوة التي قد تؤثر على حاضرها ومستقبلها .

الفرع الثاني : طرق التشخيص المالي، أدواته، أساليبه :

أولا : طرق التشخيص المالي :[1]

تنقسم الى ثلاثة طرق رئيسية وهي :

أ- **التشخيص المالي التطوري :** يهدف إلى تقدير الوضعية المستقبلية للمؤسسة وهذا من خلال دراسة الوضع المالي لعدة دورات متتالية باستعمال نظام معلومات محاسبي ومالي متطور، ويقوم هذا التشخيص على العناصر التالية :

1 تطور النشاط : يكون من خلال مراقبة التكاليف الذي من المفروض أن تتناسب مع تطور النشاط وكذلك من خلال التغير في كل من القيمة المضافة أو رقم الأعمال أو مختلف النتائج المحاسبية .

2 تطور أصول المؤسسة : وهذا بشتى أنواعها والتي تستعملها في ممارسة نشاطها وتطورها بين مستوى النمو سواءا الداخلي او الخارجي الذي يحدد الوجهة الاستراتيجية اذا ما كانت تتجه نحو كل من البقاء، النمو او الإنسحاب .

3 تطور هيكل دورة الإستغلال : تعمل على تحديد الإحتياجات المالية لدورة الاستغلال والتي ينبغي مراقبة تطورها ومقارنة نموها بنمو النشاط وهذا من أجل هدف واحد ووحيد وهو الحكم على مستوى الإحتياجات المالية .

4 تطور الهيكل المالي : يكون من خلال مراقبة كل من :

* التمويل الذاتي .
* مساهمة الشركاء وتحديد قدرة المؤسسة على السداد .
* مستويات الاستدانة .
* الإستقلالية المالية للمؤسسة وتأثير الإستدانة على المردودية .

[1] ربيع بوصبع , **دروس مدخل للتسيير المالي والموازني** , السنة الثالثة محاسبة وضرائب , جامعة حمة لخضر, الوادي , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, 2014 , 2015 , ص , 5 .

5 تطور المردودية : باعتبارها من أبرز المؤشرات التي تساهم في الحكم على آداء المؤسسة فإن مراقبة معدلات المردودية تمثل الركيزة الأساسية للتشخيص المالي التطوري وذلك من خلال كل من أثر الرافعة المالية ونسب المردودية .

ب- التشخيص المالي المقارن : يعمل على مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة مع باقي المؤسسات الناشطة في نفس السوق ونفس القطاع .

ج- التشخيص المالي المعياري : هو إمتداد للتشخيص المقارن، إلا أنه في هذا النوع تكون المقارنة مع معدلات معيارية تكون عن طريق دراسة شاملة ومستمرة .

ثانيا : أدوات التشخيص المالي[1] :

1تحليل الهيكل المالي : يكون من خلال الإعتماد على كل من مبدأ السيولة و الإستحقاق أو على المنظور الوظيفي بالفصل بين النشاطات الرئيسية في التحليل وهذا بهدف ضمان تمويل الإحتياجات.

2 تحليل التدفقات المالية : يقوم على تحليل التوازن المالي وتحديد كل من أسباب العجز أو الفائض في الخزينة . كما يحتوي على مجموعة مؤشرات تساهم في تقييم الإستراتيجية المالية وكذا إتخاد القرارات الإستراتيجية .

3 تقييم المردودية : تعتبر من بين المؤشرات الأكثر موضوعية في تقييم الآداء . حيث تقوم مهمتها الرئيسية على مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساعدت في تحقيقها .

4 تقييم النشاط والنتائج : يقوم باستخدام الأرصدة الوسيطية للتسيير من أجل معرفة كيفية تحقيق المنشأة للنتائج وكذا الحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربح، مما يمكنها من إتخاذ القرارات المناسبة و يمكن توضيحها في الشكل التالي :

[1] إلياس بن ساسي , يوسف قريشي , التسيير المالي , الإدارة المالية , دار وائل للنشر والتوزيع , الجزء الثاني , عمان , الأردن , الطبعة الثانية , 2011 , ص ,ص , 52 , 53 .

الشكل [01 - 01] أدوات التشخيص المالي

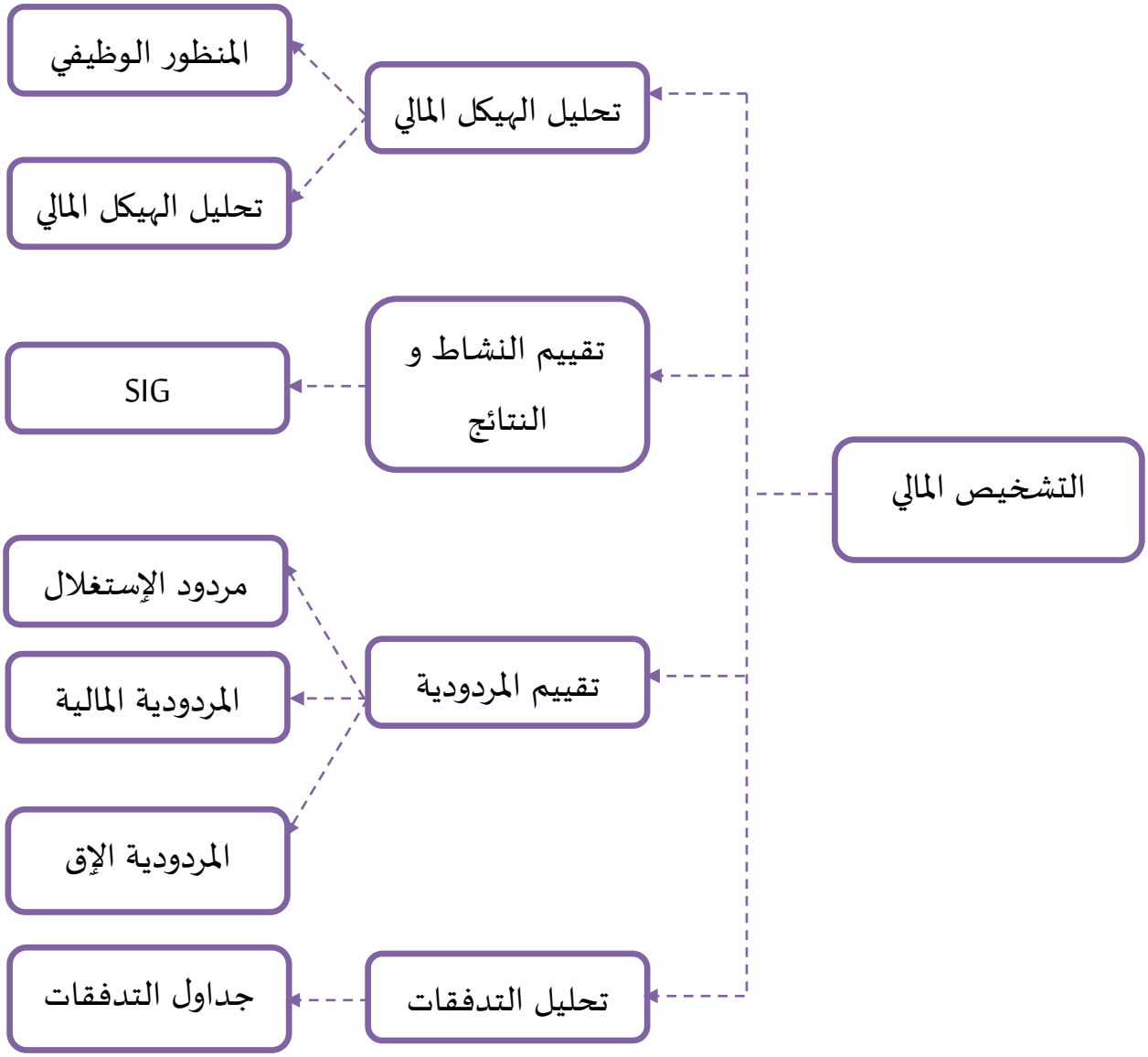

المصدر : إلياس بن ساسي، يوسف قريشي التسيير المالي : الادارة المالية، داروائل للنشر و التوزيع، الجزء الثاني، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2011 ،ص ص 52 ، 53 .

ثالثا : أساليب التشخيص المالي وخطواته :

1أساليب التشخيص المالي[1] :

تتفرع إلى ثلاثة أساليب رئيسية وهي :

أ – التشخيص المالي بالاعتماد على التدفقات المالية : يعتبر من بين الأدوات المهمة للتحليل المالي لأنه يقوم على مراقبة التوازن بين كل من الاستخدامات والموارد القصيرة، الطويلة و المتوسطة، كما يعمل على معالجة مختلف التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من المؤسسة على هيئة وحدات نقدية، ومن الجهة التاريخية يسمح بفهم مشاكل الخزينة التي واجهتها المؤسسة .

من جهة أخرى يعطي لنا قابلية تحديد كل من مبالغ التمويل الخارجية الضرورية، وكذا التوقف عن الدفع ومعرفة المخاطر التي تلقتها المؤسسة نتيجة صعوبات في الخزينة، وحتى تحديد إحتياجات الأموال للمؤسسة (مواردها الداخلية) .

وبالتالي يمكن إبراز أهمية التشخيص المالي حسب التدفقات المالية من خلال النقاط التالية :

* يبين لنا أهمية التنازلات مقارنة بتدفقات الاستثمار.
* يعمل على عملية تقييم المجهودات المبدولة المتعلقة بالاستثمار المهم الذي يعود بالايجاب على الخزينة (تحقيق فائض).
* في الجانب التمويلي يتم البحث اذا ما كان تدفق الخزينة كافيا لتسدسد القروض ذات الأجل الطويل .
* قياس الخزينة المتولدة من النشاط من خلال تقييم تدفق الخزينة التشغيلي .

ب – التشخيص المالي بالاعتماد على نماذج التنبؤ لوضعية مالية : يعود الفضل في ظهور هذا الأسلوب إلى مجهودات كل من الباحثين BEAVER و ALTMAN منذ بداية الستينات في الولايات المتحدة ، في عام 1966 قام BEAVER والذي يعتبر أول باحث بنى نموذجا لتنبؤ تعثر الشركات، ومن تم يليه ALTMAN الذي قام بإنشاء نموذج خاص به يعرف ب SCOOR-Z

[1] بلخير باكاري **"أثر التقييم المالي على مسار الشراكة بالنسبة لمؤسسات قطاع المحروقات في الجزائر"** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسير, كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير, جامعة الجزائر, 2010 , ص , 28 .

والذي لقى صدى فيما بعد، حيث قام هذا الأخيران بالإعتماد على مجموعة من النسب المالية في بناء نماذجهم ضمن سلاسل زمنية على مدار عدة فترات محاسبية ليخلق نموذج إحصائي يضيف على هذه النسب المالية سمة الديناميكية مما يجعلها أداة فعالة للتنبؤ بالفشل المالي للشركات .

ج – **التشخيص المالي بالاعتماد على المؤشرات المالية** : يعد من أهم الأساليب والأكثر استخداما لما يتميز به من فعالية في شرح العديد من عناصر الكفاءة لدى المؤسسة وكذا مختلف الجوانب المالية، ويتميز هذا الأسلوب كونه يمكن استعماله في الأسلوبين السابقين من أدوات التشخيص المالي، من جهة أخرى يمكن توضيح أن المؤشر المالي يمثل علاقة رياضية بين كل من بسط ومقام هذه العلاقة التي تعكس جانب من الآداء العملي لكل منهما ويمكن إيضاح هذه العلاقة في مثال بسيط فمثلا عائد أو ربحية الدينار المستثمر تعكس العلاقة بين كل من كمية الأرباح التي تم تحقيقها وحجم الاستثمارات الموظفة لتحقيق هذه الأرباح، وعليه فإن العلاقة السببية هي الأساس في بحث وتحديد هذه المؤشرات، ضف إلى هذا هناك العديد من المجموعات التي تقوم بتصنيف هذه المؤشرات والتي من بينها :

* مؤشرات الربحية .
* مؤشرات الكفاءى ومعدلات الدوران .
* مؤشرات النشاط .
* مؤشرات السوق المالي .
* مؤشرات الرافعة التمويلية وهيكل التمويل .

2 خطوات التشخيص المالي :

هي عبارة عن خطوات متبعة في عملية التشخيص وتختلف باختلاف المؤسسات وكذا حسب المحللين وهذا حسب الهدف من التشخيص وتتمثل فيما يلي :[1]

* إختيار زمن المقاربة أو الطريقة المناسبة للتشخيص (تشخيص تطوري، تشخيص مقارن).

[1] عريف عبد الرزاق , يحياوي مفيدة , **أثر IAS/IFRS على التحليل المالي** , الملتقى الدولي الأول حول SCF في ظل المعايير المحاسبية الدولية , يومي 17-2010/01/18 , المركز الجامعي , الوادي , ص , 11 .

* تحديد الهدف من التشخيص .
* جمع المعلومات المالية الخاصة بمحيط المؤسسة .
* تحديد مواطن القوة والضعف تحت مسمى التشخيص الشامل .
* الفترة الزمنية المعنية للدراسة .
* التحليل ومقارنة النتائج للمعايير المعتمدة .
* رسم السياسات و إتخاد القرارات المناسبة .

الفرع الثالث : أنواع وشروط التشخيص المالي :

أولا : أنواع التشخيص المالي :

تنقسم الأنواع إلى جهتين كالآتي :

1 – من حيث الجهة القائمة به[1] :

أ – **التشخيص الداخلي :** من بين السمات التي يتميز بها هذا النوع هي أنه يعطي تحليل شامل لكل الجوانب المالية للمؤسسات ونسبة الأخطاء فيه قليلة، وهذا يعود للمعرفة الشاملة التي تكون بحوزة المحلل فيما يخص المؤسسة وتتميز بكونها دقيقة وصحيحة مما تسهل عليه عملية تحقيق أهدافه، ويكون هذا التشخيص من داخل المؤسسة سواء كان إجباري أو اختياري .

ب – **التشخيص الخارجي** : يتم فيه جمع المعلومات من المحيط الخارجي وهي معلومات غير دقيقة لأن مصادر الحصول عليها تختلف، وتتم هذه العملية من طرف خارجي وتكون متعلقة بنشاط المؤسسة .

2 – من حيث الغرض[2] :

أ- **التشخيص الوقائي :** يتضمن فحصا نوعيا للمشاكل المالية الكلاسيكية التي تحدث في المؤسسة الإقتصادية ومن تم يتم العمل على القيام بإجراءات تصحيحية، ويتم تنفيذ هذا النوع من التشخيص بصفة دورية ومنتظمة .

[1] سليماني شوقي , **تشخيص الوضعية المالية في مجمعات الشركات – دراسة حالة مجمع صيدال** , مذكرة ماستر , تخصص غلوم التسيير , كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , جامعة 8 ماي 1945 , قالمة , الجزائر , 2014 , ص , 39 .

[2] عمر صخري , اقتصاد المؤسسة , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر , ط , 2 , 1993 .

ب – **التشخيص المالي العلاجي** : يعود السبب في القيام به إلى الإضطرابات المالية التي قد تواجهها المؤسسة في حياتها الإقتصادية، ويعمل هذا النوع في البحث عن أسباب هذه الإضطرابات من أجل الوصول إلى العلاج المناسب لها، بغرض إخراج المؤسسة من الأزمة وإنقادها من الزوال .

ج – **التشخيص المالي الإستطلاعي** : يسمح بإعطاء صورة شاملة عن الوضع المالي الخاص بالمؤسسة حتى تتمكن الأطراف المعنية بوضعها من نسج العلاقات المالية بشكل سليم ومدروس .

ثانيا : شروط التشخيص المالي :

تتضح هذه الشروط من خلال معرفة المكلف بإعداد التشخيص، توفر المعلومات اللازمة و كذلك معرفة كل من المدة والتكلفة والتي هي كالتالي[1] :

أ – **الشخص المكلف بإعداد التشخيص** : يمكن إعداده من خلال الإختيار بين طريقتين إما الإكتفاء باطارات المؤسسة المؤهلين والذين يكتسبون خبرة لا بأس بها، أو اللجوء إلى مستشارين خارجيين وهذا راجع إلى رغبة مسيري المؤسسة والمتعاملين معها، وكذا الكفاءات الموجودة في كل طرف وكذلك درجة الثقة التي يمنحها المتعاملون مع المؤسسة لمصداقية النتائج المصرح بها .

ويمكن إيضاح إيجابيات وسلبيات كل طريقة في الجدول التالي :

الجدول (01-01) إيجابيات وسلبيات الأطراف المكلفة بالتشخيص :

المشخص المكلف بالتشخيص من خارج المؤسسة	المشخص المكلف بالتشخيص من داخل المؤسسة
الخبرة المكتسبة من التحاليل المماثلة تتيح الحصول على نتائج أسرع .	أقل خسارة في الوقت نتيجة لأخطار المستشارين الخارجيين .
القيام بدراسة طريقة جديدة تسمح بتسليط الضوء على عناصر قد يتجاهلها أعوان الأمن .	فحص يكون أكثر عمقا لأن المؤسسة تعلم جيدا ما وراء الظاهر .
رأي خارجي له قابلية أكثر .	خطر أقل على المستوى السيكولوجي .
إن الإستراتيجيات المعدة بعد تدخل المستشار الخارجي يتم قبولها بسهولة .	تكون المؤسسة أكثر تحفز للتصرف إذا ما اكتشفت هي نفسها نقاط ضعفها وقوتها .

Source : Hamdi ki **, comment diagnostiquer et redresser une une entreprise ,** Ed : Rissala , algeria , 1995 , P , 22 .

[1] رقية بوشوشة , ماضي بلقاسم , "علاقة التشخيص المالي بإستراتيجية المؤسسة " الملتقى الوطني حول التشخيص المالي في المؤسسة الإقتصادية , يومي 22-23 /2012/05 , المركز الجامعي , سوق أهراس , ص , 45 .

ب – **التكلفة والمدة :** يتوقف هذان العنصران على كل من مستوى مساهمة الموظفين والإطارات وكذلك على طبيعة التشخيص (استراتيجي،مالي، عام ....).

ج – **توفر المعلومات :** وتنقسم إلى :

* معلومات داخلية : هي عبارة عن معلومات تخص كل وظيفة في المؤسسة وتشمل النتائج، طرق التسيير،المبيعات، معلومات عن وسائل التنظيم، مشاكل التشغيل . وتحتوي هذه الأخيرة على كل الوثائق المالية .

* معلومات خارجية : مصدرها الرئيسي المراكز المتخصصة، الهيئات والدراسات المختلفة وتكون متعلقة بالمحيط الخارجي للمؤسسة .

د – **توفير الظروف الملائمة داخل المؤسسة لتسهيل عملية التشخيص :** نظرا لأهمية التشخيص داخل المؤسسة فإن مهمة إقناع و إعلام عمال المؤسسة بضرورة القيام بعملية التشخيص أمرا هاما وضروريا وهذا لأنهم يساهمون في مساعدة المشخص في تأدية مهامه، ضف إلى هذا وحتى يكون التشخيص ذات نجاعة يقوم المشخص بتعيين مسؤول يسهل مهمتهم من أجل معالجة الصعوبات التي تواجههم .

الفرع الرابع : استعمالات التشخيص، نتائجه ومقوماته :

أولا : استعمالات التشخيص المالي[1] :

المنهجية العلمية المضبوطة هي قاعدة التشخيص المالي حيث تتلائم مع مختلف الإختلالات بجميع أحجامها بشهادة المشخص وملاحظاته، وبناءا على هذا تتخد إستعمالات هذه العملية عدة جوانب :

* بالنسبة لإدارة المؤسسة فهي تطمح إلى تحسين مسار المؤسسة من خلال مقارنة التركيبة المالية مع منافسيها في القاعدة السوقية، بحيث أن التحليل الدقيق والنسبي للتكاليف يساعد على إبراز عوامل نجاح المنافسين من جميع الجوانب والسياسات (إستثمارية، إنتاجية، سياسية، تسويقية ... الخ) .

[1] -http : // ecomedfot . blogspot . com /2015/04 **financial- diggnosis -and- stage – algeria – the – united – states – egypt – morocco – canada – mexixo – France – indonisia – india – saudi – arabia – jordan – djibouti – iraq – sudan – syria – yemen - russia – brasil – qatar – lebanon – libya – tunisia – england – malysia – iran – arabes – euro – dollar –pr .html** .consulté le 10/07/2020. 16h 17 min. (مدونة المتخصص)

* ومن جهةإطارات الماليين والتجاريين فتهدف إلى تحليل المنشاة كلها، حيث يبين كتاب " أساسيات التحليل المالي في المنشآت التجارية " للكاتب زياد رمضان أن التشخيص المالي يستعمل كآلية فعالة لمعرفة طبيعة الإرتباطات والعلاقات بين عناصر المؤسسة وكذا مفردات أصولها وخصومها .

* الإستعمال الرئيسي لعملية التشخيص المالي يكون لتحليل ودراسة الفصل المحتمل أن تتعرض له المنشاة من خلال دورة إستغلالها .

فيستخدمه المصرفي للتعرف على قدرة تسديد المؤسسة للقرض في الآجال المعينة، ويستخدمه المورد للتعرف على قدرة التمويل الذاتي وتوفير السيولة قصيرة الأجل، وفي حالة المستخدم فيستخدمه بين النتائج والطاقات المستخدمة لاهتمامه الشامل بالمردودية والربح .

ثانيا : نتائج التشخيص المالي[1] :

الطموح الرئيسي للتشخيص المالي هو الوصول إلى نتائج مرضية وسريعة وذلك من خلال الفحص الدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة ومعالجتها باستخدام أدوات مختلفة، وأهم هذه النتائج ما يلي :

- سهولة إتخاد القرارات الاستراتيجية لمستقبل المنشاة (قرارات الإستثمار ،قرارات توزيع الأرباح، قرارات التمويل ..... الخ)
- تقييم مكانة المؤسسة بين منافسيها ونصيبها من الأسهم في السوق المالية .
- تحديد الأخطار بما فيه الخطر المالي أو خطر الاستغلال .
- تقييم الحالة المالية ومدى ضمان مصالح المشتركين والمساهمين .
- توفير حكم على التسيير المالي للفترة قيد التشخيص .
- تقييم الوضعية المالية للمؤسسة ومدى استعدادها للاستدانة وقدرتها على تسديد مستحقاتها في الآجال المعينة .
- إعطاء أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة وعلى المردودية فيها .

[1] ناصر عدون دادي , **التحليل المالي** , بدون سنة نشر , دار المحمدية العامة , ص , 13 .

- وضع المعلومات من النتائج المتحصل عليها كاساس للتقديرات المستقبلية من اجل وضع الميزانيات التقديرية للاستثمارات او الخزينة . فالتشخيص المالي يكمل التسيير التقديري في المؤسسة .
- التاكد من المركز المالي للمؤسسة والاخطار المالية محتملة الوقوع .
- تحليل النتائج المالية ودلك من اجل تحسين مقدار الخزينة .
- الحكم على مدى صلاحية السياسات الانتاجية والمالية والتوزيعية والتنموية للفترة محل التشخيص .

ثالثا : المقومات الاساسية للتشخيص المالي[1] :

ترتكز المؤسسة الاقتصادية في عملية التشخيص المالي لها على مجموعة من المقومات التي تضمن نجاح عملية تشخيص الوضعية المالية والتي نختصرها في النقاط التالية :

- أن يركز المشخص على أسباب مواطن الضعف وعوامل القوة وإستقراء إتجاهاتها في نشاط المؤسسة أي أن لا يكتفي بالكشف عنها فقط .
- أن يظهر الفروض التي تبنى عليها عملية التشخيص المالي وكذا التغيرات الكمية والنوعية المتعلقة بالمشكلة قيد الدراسة .
- أن يتصف المشخص بالحيادية وذلك من خلال التركيز على إستيعاب دوره المتمثل في كشف الحقائق كما هي وتوضيح حقيقة الحاضر المالي والماضي المالي للمؤسسة قبل ان يقوم بتفسيرها بشكل مجرد وموضوعي بعيد عن التحيز الشخصي، ليقوم بعدها بتقديم تقريره الذي يشمل كل المؤشرات والحلول او البدائل التي تخدم متخذ القرار مع التوصية بالبديل الذي يراه مناسب .
- أن تتسم مصادر المعلومات التي يستفي منها المشخص معلوماته بقدر كاف من الموثوقية أو المصداقية ولابد أن تتمتع بنوع من الموازنة بين الملائمة من جهة والموضوعية من جهة أخرى .

[1]- لحسن دردوري , **مطبوعة في مقياس التشخيص المالي** – مالية وحاكمية المؤسسة ومالية اقتصاد دولي , جامعة خيضر محمد , بسكرة , 2015/2014 , ص,ص , 18 , 19 .

- أن يتمتع المشخص بمعرفة مسبقة عن المؤسسة وكذا نشاطها والمحيط التي تنتمي إليه بنوعيه الداخلي والخارجي مع الأخد بعين الإعتبار الثأثيرات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية التي يشملها هذا الأخير.

المطلب الثاني : الإطار المفاهيمي لمؤشري العائد والمخاطرة :

يعد مؤشري العائد والمخاطرة من أكثر المؤشرات شيوعا واستخداما في مختلف المؤسسات الاقتصادية بحيث أن كل قرار مالي ينطوي عليه عائد ومخاطرة معينين لهما خصائص معينة والإرتباط المميز بين هذه الخصائص له أثر على المؤسسة الإقتصادية . لذلك يجب مراعاة هاذين العاملين الأساسين بغية تعظيم الربح وتفادي مختلف الخسائر المحتملة، فالمخاطر تكون بمثابة الظل الشامل للعائد .

الفرع الأول : مفهوم مؤشر العائد وخصائصه :

أولا : مفهوم مؤشر العائد :

تعددت تعاريف العائد كمؤشر وأخذت عدة زوايا، نختصرها فيما يلي :

* يتم تعريفه بأنه النسبة المئوية من الإيراد المحقق من قبل رأس مال فالعائد الإجمالي البسيط على سند ما هو المقدار السنوي الذي يحصل عليه حامل السند على شكل فائدة، أما بالنسبة للعائد الصافي البسيط فهو العائد الإجمالي البسيط مطروحا منه ضريبة الدخل .[1]

* ويعرف كذلك بأنه التعويض المالي (النقدي) الذي يحققه المستثمر مقابل كفاءة إستخدامه أمواله في شكل من أشكال الإستثمار و يعتبر العائد الهدف الرئيسي لأي مستثمر إن كان فردا أو شركة أو صندوقا استثماريا .[2]

* هو المردودية التي يحققها الإستثمار، كما أنه يجب نسبه إلى الأموال التي ولدته لكي يكون ذو معنى.[3]

---

[1] - حسين عمر , **الموسوعة الإقتصادية** , دار الفكر العربي , الطبعة الرابعة , القاهرة , 1992 , ص ,236 .

[2] -بوبكر نفيسة , **اختبار العلاقة بين العائد والمخاطرة في سوق الأوراق المالية** , دراسة حالة سوق قطر للأوراق المالية 2008-2010 , مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الماستر في علوم التسيير , جامعة ورقلة , الجزائر , ص ,ص , 10, 11 .

[3] زياد رمضان , **مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي** , دار وائل للنشر , الاردن , الطبعة 3 ,1998, ص, 289 .

* هو قدرة الوحدة النقدية في المشروع على توليد أرباح صافية للمستثمرين حيث يهدف ذلك القياس في تحديد كفاءة الإدارة، ويتم حسابه وفق العلاقة التالية :[1]

العائد على الإستثمار = الربح الصافي / مجموع الأموال المستثمرة

* ومن جهة أخرى فقد عرفه GREOFF سنة **2007** على أنه الثروة المحققة عند مستوى معين من الخطر ولفترة زمنية معينة نتيجة لكفاءة الإستخدام .[2]

* أما NOTHUP سنة **2004** فقد عرفه على أنه دالة القياس التي يمكن من خلالها الحكم على مدى نجاح الإستثمار في تحقيق الأرباح .

* و أيضا WALKER سنة 2005 قال أنه دالة لإثبات مستوى نجاح الإستثمار كونه يتجه الإتجاه الصحيح الذي يحقق الأهداف المرسومة والمتمثلة في الأرباح .

ثانيا : خصائص مؤشر العائد[3] :

تتلخص خصائص مؤشر العائد في النقاط التالية :

- لا تستشعر المؤسسة الحاجة الماسة إليه في كل خطوة تخطيها .
- السير والسيولة المالية يمثلان هدفان متكاملان لأن الحد الأدنى من السيولة لا يكون إلا بعائد مناسب، بحيث أنه يمثل هدفا متعارض مع السير والسيولة المالية ظاهريا خاصة في الأجل القصير.
- تحليله يمثل محاولة محكمة في مقابلة النتائج بالموارد المستخدمة مما يسمح بإصدار حكم على مستوى دخوله أي كفاءته مما يساعد في تعظيم مكافأة كافة الأطراف المشاركة
- لا يمكن إسناد تحقيقه لشخص بعينه لأنه يرتبط مفهومه بالمؤسسة إلا أنه يمكن أن يكون جزئي تقسيمي وحتى نسبي .

[1] -أمين أحمد السيد لطفي , **التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الآداء والاستثمار في البورصة** , الدار الجامعية ,الاسكندرية ,2005, ص , 10.

[2] - المدرس المساعد مهند عبد الرحمان سلمان , **تحليل ومناقشة العائد والمخاطرة في ظل قرار التوليفة المثلى للمنتجات** , كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة (المجلة) , العدد الثامن و الأربعون ,سنة , 2016 , ص , 344 .

[3] -بوطغان حنان , **تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسات الإقتصادية** ,مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير , قسم علوم التسيير , جامعة 20 أوت 1955 , سكيكدة , 2007 , ص , 75 .

- السياسات المختلفة مثل السياسات المالية (المديونية، الدائنية) أو السياسات الضريبية (التحاسب والمعدل الضريبي) وسياسات الإستثمار (الإهتلاك، المخصصات) تؤثر عليه بمستوى قليل أو كثير و ذلك تبعا لشخصيته .

الفرع الثاني : أنواع مؤشر العائد وطرق قياسه :

أولا : أنواع مؤشر العائد :

تختلف العوائد حسب نوع الإستثمار الذي تسعى إليه مختلف الوحدات الإقتصادية حيث تصنف هذه العوائد إلى :

1 العائد الفعلي (المتحقق) : وهو الذي يحصل عليه المستثمر نتيجة شراءه أو بيعه لأداة استثمارية وقد تكون عوائد إيرادية أو عوائد رأسمالية أو خليطا بينهما[1] . ويطلق عليه بالعائد التاريخي الذي يعبر عن نسبة صافي الدخل الناتج عن الإستثمار إلى مجموع الأموال المستثمرة والتي تنتج عنها ذلك الدخل الصافي، ويتكون من قسمين :[2]

* معدل العائد الرأسمالي : يتمثل في الفرق بين سعر شراء السهم وسعر بيعه مقسوما على سعر السهم كالآتي :

$$\text{معدل العائد الرأسمالي} = \frac{P1-P0}{P0}$$

حيث أن : **P1** : سعر بيع السهم .

P0: سعر شراء السهم .

* معدل العائد الدوري أو الاعتيادي : وهو يمثل العائد مقسوم من الأرباح الموزع لذلك السهم مقسوما على سعر الشراء .

$$\text{معدل العائد الدوري} = \frac{D}{P0}$$

حيث أن : **D** مقسوم الأرباح الدوري الموزع للسهم .

[1] زياد رمضان , **مرجع سبق ذكره** , ص , 294 .

[2] محمد علي إبراهيم العامري , **الإدارة المالية** , جامعة بغداد , العراق , ص , 361 .

2 العائد المتوقع : وهو إحتمالية غير أكيدة لحدوث هذا العائد إذ أنه يختلف عن العائد المتحقق إختلافا تاما بحيث أن هذا الأخير يمثل مايحصل عليه المستثمر فعلا، أما العائد المتوقع فيستحيل التأكد منه فيتم تقديره بواسطة نسب إحتمالية ومنه لا يستطيع المستثمر معرفة معدل العائد الذي صدره الإستثمار في ورقة مالية معينة، وبالتالي فإنه يمكن صياغة توزيع إحتمال بمعدلات عائد محتملة[1] . ولنفترض أن :[2]

Vt : القيمة السوقية للأصل في الزمن (t).

Vt_1 : القيمة السوقية للأصل في الزمن (t_1).

وبالتالي نقارن مجموع هذه العوائد بسعر الأصل في بداية الفترة (t_1) أي بالسعر (Vt_1), إذن:

$$R_{it=}\frac{Vit-(Vit-1)+Dit}{(Vit-1)}$$

3 العائد المطلوب : يمثل مقدار ما يرغب به المستثمر من أرباح كنتيجة لإستخدام أمواله الحالية في مجال معين وعادة ما يكون هذا العائد مناسبا لمستوى المخاطر المصاحبة أو التي يتعرض لها المشروع أو أداة الإستثمار.

ويتكون من قسمين هما العائد الخالي من المخاطرة وبدل المخاطرة[3] .

وعليه يحسب معدل العائد المطلوب بالطريقة التالية[4] :

معدل العائد المطلوب = معدل العائد الخالي من المخاطرة + (معدل عائد محفظة السوق المالية – معدل العائد الخالي من المخاطرة) * معامل بيتا .

ويتبين من هذه المعادلة أن حسابه يتطلب ثلاث متغيرات أساسية هي :

[1] محمد مطر, فايز تيم , **إدارة المحافظ الإستثمارية ,** داروائل للنشر, الأردن , الطبعة الثالثة ,ص , 32 .

[2] محاضرة الأستاذ عبد الرزاق كبوط في مقياس **النظرية المالية** .

[3] أمين أحمد السيد لطفي , **مرجع سبق ذكره** , ص , 11 .

[4] محمد علي ابراهيم العامري , مرجع سبق ذكره ,ص , 365 .

* معدل العائد الخالي من المخاطرة RF : يعبر عن سعر الفائدة غللى الإستثمارات الحكومية قصيرة الأجل والأكثر شعبية منها حوالات الخزينة، فتنعدم المخاطرة لهذه الإستثمارات مع العائد المتوقع .

* معدل عائد محفظة السوق ERM : وهو المعدل أو المتوسط لمعدلات العائد المتحقق للأسهم في السوق المالية مسعرا بقيمتها السوقية أو الدفترية .

* معدل بيتا السهم Beta Coefficient : يحسب معامل بيتا مع العلاقة التاريخية لعوائد الأسهم المتحققة وعوائد محفظة السوق المالية، ويعتبر هذا المؤشر أهم المؤشرات المالية على صعيد الإستثمار بالأسهم .

كما أنه يمكننا توضيح أهم العوائد التي تثير إهتمام المستثمر[1] :

*العائد على الإستثمار : تقيس هذه النسبة الإستخدام الأمثل للموجودات في تحقيق العوائد بحيث أن مستوى كفاءة إدارة الوحدة الإقتصادية في إدارتها تكون بإرتفاع هذا المؤشر، ويمكن مقارنة هذه النسبة مع السنوات السابقة ومع معدلات الصناعة لتقييم آداء الوحدة .

العائد على الإستثمار = صافي الربح / الموجودات

* العائد على حق الملكية : وتقيس هذه النسبة إمكانية إدارة الوحدة في توظيف مواردها داخليا بالشكل الذي ينعكس معه على توليد الأرباح وتقليل معدل المخاطرة التي تصاحب عملية التوظيف كونه يوضح ربحية الدينار الواحد المستثمر ويمكن إحتسابه من خلال المعادلة التالية :

العائد على حق الملكية = صافي الربح / حقوق الملكية

ثانيا : طرق قياس العائد :

تختلف طرق قياس العائد باختلاف نوعه وهي كالتالي[2] :

* العائد المتحقق (العائد على الإستثمار) = صافي الربح / الإستثمار .

* العائد المتوقع = مجموع العائد النقدي * الإحتمال .

[1] مهند عبد الرحمان سلمان , مرجع سبق ذكره , ص , 345 .

[2] مهند عبد الرحمان سلمان , مرجع سبق ذكره , ص ,ص, 345 , 346 .

* العائد الرأسمالي = القيمة السوقية (العادلة) للوجود الثابت – القيمة الدفترية للوجود الثابت .

* العائد الدوري = صافي الربح / عدد الأسهم .

* معدل العائد المطلوب = معدل العائد المطلوب في السوق (على اقتراض 15 ٪).

ونلاحظ أنه من خلال كل هذه الطرق تبقى عملية قياس العائد بشكل دقيق هي مسألة غاية في الصعوبة بالرغم من وجود وتوفر جميع المتغيرات والعوامل التي تواجهها العملية و ذلك لما قد ترافقها من مخاطرة ناجمة عن إتخاد قرارات غير مناسبة والتي عادة ترتبط بقلة توفر المعلومات المفيدة .

الفرع الثالث : مفهوم مؤشر المخاطرة، التصنيفات :

أولا : مفهوم مؤشر المخاطرة :

الأساس الذي يقوم عليه نشاط المؤسسة أي بإختلاف نوعها سواء كانت (اقتصادية، مالية) هي كيفية إدارة المخاطر، لذا فإن المشخص يعمل دائما على إيجاد الوسيلة التي تسمح بقياس هذه المخاطر ومراقبة تطورها والأهم من ذلك تجنب وقوعها .

* المخاطرة هي عدم التأكد من حدوث خسارة معينة، ويقوم هذا التعريف على مصطلح عدم التأكد الذي لا يخضع للقياس بشكل كمي بل يتوقف على التقدير الشخصي للنتائج الناشئة على موقف معين .[1]

* المخاطرة هي ظرف أو وضع في العالم الواقعي يوجد فيه تعرض لوضع معاكس، وبشكل أكثر تحديدا يقصد بها حالة تكون فيها إمكانية أن يحدث إنحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة .[2]

* يمكن تعريفها مبدئيا على أنها عدم التأكد بخصوص التدفقات النقدية المستقبلية، كما أنها تعبر عن حالة عدم التأكد من حتمية الحصول على العائد أو من زمنه أو من انتظامه أو من حجمه أو من جميع هذه الأمور مع بعض[3] .

---

[1]- أسامة عزمي سلام , شقيري نوري موسى , **إدارة الخطر والتأمين** , دار الحماد , عمان , 2007 , ص, 20 .

[2]- طارق عبد العال حماد , **إدارة المخاطر** , الدار الجامعية , الاسكندرية , 2007 , ص , 16 .

[3]- بوطغان حنان ,**مرجع سبق ذكره** , ص , 165.

* المخاطرة هي أحداث غير مرئية تحدث مستقبلا ومن التعاريف السابقة يمكن استخلاص ما يلي:

- المخاطرة تكون مرتبطة بحالة عدم التأكد .
- المخاطرة تؤدي إلى إحتمال وقوع نتائج عكسية .
- المخاطرة تكون مرتبطة بأحداث مستقبلية .[1]

ثانيا : تصنيفات المخاطرة ومسبباتها :

1 تصنيفات المخاطرة :

يمكن تقسيم المخاطرة حسب الوظيفة المالية إلى ثلاثة تصنيفات والتي هي كالآتي :

أ – المخاطر العامة والمخاطر الخاصة :[2]

* المخاطر العامة : هي المخاطر التي يكون لها تأثير بشكل عام على إقتصاد دولة أو بلد ما أو على مجموعة من الأشخاص، ومن أمثلتها ارتفاع كل من معدلات التضخم أو معدلات البطالة يكون لها ثأثير على المجتمع، ظف إلى هذا الحوادث الطبيعية كالفياضانات والزلازل فهي كذلك تؤثر على الإقتصاد .
* المخاطر الخاصة : وهي المخاطر التي تواجه مؤسسة معينة نتيجة لظروفها والحل لكي تتجنب هذه المخاطر هي أن تعمل باستراتيجية التنويع .

ب المخاطر المالية ومخاطر الأعمال :

* المخاطر المالية : تكمن في العلاقة بين كل من الفرد أو المنظمة و أصل الذي قد يتعرض للتلف أو يفقد , وهي تشمل على ثلاثة عناصر أساسية هي :

العنصر الأول فيها هو أن شخصا ما سوف يتأثر بوقوع حدث ما، أما **العنصرين الثاني والثالث** فهما الشيء ذو القيمة والخطر الذي يمكن أن يسبب فقد أما عن الفرد الذي لا يملك شيئا ذا قيمة لا يواجه أي مخاطرة مالية .[3]

---

[1] خالد وهيب الراوي , **إدارة المخاطر المالية** , دار المسيرة , عمان , 2009 , ص , 08 .

[2] صلاح الحبوب , **تنمية مهارات المديرين في إدارة المخاطر المالية** , محاضرة مقدمة إلى مركز المتخصصة للتدريب و الاستشارات , الدوحة , قطر , فيفري , 2016

[3] طارق عبد العال حماد , **مرجع سبق ذكره** , ص , 24 .

* مخاطر الأعمال : تشمل المخاطر التشغيلية التي تتم بصفة دورية في المؤسسة، وهي عبارة عن الخسارة المتولدة عن الفشل في إجراءات الرقابة و كذا النشاط الداخلي، بمعنى أن المؤسسة إما أن تحقق خسارة أو لا تحققها، لذا فيجب على الإدارة العليا ضرورة الحرص على وجود برنامج لتحليل مخاطر الأعمال .[1]

ج المخاطر المضاربة والمخاطر الصافية :[2]

* الأخطار المضاربة : هذا النوع من الأخطار تكون نتيجته إما الربح أو الخسارة وتعرف بالأخطار التجارية ومن أمثلة على ذلك مخاطر الإستثمار في المشاريع التجارية التي يمكن أن تجني أرباح أو ينجر عنها مجموعة خسائر، ومن أمثلتها كذلك أخطار المضاربة على الأسهم التي قد يحقق حاملها عند الشراء ربحا كبيرا في حال ارتفاع سعر السهم أو يحقق خسارة في حالة إنخفاضه .
* الأخطار الصافية : هي التي تكون نتيجتهاإما الخسارة أو عدم الخسارة، ففي حالة حدوث الخطر هذا يعني وقوع خسارة والعكس صحيح . فمثلا في حالة أن يكون مستثمر حامل لأوراق مالية وعرفت هذه الأخيرة إنخفاضا في الأسعار هذا يحقق له خسارة أما بالنسبة لمستثمر آخر يعني ربح أما في حالة خسارة مصنع بسبب حادث ما فهذا يعني خسارة لكل من صاحب المصنع والمجتمع . والذي يمكن استخلاصه هو أن أخطار المضاربة قد تعود بالفائدة عللى المجتمع عكس الأخطار الصافية .

2 مسببات الخطر:

يعود السبب وراء حدوث المخاطر هي إختلاف النتائج المتوقعة عن النتائج الحقيقية أو الفعلية، ويوجد عدة مسببات تؤدي إلى حدوث المخاطر والتي سنذكر منها بصفة عامة :[3]

_ عدم الإستقرار الإقتصادي والسياسي و الإجتماعي .

_ العولمة، الأسواق المالية والتحرير المالي والمصرفي .

---

[1] -بلعزوز بن علي , **استراتيجيات ادارة المخاطر في المعاملات المالية** , مجلة الباحث , جامعة بسكرة , العدد 07 , 2010, ص ,334 .

[2] -أسامة عزمي سلام , شقيري نوري موسى , **مرجع سابق** , ص , ص , 26 , 27 .

[3] - بن علي بلعزوز , عبد الكريم قندوز وعبد الرزاق جبار , **ادارة المخاطر** , الطبعة الاولى , الوراق للنشر والتوزيع , عمان , الاردن , 2013 , ص , ص , 34 , 35 .مطبوعة د. ريم بونوالة , جامعة محمد الصديق بن يحيى , جيجل .

_ إنخفاض نسبة الأرباح التي يحققها الإستثمار نتيجة المنافسة .

_ السياسة النقدية و الأدوات المستعملة لإدارة الكتلة النقدية .

_ تقلبات أسعار الفائدة .

_ الإنتشار الرهيب للمشتقات المالية بكل أنواعها خاصة عندما يتم استعمالها من طرف المضاربين الذين يهدفون لتحقيق الأرباح وليس إدارة المخاطر (باعتبار أن الهدف الأساسي للمشتقات المالية هو إدارة المخاطر) .

_ القوانين والتشريعات الخاصة بالإستثمار .

_ التضخم الذي يؤدي إلى إرتفاع الأسعار الذي بدوره يؤدي إلى إنخفاض القدرة الشرائية للعملة المحلية .

_ حالات الكساد والتي تتفاوت في حدتها نتيجة السياسة النقدية أو نتيجة لصعوبات في ميادين الأعمال أو الإستثمار .

_ ظهور مفهوم الهندسة والإبتكار المالي الأمر الذي أدى إلى تضييق البيئة التي تعمل فيها المؤسسات وزيادة حالة عدم التأكد .

الفرع الرابع : خطوات مؤشر المخاطرة وطرق قياسها

أولا : خطوات إدارة المخاطر :

تنحصر في المراحل التالية :

_تعريف الخطر : وهي الخطوة الأساسية الأولى للتعرف على المخاطر المحيطة بالعمل.

_ تحليل المخاطر : ويتم بها تصنيف الخطر والوقوف على مصادره الأصلية .

_ تقييم المخاطر : وذلك بتحديد إحتمال حدوث كل خطر , والآثار التي يحدثها كل خطر.

_ التحكم في المخاطر : وبها يتم تحديد أي الطرق تستخدم لتقليل احتمال الخطر و آثاره.

_ المراقبة والمتابعة الدورية : وتتم لاكتشاف أي مصادر خطر جديدة أو فشل التحكم في مخاطر سابقة .

تجدر الإشارة إلى أن عملية الرقابة تكون مستمرة , وذلك بالمراقبة و إجراء التعديلات حسب الضرورة .

الشكل [01 - 02] – خطوات ادارة المخاطر.

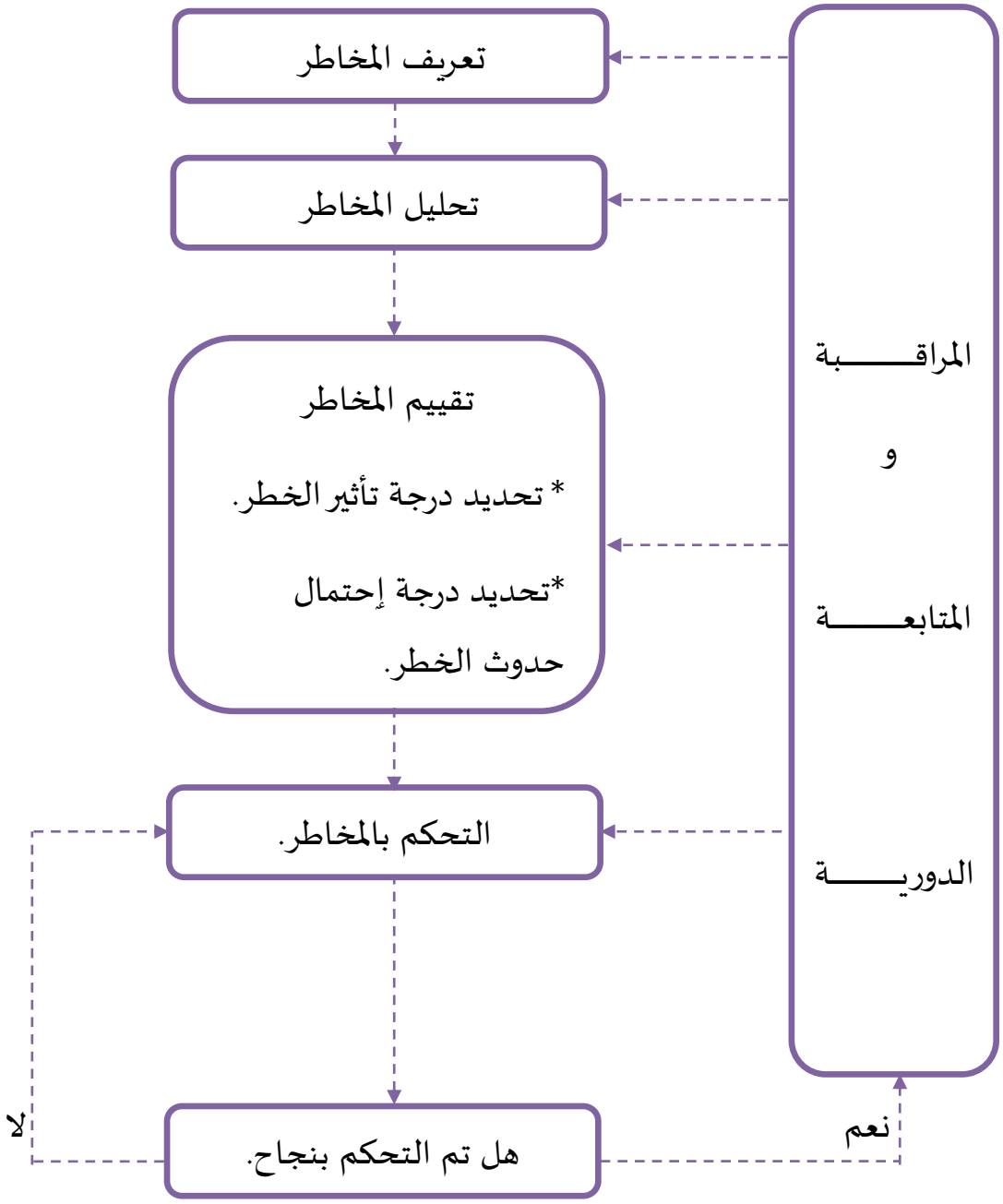

المصدر : عاطف عبد المنعم , محمد محمود الكاشف , وسيد كاسف , **تقييم وإدارة المخاطر** , الطبعة الأولى , مركز تطوير الدراسات والبحوث ,كلية الهندسة , القاهرة ,مصر ,2008, ص , 07, مطبوعة د . ريم بونوالة , جامعة محمد الصديق بن يحي , جيجل .

ثانيا : طرق قياس مؤشر المخاطرة :

تعرف المخاطرة بأنها احتمال تقلب العوائد المستقبلية المتأتية من الإستثمارات أو وقوع خسائر أو درجة الإختلاف بين التدفق النقدي المقدر و الفعلي، وعليه توجد مجموعة من الطرق تمكننا من قياس حجم هذه المخاطر التي يواجهها المستثمر أو الوحدة الإقتصادية عامة، كالاتي[1]:

1طرق قياس المخاطرة في حالة المعلومات المستقبلية :

ففي هذه الحالة يتم قياس المخاطرة في حالة عدم التاكد من المعلومات، يعد هذا المقياس أكثر أهمية كونه يساعد المستثمرين والمدراء الماليين في تقييم مشاريعهم الإستثمارية المستقبلية من خلال تقييم إحتمالية حدوث القيم المتوقعة للإستثمار بناءا على تجربة سابقة أو إجتهادا من متخذ القرار.

ويمكننا حسابها بالطرق التالية :

❖ **التباين :** هو أحد مقاييس التشتت ويحسب كالتالي :

التباين = مجموع (العائد النقدي – العائد المتوقع)^2

❖ **الإنحراف المعياري : Standard deviation :**

$$\sigma_k = \sqrt{\sum(R_i - \bar{R})^2 * P_{ri}}$$

الإنحراف المعياري = $\sqrt{}$ مجموع (العائد النقدي – العائد المتوقع)^2 * الإ^{2}حتمال

[1] مهند عبد الرحمان , مرجع سابق , ص , 347.

❖ **معامل الإختلاف[1] :**

معامل الإختلاف = إنحراف معياري / القيمة المتوقعة *100٪

بحيث أن معامل الاختلاف CV هو عبارة عن مقياس نسبي للتشتت ملائم لمقارنة مخاطر أصول ذات عوائد متوقعة مختلفة وكلما كان معامل الاختلاف أكبر كلما كانت المخاطرة أكبر. ويمكن الاستخدام الحقيقي كمعامل الاختلاف في مقارنة المخاطرة للأصول التي لها عوائد متوقعة مختلفة .

ومن جهة أخرى يعتبر الإنحراف المعياري أكثر المقاييس الإحصائية إستخداما لقياس المخاطرة وهو يقيس درجة تشتت قيم المتغير موضوع الدراسة حول القيمة المتوقعة وبشكل عام كلما كان الإنحراف المعياري أكبر كانت المخاطرة أكبر أي ارتفاع مستوى الخطر.

2 طرق قياس المخاطرة في حالة المعلومات التاريخية :

في هذه الحالة المخاطرة تتعلق بعدم تجانس العوائد فقط لاسيما وأنه كلما زادت درجة التشتت زادت معها درجة المخاطرة ويمكن توضيحها من خلال :

المخاطرة = العائد الفعلي< العائد المتوقع

بمعنى زيادة العائد المتوقع على العائد المتحقق يولد مخاطرة .

ومن خلال هاتين الطريقتين فاننا نرى أن عملية قياس المخاطرة ليست هينة كما قد تبدو عليه وذلك لإختلاف طبيعة هذه المخاطر والمعالجات التي تسعى أن تحد منها في ظل الندرة النسبية للموارد المتاحة للوحدة الاقتصادية مما يتطلب دراسة تأثيرات القرار في ظل البدائل المتاحة .

[1] -الدكتور هزاع مفلح , **إدارة الإستثمار والمحافظ الإستثمارية** , السنة الرابعة , جامعة حماه , كلية الإقتصاد , سنة , 2019/2018 , ص, 42 .

المطلب الثالث : علاقة التشخيص المالي لمؤشري العائد والمخاطرة

تطرقنا في هذا المطلب إلى إيضاح مفهوم الخطر المالي الذي يكون مرتبط بالهيكل المالي للمؤسسة، وكذا إبراز العلاقة التي تربط بين كل من مؤشري العائد والمخاطرة، وكذا علاقتهما بالتشخيص المالي.

الفرع الأول : تشخيص الخطر المالي

أولا : مفهوم الخطر المالي :

تعددت المفاهيم بخصوص هذا الاخير وهذا لما له من أهمية داخل الهيكل المالي للمؤسسة، وسنذكر منها :

* الخطر المالي هو الذي يتحمل فيه المساهمون عبء الخسارة وحدهم، ويكون هذا العبء راجع نتيجة الزيادة في الديون المالية للمؤسسة مما تؤدي بالمساهمين إلى سحب أموالهم نتيجة إرتفاع الخطر المالي .[1]

* يعرفه البعض على أنه عبارة عن ظاهرة مرتبطة بحياة الإنسان اليومية، ويكون مصدر الخطر أساسا من عدم التأكد الذي يحيط بالشخص من كل جانب، وترجع حالة عدم التأكد إلى مصدرين رئيسين : عدم دقة المعلومات .

عدم القدرة على التنبؤ .[2]

* حسب SMITH , WILLIAMS, YOUNG سنة **1995** الخطر هو التقلب الحتمل في النواتج، ويؤدي إلى وقوع خسائر محتملة، ويمكن قياسه كميا، حيث يمكن أن ينتج على التصرف المصاحب للخطر خسائر أو مكاسب لا نستطيع التنبؤ بها والتي ستحدث فعلا .

فيما يرى PETRES.D سنة **1997** أن الخطر المالي يعني وجود فرصة لوقوع خسارة مالية وأن مفهوم الخطر يستعمل للإشارة إلى التغير الذي يمكن أن يحدث في العوائد المصاحبة لأصل معين.[3]

---

[1] -مليكة زغيب , ميلود شنقير , **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد** , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر , 2010 , ص , 102 .

[2] - عبد أحمد أبو بكر , وليد اسماعيل السيفو , **ادارة المخاطر والتأمين** , دار اليازوري العلمية , عمان , الأردن , 2009 , ص , 62 .

[3] -محمد علي محمد علي , **ادارة المخاطر المالية في شركات المساهمة المصرية** , مدخل لتعظيم القيمة , رسالة دكتواره , 2005 , ص , 07 .

التعريف الشامل : مفهوم الخطر المالي يرتبط إرتباطا وثيقا بالهيكل المالي للمؤسسة او المنشاة،أي وجود علاقة طردية بين كليهما . بمعنى كلما إرتفعت نسبة الديون مقارنة بالاموال الخاصة (الهيكل المالي) يرتفع الخطر المالي مما يؤدي إلى إحتمالية إنخفاض في العائد او المردودية .

ثانيا : خصائص الخطر المالي :

تندرج الخصائص الأساسية للخطر المالي في ثلاثة نقاط وهي :[1]

- دفع الأعباء المالية الثابتة (الفوائد، خدمات الدين) ربحية مهددة .
- تغاير الربح على الحساب :

* إضعاف وتهديد الإستقلال المالي – خطر فقد السيادة المالية .

* ضعف الضمانات، تهديد لحرية العمل والحركة .

* إنخفاض أو إختفاء طاقة التمويل الذاتي، خطر عدم التوسع .

* إنخفاض أرباح الأسهم، خطر المساهم .

- السداد عند الإستحقاق : خطر نقص السيولة (العجز المالي الفوري أو الجزئي في العارض) العسر المالي .

ثالثا : طرق تشخيص الخطر المالي :

يوجد العديد من الطرق لقياس أو تشخيص الخطر المالي، إلا أنه قمنا باختيار الأهم منها والتي هي كالتالي :

1 عن طريق عتبة المردودية : الشرط في هذه العملية هو إعتبار التكاليف المالية تكاليف ثابتة تدخل في التكاليف الثابتة ويمكن تحديد الخطر المالي كما يلي :

عتبة المردوية = التكاليف الثابتة + التكاليف المالية / (1 – نسبة التكاليف المتغيرة)

2 عن طريق النسب المالية[1] :ـ تعتبر من بين الأدوات التي تستعمل في تحديد الخطر المالي والتي تشمل على قاعدة تسمى **قاعدة المديونية القصوى** أو بمفهوم آخر **قاعدة الثلث** والتي تنص على ما يلي :

[1] -بوطغان حنان , **مرجع سبق ذكره** , ص , 177 .

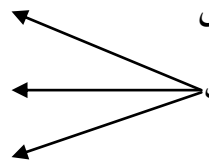

ويمكن تلخيص النسب المالية التي تحدد الخطر المالي في الجدول التالي :

الجدول رقم(01-02) : النسب المالية لتحديد الخطر المالي

النسبة	كيفية التحديد	ملاحظة
نسبة الديون اللآجلة		أقل من ≥ 01
نسبة تغطية تكاليف الديون	التكاليف المالية / رقم الأعمال الصافي خارج الضريبة أو التكاليف المالية / القيمة المضافة	أقل من ≥ 03% أو أقل من ≥ 10%
نسبة قدرة تسديد الديون		أقل من 03 سنوات
نسبة الديون الإجمالية		أقل من ≥ 3/2

المصدر : بوطغان حنان, **نفس المرجع السابق** , ص , 179 .

التحليل :

* نسبة الديون الآجلة : تبين لنا مدى قدرة المؤسسة على تغطية كل من ديونها الطويلة والمتوسطة الأجل بواسطة الأموال الخاصة , في حين أنه كلما إرتفعت هذه الديون عن الأموال الخاصة تزيد نسبة الديون الآجلة , مما يؤدي إلى إرتفاع الخطر المالي .

* نسبة تغطية تكاليف الديون : يجب أن تكون التكاليف المالية تمثل حوالي 3 ٪ من رقم الأعمال خارج الرسم .بمعنى آخر هده النسبة تبين لنا إمكانية المؤسسة على تغطية تكاليفها المالية عن طريق رقم أعمالها خارج الضريبة .

[1] -زغيب مليكة , بوشنقير ميلود , مرجع سبق ذكره , ص , 105 .

* نسبة قدرة تسديد الديون : الشرط في هذه النسبة هو أنه يجب على المؤسسة بصفة إجبارية تسديد ديونها في مدة لا تتعدى 03 سنوات .

* نسبة الديون الإجمالية[1] : يجب أن تمثل الديون 3/2 من مجموع الخصوم , ولا يجب أن تزيد هذه النسبة عن الثلثين , لأنه في حالة زيادتها سيؤدي بالمؤسسة إلى صعوبة أو خطر عدم السداد مما يؤدي إلى زيادة الخطر المالي .

3 عن طريق معامل الحساسية : في هذه الطريقة نعتبر التكاليف المالية تكاليف ثابتة و ذلك بتعويض نتيجة الإستغلال بالنتيجة العادية قبل الضرائب , وهذا بالعلاقة التالية :

$$\text{الخطرالمالي(معامل الحساسية)} = \frac{\text{التغير في النتيجة العادية} \;/\; \text{ن الإستغلال}(\text{ن}-1) - \text{ن مالية}(\text{ن}-1)}{\text{التغير في الإنتاج} \;/\; \text{الإنتاج}(\text{ن}-1)}$$

أو بإستخدام رقم الأعمال :

$$\text{الخطرالمالي(معامل الحساسية)} = \frac{\text{التغير في النتيجة العادية} \;/\; \text{ن الإستغلال}(\text{ن}-1) - \text{ن مالية}(\text{ن}-1)}{\text{التغير في رقم الأعمال خارج الرسم} \;/\; \text{رقم الأعمال خارج االرسم}(\text{ن}-1)}$$

الفرع الثاني : العلاقة بين مؤشري العائد والمخاطرة :

لا يمكن تفسير العائد بغض المخاطرة عنه أي أنهما مفهومان مترابطان لا يجوز إستغناء الآخر عن الآخر . فكلما زاد مقدار المخاطر زاد معه العائد المتوقع ولكن بناءا عن ذلك هذا لا يعني أن أي إستثمار ذو مخاطر كبيرة ينجم عنه دائما عائد كبير بل في معظم الأحيان يؤدي ذلك إلى كوارث مالية عظمى إن لم تسر الأمور كما هو مخطط لها .

ومن جهة أخرى فإن مقدار المخاطر التي بإستطاعة البنك تحملها ترتكز على العديد من العناصر مثل : حجم البنك، الأهداف الإستثمارية والقيمة العامة لاجمالي الأصول وحجم السوق

[1] -بوطغان حنان , **مرجع سابق** , ص , 179 .

اذا كان مستوى تحمل الخطورة غير جيد فمن الأفضل التركيز على الإستثمارات المتحفظة التي تولد عائدا من خلال الإحتفاظ برأس المال .[1]

وتكمن أهمية هذه العلاقة في جميع القرارات التي من صالحها أن تؤثر على تقلبات القيمة السوقية للمصرف، , حيث تنطبق هذه الفكرة مع الفكرة التي تؤمن بأن إدارة المخاطر هي العمل على تقليل وتقليص المستوى المطلق للمخاطر.

* حيث توجد ثلاث أسباب رئيسية تدفع المصارف إلى أن تسلك هذا الإتجاه :

أولها : تذبذب العائد على الموجودات ينعكس في تذبذب القيمة الإسمية للأسهم أي تذبذب ثروة المالكين، مما يؤدي إلى المطالبة بعائد مرتفع على رأس المال والذي ينتج إرتفاع تكلفة الأموال بالنسبة للمصرف .

ثانيها : تراقب الحكومة من خلال البنك المركزي آداء المصارف للتأكد من عدم تعرض أرباحه لتقلبات شديدة على أساس أن التقلب الشديدة في العوائد يؤدي إلى زيادة المخاطر التي تتعرض لها الاطراف المعنية بالمصارف.

ثالثها:يتحقق الإستقرار في العائد من خلال رغبة المصرف في الحفاظ على الثقة التي يتصف بها . وهو ما يعني تفادي توجيه موارده المالية إلى إستثمارات تنطوي على قدر كبير من المخاطر , حتى ولو كان العائد المتوقع منها كثيرا.[2]

إذ يرتبط مؤشري العائد والمخاطرة في صورة علاقة طردية، أي أنه كلما إزداد سعي المستثمر لتحقيق عائد على إستثماراته عليه أن يهيء نفسه لدرجات عالية من المخاطرة والعكس بالعكس.[3]

ومن جهة أخرى هناك علاقة موجبة بين المخاطرة والبعد أو الأفق الزمني للإستثمار فكلما طالت الفترة الزمنية لتحقيق التدفقات النقدية المرغوبة (المردود المرغوب) من آداة الإستثمار تزداد

---

[1] - المخلافي عبد العزيز محمد أحمد , **تحليل كفاية الرأس المال المصرفي وفقا للمعايير الدولية** , دكتوراه في العلوم الإدارية , كلية الإدارة و الإقتصاد , جامعة بغداد , 2004 , ص , 52 .

[2] -حاكم محسن الربيعي , حمد عبد الحسين راضي , **حوكمة البنوك و أثرها في الاداء والمخاطر** ,دار اليازوري للنشر والتوزيع ,عمان,2013,ص,162 .

[3] -سيرين سميح أبو رحمة, **السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة** , مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير, كلية التجارة , قسم إدارة الأعمال ,الجامعة الإسلامية ,غزة , 2009,ص ,52 .

درجة المخاطرة والعكس صحيح . وذلك بموجب أن إحتمال تحقق التدفقات النقدية ينخفض بطول الفترة الزمنية يرتفع بإنخفاضها .[1]

الفرع الثالث : علاقة التشخيص المالي بمؤشري العائد والمخاطرة :

قبل شروع المشخص المالي بإتخاد أي قرار حول وضعية البنك أو المؤسسة لا بد أن يكون على دراية بما تمر به المؤسسة، ويكون هذا عن طريق التشخيص المالي للوضعية المالية للمؤسسة من خلال إستخراج جميع جوانب القوة والضعف، ويتطلب هذا الأمر اللجوء إلى إستخدام منظومة متكاملة من الأدوات والتقنيات والتي منها مؤشري العائد والمخاطرة باعتبارهما الأكثر استخداما من طرف المشخصين والمحللين الماليين .

وتبرز العلاقة بين كل من التشخيص المالي ومؤشري العائد والمخاطرة في أدوات القياس التي يستعملها هذا الأخير والتي من بينهما :

معدل منفعة الأصول : وتسمى أيضا إستعمال الأصول , حيث يدل هذا المؤشر على الإستعمال أو الإستغلال الأمثل للأصول , أي إنتاجية الأصول .[2]

معامل الرفع المالي : يعمل لصالح البنك في حالة ما تكون الأرباح إيجابية , وفي الوقت نفسه مقياس للمخاطرة لأنه يعكس حجم الأصول التي يمكن للبنك خسارتها قبل أن يصل إلى مرحلة العجز عن الوفاء بالتزاماته .[3]

معدل هامش الربح :_يعكس مدى كفاءة البنك في مراقبة و إدارة تكاليفه .

أما من بين أدوات القياس التي تربط التشخيص المالي بمؤشر المخاطرة نذكر منها :

مخاطر السيولة :_تظهر في حالة ما استحال على البنك تلبية الإلتزامات الخاصة بمدفوعاته في حين أجلها بطريقة فعالة من حيث التكلفة , كما تشير مخاطر السيولة إلى كل من قدرة البنك على إقتراض الأموال وقدرة الأصول السائلة على سداد الإلتزامات في موعد إستحقاقها .

---

[1] - دكتور مطر محمد , **إدارة الإستثمارات , الإطار النظري والتطبيقات العلمية** , جامعة الشرق الأوسط, دار وائل للنشر,الطبعة السابعة, سنة 2015, ص,ص, 22, 23 .

[2] -عاشوري صورية , **دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية** , دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA , مذكرة ماجستير, جامعة فرحات عباس , سطيف , 2011 , ص , 65 .

[3] -طارق عبد العال حماد , **مرجع سبق ذكره** , ص , 84 .

مخاطر معدل الفائدة :_تثمثل في مدى حساسية التدفق النقدي للتغير الذي يطرأ على مستوى معدلات الفائدة , وبالتالي يصبح الأصل أو الإلتزام حساس بالنسبة لمعدل الفائدة إذا كان ممكن إعادة تسعيره في فترة زمنية معينة .[1]

مخاطر رأس المال : تتمثل في إحتمال عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزماته ويكون هذا من خلال إنخفاض القيمة السوقية لأصول البنك إلى مستوى أقل من القيمة السوقية لإلتزامات البنك .

وفي الأخير يمكن القول أن هذه المؤشرات (العائد والمخاطرة) تسمح بأن يكون هناك تشخيص مالي ذو كفاءة يساعد في تنفيذ الأهداف المستقبلية بما يضمن الإستمرارية والنمو أمام جدار المنافسة التي قد تؤثر على تحقيق ذلك .

[1] -رتيبة بركيبة , **تقييم آداء البنوك التقليدية والإسلامية** , دراسة مقارنة بطريقة العائد والمخاطرة بين القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري خلال الفترة (2013/2007) مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر, جامعة قاصدي مرباح , ورقلة , 2014 , ص , 7 .

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

لقد قمنا بتقييم وتحليل كافة الدراسات المنشورة حول التشخيص المالي ومؤشري العائد والمخاطرة، وبناءا على هذا قمنا بتقسيم هذه الدراسات إلى دراسات باللغة العربية واللغة الفرنسية و أخيرا باللغة الإنجليزية ولكل دراسة أهدافها ونتائجها فمنها ما تقيس علاقة العائد والمخاطرة في المؤسسات وكذا أثرهما على متخذي القرار المالي كل على حدى ومنها ما تبين أهمية التشخيص المالي و أهم روابطه .

المطلب الأول : الدراسات السابقة باللغة العربية

1. دراسة وكل نور الدين و خليفة الحاج **بعنوان " التشخيص المالي أداة لرسم الإستراتيجية المالية للمؤسسة " .**

قاما الباحثين بتوضيح عملية التشخيص المالي (أنواعه، أهدافه وخطواته) فكان الهدف الرئيسي للدراسة هو توضيح أن التشخيص المالي يهدف إلى جمع المعلومات و إكتشاف التهديدات والفرص وتحديد مواطن القوة والضعف بغية معرفة الصحة المالية للمؤسسة ومن ثم إعداد الوضعية اللازمة لمعالجة الخلل المالي الذي تمر به .

✓ توصلت هذه الدراسة إلى أن التشخيص المالي هو الضرورة القصوى لرسم الإستراتيجية المالية والتخطيط المالي الذي من خلاله يتم تسريح الوضعية المالية الماضية للمؤوسة و إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية الحالية . لنتمكن من إصدار حكم صادق وتحليل سليم عن نشاط المردودية وشروط توازن المؤسسة , والقيام بتقديرات ترتكز من وضع مخططات مالية مستقبلية ملائمة حسب المخططات العامة للمؤسسة .

2 . دراسة كلثوم البز و مولود حواس **بعنوان " التشخيص المالي كأداة لتحديد الخيار الإستراتيجي بالمؤسسة "** العدد الثالث. قاما الباحثين بتوضيح أبعاد التشخيص المالي ومراحله وكذا الجهات المستفيدة منه وكذا كيفية تحديد الخيار الإستراتيجي للمؤسسة عن طريق التشخيص المالي .

هدفت الدراسة لتوضيح أهمية التشخيص المالي بحيث يكون فعالا عند دراسة الجوانب المالية سواء الداخلية أو الخارجية للمؤسسة حيث يتمكن من خلاله المشخص من التعرف على

الوظيفة الحقيقية في أبعادها الإقتصادية والمالية ويعمل على تحليل الأخطار وتقييم مستوى آداء المؤسسة قصد معرفة وتحديد الخيار الإستراتيجي الذي ستتبناه المؤسسة من أجل تحقيق أهدافها.

✓ ومن النتائج المتوصلة إليها هي أن التشخيص المالي يساعد في تقييم الآداء وفي التخطيط المستقبلي لكافة الأنشطة والإستراتيجيات البديلة , ويعتبر إجراء تسييري يجب القيام به بصفة دورية لأجل معرفة الوضعية المالية الحالية للمؤسسة وأخد القرارات المناسبة لتحسين الآداء .

3 .دراسة قرية معمر **بعنوان " دور التشخيص المالي والإقتصادي في إبراز نقاط القوة والضعف في المؤسسة الإقتصادية "** جانفي 2013.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التشخيص الإقتصادي والمالي في تحقيق الفعالية والإكتشاف المبكر لنقاط الضعف لمعالجتها في الوقت المناسب وبناء قرارات فعالة تعمل على نمو المؤسسة وبقائها في السوق والمحافظة على مواردها وتطويرها .

✓ وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الحكم على وضعية المؤسسة ماليا و إقتصاديا يمر بسلسلة من الدراسات التشخيصية للوضعية المالية والبيئة الداخلية والخارجية . ثم إجراء عملية التحليل لاستعمال تقنيات التشخيص الإقتصادي والمالي , وكذا الإعتماد على نتائج التشخيص في الزمان والمكان وإكتشاف نقاط الضعف والقوة تمثل أوراق رابحة تتميز بها المؤسسة والواجب الإعتماد عليها في إتخاد القرارات وتصحيح المسار وتعديل النشاط .

4 .دراسة سليم بن عثمان 2009 بعنوان **" التشخيص المالي الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة "** دراسة حالة مؤسسة صناعة الأجر الأحمر.

حيث قام الباحث بإجراء تشخيص إجمالي للمؤسسة لكن نحن سنتطرق إلى الجزء الذي يهمنا وهو التشخيص المالي .

✓ توصل الباحث إلى أن المؤسسة في وضعية مالية حسنة، رأس مال العامل موجب ويغطي الأصول الثابثة، الإحتياج في رأس مال العامل إيجابي، الخزينة موجبة وهذا يعني أنه المؤسسة متوازنة ماليا وهي قادرة على تمويل إستثماراتها بإستخدام الموارد الدائمة، لها القدرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل .

5 . دراسة عباد مريم 2010 بعنوان **" التشخيص المالي وأثره على تطور آداء المؤسسة " دراسة حالة مؤسسة مطاحن المقراني.**

هدفت إلى أن تأثير التشخيص المالي في تطور المؤسسة الإقتصادية من سنة لأخرى، يكون تشخيص الوضع المالي للمؤسسة خلال فترة معينة وتحديد قدراتها وتجنب التهديدات لكي تتمكن من إستغلال الفرص المتاحة .

✓ توصلت هذه الدراسة إلى أن المؤسسة تتمتع بوضعية مالية حسنة ولكن لضمان آداء أفضل لها يجب إستخدام كل الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة بصفة عقلانية ومحكمة وكذلك يجب عليها توفير مخزون أمان من المواد الأولية وإستغلال الأموال المجمدة في توسيع نشاطها , كما أنها تمتلك مصادر تمويل مهمة يجب إستغلالها بشكل احسن .

6 . دراسة حماش هشام 2009 بعنوان **" تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة " دراسة حالة المؤسسة الوطنية للتوظيب وفنون الطباعة .**

وبعد القيام بتشخيص الوضعية المالية للموسسة محل الدراسة تبين أنها في وضعية مالية غير جيدة، حيث أن نتيجة الدورات الثلاث المدروسة كانت سلبية، معدل دوران العملاء مقارنة مع معدل دوران الموردين، كذلك عدم التحكم الجيد في معدل دوران المخزون بالإضافة إلى أن رأس مال العامل سلبي لأنه لم يكن كافيا لتغطية إحتياجات الدورة، سلبية مردودية الأموال المستثمرة، عدم تخصيص مؤونات الخسائر والأعباء لمواجهة الإضطرابات المفاجئة، اعتمدت المؤسسة على مصادر تمويل خارجية خاصة قصيرة الأجل، وللخروج من هذه المشاكل يجب على المؤسسة تحسين السياسة الإئتمانية و ذلك بتقليص فترات التحصيل، ضمان التمويل الدائم للمشاريع لضمان إستمرار العملية الإنتاجية للتحكم الجيد في دوران المخزون، تقليص التكاليف بهدف رفع عائد الأموال المستثمرة، معالجة الديون الموروثة عن إعادة هيكلة المؤسسة .

7 . دراسة برينيس عبد القادر بعنوان **" واقع التشخيص المالي في إطار تقييم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة "** بتاريخ 8 مارس 2016 العدد الأول .

وضحت الدراسة كل الصعوبات التي تواجه عملية التشخيص المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي من شأنها التأثير على نتائج التقييم المالي لهذا النوع من المؤسسات بالنظر إلى

الخصائص المالية التي تميزها بالمقارنة مع المؤسسات الكبيرى الحجم, وبغرض الوقوف على واقع الحال بالنسبة إلى هذه الإشكالية فقد تم القيام بدراسة حالة وحدة أغدية الأنعام بولاية مستغانم مواعي البحرية .

حيث أن الهدف من عملية التقييم هو خوصصة محتملة (تنازل).

✓ والنتيجة الأساسية التي توصل إليها الباحث هي وجود ثغرات كثيرة في ماليات هذه الوحدة الأمر الذي يمكن معه القول بأن النتيجة المتوصل إليها والمتمثلة في قيمة هذه الوحدة لا يمكن إعتبارها إلى حد ما حقيقية وبأن التشخيص المالي لها قد كشف عن نقاط ضعف عديدة خاصة ما تعلق منها بعدم كفاءة تسيير المخزون نظرا لظهور المخزون المبث في ميزانية الوحدة الأمر الذي يقلل من موثوقية البيانات المحاسبية وبالتالي قيمة المؤسسة ستصبح أعلى مما هو في الحقيقة .

8 . دراسة قربة معمر بعنوان **" التشخيص المالي و الإقتصادي ودوره في بناء الأهداف في مؤسسة مطاحن الأغواط"** سبتمبر 2005 .

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مدى إمكانية تجسيد التشخيص المالي والإقتصادي في المؤسسة الإقتصادية حالة مطاحن الأغواط والإستفادة منها في بناء الأهداف وإتخاد القرارات في الوقت المناسب لها حتى تمكنها من الآداء الجيد في السوق .

✓و أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الورقة البحثية كانت تشير أنه بالرغم من أن المؤسسة محل الدراسة مؤسسة عمومية إلا أنها تتمتع بقدرات جيدة وموقع تنافسي نسبيا جيد ورصيد خبرة في المجال يعزز نقاط القوة فيها فهي تحقق جملة من المؤشرات على مستوى الوظائف الأساسية وكذا علاقتهما بالمحيط المباشر وغير المباشر فمن خلال التشخيص المالي (العملية) نلاحظ أن مؤشرات التوازن ونسب المردودية والسيولة والنسب الهيكلية إيجابية رغم الإنخفاض الراجع إلى المنافسة الشديدة التي تعتبر مصدر خطر على المؤسسة، كما أنها تمتلك نقاط ضعف تكمن في جانب التموين، التسويق والموارد البشرية وعليها أن تحاول تصحيحها من خلال تبني سياسة لتكوين العمال وتدريبهم .

9. دراسة عمار بن نوار و رابح شيلق بعنوان **"الموازنة بين العائد و المخاطرة كأساس لإختبار القرارات المالية"** .

تمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة إلى تقديم توضيح للأشكال المختلفة للعلاقة بين العائد و المخاطرة عند إختيار القرارات المالية و ذلك تبعا للسلوكات المختلفة للمستثمرين اتجاه عنصري العائد و المخاطرة، حيث تلزم هذه العلاقة التعويضية متخذ القرار المالي أن يحدد توليفة الموازنة لديه بين العائد و المخاطرة من خلال تقديره للعائد المتوقع الحصول عليه و الذي يخلق لديه الرضا وفقا لدرجة الخطر المقبولة من قبله من خلال القياس الكمي لهذه القرارات باستعمال بعض النماذج الرياضية التي قدمت تفسيرات جيدة لشكل العلاقة بين العائد و المخاطرة .

✓ و أهم ما توصلت له الدراسة هو أن العلاقة بين العائد و المخاطرة هي **طردية** بحيث لا يحتمل المستثمر أي جزء من المخاطرة إلا اذا حصل على زيادة مقبولة في معدل العائد و تتوقف درجة العوائد و المخاطر على نوعية و طبيعة المستثمر و مقدار الإشباع الذي يرغب تحقيقه .

و على هذا الأساس فعملية المفاضلة بين القرارات المالية بناءا على العلاقة بين العائد و المخاطرة تقتضي استعمال الأساليب العلمية و المؤشرات الكمية باعتبارها مؤشرات جيدة يتحدد على ضوئها القرار المالي المتوازن .

10. دراسة عبد الناصر بوثلجةو رشيدة بن أحمد دحو، بعنوان **"تقييم أداء البنوك التجارية من حيث العائد و المخاطرة"** دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA للفترة 2005- 2010 .

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على بعض مؤشرات أداء القطاع البنكي الجزائري قصد معرفة أثر العائد و المخاطرة على أداء البنوك التجارية قام الباحثان باستخدام تقنية الإنحدار الخطي البسيط على مجموعة من البيانات و المتمثلة في الميزانيات السنوية للبنك الوطني الجزائري للفترة 2005 – 2010 .

✓ و أهم النتائج التي توصل إليها الباحثان من خلال هذه الورقة البحثية الى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية للعائد على الأصول و المخاطرة على أداء البنك الوطني الجزائري في حين أظهر مؤشر السيولة أثر سلبي بشكل دال على أداء هذا الأخير.

11. دراسة بشير دريدي، بعنوان "**قياس أثر السيولة المصرفية على العائد و المخاطرة**" دراسة حالة بنك البركة للفترة 2010 – 2015 .

تاريخ الإستلام : 2018/06/06 تاريخ القبول : 2018/09/12 تاريخ النشر : 2018/10/06

هدفت هذه الدراسة الى قياس السيولة المصرفية بالعائد و المخاطرة لبنك البركة الجزائري للفترة 2010 – 2015 , باستخدام مصفوفة الإرتباط الجزئي كأداة للقياس و هذا لإختبار مدى وجود علاقة ارتباط و تأثير بين المتغير التابع و هو معدلات العائد و معدلات المخاطرة و المتغير المستقل و هو مؤشرات السيولة المصرفية .

✓ و قد انتهت الدراسة التطبيقية بنتيجة أساسية و هي أن هناك علاقة ارتباط قوية لبعض من مؤشرات السيولة مع مؤشرات العائد و مؤشرات المخاطرة (مؤشر السيولة القانونية له تأثير إيجابي على الأرصدة النقدية المملوكة لدى المصارف و كان لها تأثير إيجابي على معدل العائد على الموجودات .

12. دراسة حاجي يوسف و حسين بن العارية، بعنوان "**قياس العائد من الإستثمار في التعليم العالي**" دراسة حالة جامعة أدرار.

تاريخ الإستلام : 2016/01/10 تاريخ قبول النشر : 2017/06/01

و قد هدفت هذه الدراسة الى العمل على تقدير معدل العائد الإقتصادي الفردي من التعليم الجامعي في الجزائر (حالة جامعة أدرار) وفق البيانات مقطعية ثم احتساب هذا العائد على أساس الجنس(ذكور,إناث) و محل الإقامة(حضر,ريف) و التخصص الدراسي(العلوم الإقتصادية، العلوم القانونية و الإدارية، باقي التخصصات الأخرى) .

حيث تم مقارنة النتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة مع دراسات سابقة و من نفس السياق تم اعتماد نموذج **مينسر** في تقدير معدلات العائد الإقتصادي وفقا للتصنيفات السابقة و بالإعتماد على الخبرة الفعلية التي يقضيها الفرد في سوق العمل .

✓ و أهم ما توصلت اليه الدراسة هي ان العائد الإقتصادي على التعليم الجامعي في الجزائر قد تحسن (8,49بالمئة) مقارنة بمعدل العائد العالمي الذي توصل اليه سكاروبولس (9,8 بالمئة) و لا

يوجد اتجاه عام يمكن الإستناد اليه في تفسير هذه النتائج إلا انه يمكن إيعاز ذلك الى طبيعة و وضعية الإقتصاد الوطني و أثرها على رأس المالي البشري (التعليم تحديدا) بحكم العلاقة الطردية بين التنمية الإقتصادية و التنمية البشرية .

المطلب الثاني : دراسات سابقة باللغة الفرنسية

1.دراسة Pacassion Venance Outtara بعنوان " **Diagnostic Financier et performance d'une entreprise en cote d'ivoire"** , Ecole superieure de gestion de Paris _MBA , Finance d'entreprise , France , 2007 .

هدفت هذه الدراسة الى توضيح الروابط بيت التشخيص المالي و الأداء في مؤسسات الحراسة أي إثبات تأثر التشخيص المالي على الأداء المالي، التنظيمي، الإقتصادي، الإداري، الإستراتيجي، الإجتماعي، الإنساني لهذه المؤسسة. استخراج دعائم الحكم الراشد في هذا النوع من المنشآت من خلال الهياكل، السلوكيات، العمليات و استخدمت أداة الإستبيان و الوثائق المحاسبية لمؤسسة **SIGES** الناشطة في مجال الحراسة و الأمن الكائنة بساحل العاج .

- ✓ و أبرز ما توصلت اليه الدراسة هوان التشخيص المالي عنصر مهم و مؤثر على أداء المؤسسة و كذلك إنعدام الضمانات في هذه المؤسسة مما يصعب عليها الوصول الى سوق المال، اضف الى هذا فإن هذه الشركات الأمنية لا تستعمل معدات و تجهيزات متطورة الأمر الذي عاد عليها بالسلب من حيث جانب الأداء فهي لا تستجيب لإهتمامات العملاء، و كنتيجة أخيرة توصل إليها الباحث هي أن الإدارة المالية لهذه المنشأة ليست فعالة و هذا راجع لأن وضعية الخزينة سالبة .

2. دراسة Rachida Ben Ahmed , Daho Kamel Benyamina بعنوان " **La gestion des risques de crédit bancaire avec la méthode de scoring**", Revue des études economiques approfondies numéro 01 , Algérie , 2016 .

و التي هدفت الى معرفة الطرق الواجب إعتمادها من أجل اكتشاف مخاطر القروض في البنوك الجزائرية و كيفية تقييمها و إدارتها و التخلص منها .

- ✓ و من أهم النتائج التي توصلت إليها هي ضرورة إدخال تقنيات تحليل جديدة لضمان كفاءة عالية، و كذا الحرص على إدخال تطبيقات جديدة أكثر تطورا و هذا من أجل هدف مهم ألا و هو الحصول على نظام مصرفي فعال، و كثالث نتيجة هي أن الإستمرار في استخدام الأدوات

التقليدية في نظامنا المصرفي لغرض التحوط من مخاطر الإئتمان يزيد من صعوبة القدرة في تقييم هذه الأخيرة، و كآخر نتيجة هي أن لإدارة الإئتمان الجيدة تساعد في تحقيق نجاح أي بنك عالميا .

3. دراسة Sirine Toumi بعنوان " **L'impacte des mécanisme de gouvernance dans la gestion des risques bancaire et la performance des banques** ", cas de La France , L'Allemagne et Le Japon , Thése de doctorat Science economique , luniversité de Tunis , 2016 .

حيث هدفت هذه الدراسة الى معرفة كيفية تحليل و تحديد أساليب إدارة المخاطر الأكثر فعالية داخل المؤسسات المالية، و من جهة أخرى تحديد ممارسات الحكم الراشد و تحليل العلاقة بين هذه الممارسات الجيدة و أداء البنوك .

- ✓ و من أهم النتائج التي توصلت إليها هي ان مخاطر الإئتمان هي الخطر الرئيسي الذي يتعرض له القطاع المصرفي و هو من بين الأساليب الرئيسية وراء فشل البنوك و من جهة أخرى فإن نظام التأمين على الودائع يسبب مشكلة خطر أخلاقي من جهة البنوك من خلال الحد من حوافز المودعين للسيطرة على المساهمين و كذلك عدد اجتماعات كل من لجنة إدارة المخاطر و عدد اجتماعات لجنة التدقيق و الإزدواجية هي من أهم المؤشرات التي لها أعلى وزن ضمن مؤشر جودة الحوكمة و كآخر نتيجة تطرقت إليها الباحثة هي ان أفضل عملية لإتخاذ القرارات هي الفهم الأفضل لأسباب فشل أنظمة الحوكمة المصرفية .

المطلب الثالث : دراسات سابقة باللغة الإنجليزية

1. دراسة Salman بعنوان " **Risk-Return-Volume relationship in an emerging stock market** " , 2002 .

هدفت هذه الدراسة الى التوصل الى دليل حول العلاقة بين العائد و المخاطرة و حجم التداول في سوق اسطنبول للأوراق المالية من بداية الفترة 1992/01/02 لغاية 1998/05/29 .

- ✓ حيث توصلت هذه الورقة البحثية الى نتيجة أساسية و هي وجود علاقة إيجابية بين العائد و المخاطرة و كذلك فإن التغير في حجم التداول يؤثر تأثير إيجابي على العوائد .

2. دراسة Ghyesls Eric بعنوان **" There is a risk – return trade – off after all"**

تاريخ الإستلام : 2003/05/02 تاريخ القبول : 2004/05/04 تاريخ النشر : 2005/02/08

هدفت هذه الدراسة الى اختبار العلاقة بين العلاقة و المخاطرة في الأسواق الأمريكية بإستخدام الأسعار اليومية و الشهرية للأسهم التي يعرضها مركز الأبحاث GRSP خلال الفترة 1928 – 2000.

✓ و أهم ما توصلت إليه الدراسة هي وجود علاقة إيجابية بين العائد و المخاطرة إضافة إلى ان هناك ردود أفعال للمخاطرة في العوائد الناجمة عن الصدمات الإيجابية و السلبية، حيث أثبت الباحث ان للصدمات الإيجابية أثر أكبر في العوائد من الصدمات السلبية .

3. دراسة Battilossi and Houpt بعنوان " **Risk Return and Volum in an emerging stock market : The Bilbao stock exchange** "**,** 2006 .

و هدفت هذه الدراسة الى اختبار العلاقة بين العائد و المخاطرة و حجم التداول في سوق Bilbao للأوراق المالية للفترة 1916 – 1926 .

✓ حيث استخدم الباحثان منهجية الدراسة والتي توصلت الى عدم وجود علاقة بين العائد و المخاطرة و دليل ضعيف لأثر حجم التداول في العوائد .

4. دراسة Suliman Zakaria , Suliman Abdalla بعنوان " **The Risk-Return Trade-Off in emerging markets : Evidence from Saudi Arabia and Egypt** " .

تاريخ الإستلام : 2012/04/01 تاريخ القبول : 2015/05/02 تاريخ النشر : 2012/06/01

هدفت هذه الدراسة الى البحث بشكل تجريبي في المفاضلة بين المخاطرة و العوائد المتوقعة للسعودية ومؤشرات الأسهم المصرية خلال الفترة ما بين 2007/01/01 الى 2011/12/30،و قد تم التحليل التجريبي للدراسة بواسطة الإنحدار الذاتي الشرطي المتغير GARCH في المنهجية الرئيسية بما في ذلك كل من النماذج المتماثلة GARCH-H و غير المتماثلة EGARCH-M .

✓ و قد توصلت الدراسة الى ان العلاقة الديناميكية بين المخاطرة و العائد مختلفة تماماً بين الأسواق الأسهم السعودية و المصرية، و لكن هناك علاقة قليلة الأهمية بين العوائد المتوقعة و التقلبات المشروطة للعوائد اليومية في مصر و عليه فإن المتوسط الشرطي لعوائد الأسهم مرتبطة بشكل إيجابي و لكن ليست على صلة بتباينه المشروط في سوق الأسهم السعودي نتيجة تتوافق مع نظرية علاوة المخاطر الإيجابية على مؤشرات الأسهم التي تنص على انه من المتوقع

تحقيق عوائد أعلى للأصول ذات مستوى أعلى من المخاطر و عليه فإن النتائج المتوصل إلها تفيد متخذي القرار المالي .

5. دراسة Umit Gucenne Gençloglu Gulsun Issevrloglu Yasemin Eratn بعنوان " **Bank audits and risk and management in Turkey**" International journal of economics and finance studies, vol 03 , 2011 .

هدفت هذه الدراسة الى معرفة الوضع الحالي لإستخدام التدقيق الداخلي و الخارجي و إدارة المخاطر في البنوك و معرفة المخاطر الكبيرة من حيث شروط و قرارات إدارة البنك و إدارة المخاطر و التطرق الى لوائح بازل و رأس المال و المشاكل التي تؤثر على القطاع المصرفي في تركيا .

- ✓ و أهم النتائج المتوصل اليها هي ان أهم معيار كفاية للبنوك هو قياس المخاطر المصرفية و فعاليتها، و أيضا إدارة هذه المخاطر في سياق عمليات التدقيق الموجهة نحو المخاطر.

6. دراسة Abdlhafid K, Belarbi Ghaleb A بعنوان " **el-rafea risks racing the profit-loss sharing banking system within the global financial crisis**" revue dirassat – d'economic – university of Laghaout – number 17 A , Algeria , June 2012 .

كان الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو معرفة طبيعة المخاطر المختلفة التي تواجهها البنوك الإسلامية و طبيعة إدارة المخاطر من حيث العولمة و التغيرات الجديدة و الآثار السلبية لها .

- ✓ و أهم النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة هي ان ممارسات إدارة المخاطر داخل النظام المصرفي التقليدي يخضع لتدقيق شديد , و كذا القطاع المصرفي الإسلامي في حاجة ماسة للتركيز على إدارة قوية للمخاطر و حوكمة قوية و واضحة الشفافية في أنشطته .

7. دراسة Asma Abdul Rehman بعنوان " **A comparative study of risk management practicies between Islamic and Conventional banks in Pakistan**" Thesis , submitted to the cardiff metropolitan university in Fulfillment of the requirements for the degree of doctora of philosophu , January , 2016.

هدفت هذه الدراسة الى التحقق من مدى استخدام أساليب إدارة المخاطر و كيفية التعامل مع المخاطر المختلفة و مقارنة المخاطر المختلفة بين البنوك الإسلامية و التقليدية العاملة في باكستان و النظر في أهمية ممارسات إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية و التقليدية و هذه الدراسة اعتمدت على البيانات و تم تحليلها بإستخدام الإحصاءات الوصفية , الإنحدار , تحل و إختبار **مان ويتني يو** .

✓ و أهم ما تم التوصل اليه من نتائج هي أن البنوك الإسلامية مختلفة بشكل كبير عن البنوك التقليدية في تحديد المخاطر و ممارسات إدارة المخاطر و تحليل مخاطر السيولة و حوكمة المخاطر و كنتيجة أخرى المخاطر التشغيلية هي أهم المخاطر التي تواجهها كل من البنوك التقليدية و الإسلامية .

8. دراسة Mihaela Gadoiu بعنوان " **Advantages and limitations of the financial ratios used in the financial diagnosis of the enterprise**" , Faculty of economics . University of Pitesti .

و هدفت هذه الدراسة الى توضيح أهمية النسب المالية التي تستخدم في التشخيص المالي للمؤسسة بناءاً على فكرة ان النظرية المالية و الممارسة المالية تستخدم الكثير من المؤشرات لتحقيق التشخيص المالي للمؤسسة و ان معظم الأدوات المستخدمة ذات صلة فقط بشروط محددة و محدودة و قد تم اختبار مزايا و قيود النسب المالية . حيث أن طريقة البحث المستخدمة تتضمن الإثبات النظري لمفاهيم تستخدم في التشخيص المالي للمؤسسة و من ناحية أخرى تغييرهم من خلال مناشدة مثال على استخدام مؤسسة .

✓ و أهم نتائج المتوصل اليها هي ان العائد يعد على الأصول مقياسا نسبيا لأداء المؤسسة و لا يتم أخذ العائد على حقوق الملكية مخاطر للمؤسسة بحيث ان المساهمون يهتمون بالمخاطر المرتبطة بالإستثمار أكثر من العوائد المحتملة .

9. دراسة Jaeun Shin بعنوان " **Stock returns and volability an emerging stock markets** , Internatianal journal of business and economics , vol 01 , 2005 ."

هدفت هذه الدراسة الى دراسة و تشخيص 14 ناشئا خلال الفترة 1989-2003،(الهند، كوريا، ماليزيا، الفيليبين، تايوان، تايلاند، الأرجنتين، البرازيل، كولومبيا، المكسيك، فنزويلا، تركيا، اليونان، التشيلي) و ذلك باستخدام بيانات أسبوعية و بتطبيق نموذج GARCH – M.

✓ و قد توصلت الدراسة الى وجود علاقة إيجابية بين العائد و المخاطر في معظم الأسواق المدروسة(10 من 14 سوقا) و لكنها غير معنوية في معظم الحالات (3 حالات معنوية) لتأثر العوائد بعوامل أخرى غير المخاطرة . كما أنها اختبرت أثر أزمة الأسواق الناشئة في عام 1997 في

العوائد في الأسواق المدروسة، حيث بينت النتائج ان الأزمة المالية قد أنتجت أثرا لعلاوة المخاطرة في عوائد الأسهم في الأسواق الناشئة .

- ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة :

ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة هي أنها حديثة و هادفة و شاملة أيضا، بحيث أن السبب وراء حداثتها هي أنها تمت في مؤسسة مالية و هذا في سنة 2020، حيث أنها ركزت مرارا و تكرارا على الدور الفعال الذي يلعبه التشخيص داخل هذه الأخيرة . تطرقت كذلك إلى إيضاح العلاقة الوطيدة التي تربط مؤشري العائد و المخاطرة بالتشخيص المالي الشيء الذي لم تتطرق إليه الدراسات السابقة و التي بدورها لم تذكر موضوعنا بنفس العنوان و بنفس الطريقة .

و يمكننا تلخيص بعض النقاط التي تميز دراستنا عن مجموع الدراسات سابقة الذكر:

1. هدفت هذه الدراسة إلى إبراز عنصر التشخيص المالي بصفة مفصلة .
2. ألمت هذه الدراسة بجميع عناصر مؤشري العائد و المخاطرة .
3. طبقت هذه الدراسة على عينة من بنك الفلاحة و التنمية الريفية لوكالة عين تموشنت .

خلاصة :

من خلال هذا الفصل تمكننا من معرفة أهم الأساليب و الطرق التي يقوم بها التشخيص المالي عند دراسة أي مؤسسة سواء كانت مالية أو اقتصادية و كذا مختلف الأهداف و النتائج التي يسعى ورائها، حيث أنه اتصف بدوره الجوهري و الحقيقي الذي يلعبه ألا و هو كشف الإختلالات التي تواجهها الوحدة خلال نشاطها و معالجتها لذلك تستعمله كقاعدة أساسية في هيكلها التنظيمي فهو يساعد في اتخاذ القرارات حتى في الظروف المستعصية . فقد ارتكزت دراسة التشخيص المالي على مؤشري العائد و المخاطرة اللذان بدورهما ساعدا على تحديد مواطن الضعف و القوة .و كذلك قمنا بتوضيح جميع العلاقات الموجودة كان هذا في الجزء الأول .

أما الجزء الثاني فركزنا فيه على الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة و ذلك لأجل إلتماس جميع جوانب الدراسة و الإستفادة من أهم النتائج المتوصل إليها .

الفصل الثاني

الدراسة التطبيقية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

-وكالة عين تموشنت

تمهيد :

في إطار توطيد التكامل بين الجانبين النظري و التطبيقي و بعد أن تم التطرق في الفصل الأول إلى الأدبيات النظرية الخاصة بالتشخيص المالي و كذا العائد و المخاطرة مبرزين بذلك جميع الجوانب و عليه سوف تم التطرق في هذا الفصل إلى توظيف ما تم تناوله ف الجانب النظري و ذلك بالقيام بدراسة ميدانية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية البدر – وكالة عين تموشنت و ذلك من خلال القيام باستبيان كأداة لجمع البيانات و الاعتماد على برنامج spss . موضحين بذلك دور التشخيص المالي على الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة. كما أننا سنتعرف على البنك و أهم أهدافه و المهام الموكلة له .

حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول : بطاقة تعريفية حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية – البدر

المبحث الثاني : الدراسة التطبيقية لبنك الفلاحة و التنمية – وكالة عين تموشنت

المبحث الأول : بطاقة تعريفية حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية – البدر

المطلب الأول : عموميات حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية – البدر

إن بنك الفلاحة و التنمية الريفية من أهم هياكل المنظومة البنكية، حيث سنحاول من خلال دراستنا لهذا المطلب التطرق إلى كل من النشأة و التطور، المهام و الأهداف و كذا ذكر الهيكل التنظيمي العام للبنك و أهم المنتجات و الخدمات التي يقدمها البنك محل الدراسة .

الفرع الأول : نشأة و تطور بنك الفلاحة و التنمية الريفية .

أولا : نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية :

يصنف بنك الفلاحة و التنمية الريفية ضمن القطاع العمومي إذ يعتبر من بين البنوك التي تهدف إلى ترقية العالم الريفي و كذا العمل على تنمية القطاع الفلاحي , و الذي تم إنشاؤه بموجب مرسوم رقم 82 / 106 المؤرخ في 13 مارس 1982 تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الخارجي . و بعد صدور قانون النقد و القرض 14/ 04 /1990 الذي عمل على إعطاء الإستقلالية للبنوك و ألغى نظام التخصص حينها أصبح بنك الفلاحة و التنمية الريفية يزاول جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية، يقدر رأس مال البنك ب 33 مليار دينار جزائري و يتميز بكثافة بشرية تزيد عن 7500 عامل من بينها إطارات، مهندسين، موظفين، اضف إلى ذلك المكانة التي يشغلها داخل النظام البنكي حيث أنه صنف :[1]

1. أول بنك في ترتيب البنوك التجارية .
2. ثاني بنك على المستوى المغاربي .
3. يحتل المرتبة العاشرة عربيا .
4. يحتل المرتبة التاسعة إفريقيا من بين 326 بنك شملها التصنيف .

[1]- محمد زيدان ,**أهمية العنصر البشري ضمن مكونات المزيج التسويقي في البنوك بالتطبيق على بنك الفلاحة و التنمية الريفية** , مجلة العلوم الإنسانية , جامعة بسكرة , العدد 15 , أكتوبر 2008 , ص 55 .

5. إحتل المرتبة 668 عالميا من بين 4100 بنك , و يعتبر من أول البنوك التي أطلقت بطاقات السحب سنة 1994 .[2]

ثانيا : مراحل التطور :[3]

صنف بنك الفلاحة و التنمية الريفية من طرف مجلس قاموس البنك Banc Al Manach طبعة 2001 في المركز الأول في ترتيب البنوك التجارية و يمثل 668 في الترتيب العالمي ما بين 4100 بنك مصنف و قد مر بنك الفلاحة و التنمية الريفية بعدة مراحل نذكرها فيما يلي :

من 1982 إلى 1990 : خلال السنوات الثمانية الأولى كان الهدف الأساسي للبنك هو فرض وجوده ضمن العالم الريفي من خلال فتح العديد من الوكالات في المناطق ذات الصبغة الفلاحية , و مع مرور الزمن اكتسب البنك لسمعة في ميدان تمويل القطاع الزراعي , قطاع الصناعة الغذائية و الصناعة الميكانيكية الفلاحية .

من 1991 إلى 1999 : بموجب صدور قانون 90/10 الذي ظهر لإلغاء فترة تخصص البنوك و وسع لبنك الفلاحة و التنمية الريفية أفاقها إلى مجالات أخرى من النشاط الإقتصادي خاصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدون الإستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربط معه علاقات مميزة في المجال التقني، هذه المرحلة تميزت ببداية لإدخال تكنولوجيا الإعلام الآلي 1991 و تطبيق نظام SWIFT لتطبيق عمليات التجارة الخارجية .

سنة 1992 : وضع برمجيات Progiciel Sybu مع فروعه المختلفة للقيام بالعمليات البنكية من تسيير القروض , عمليات الصندوق للودائع، الفحص بعد مخطط الحسابات الجديد على مستوى الوكالات .

سنة 1993 : تم إنهاء عملية إدخال الإعلام الآلي على مختلف العمليات البنكية .

[2] - حفيظ صواليلي , **جريدة الخبر** الصادرة في 2011/09/21 العدد 6483 .

[3] - وثائق مقدمة من طرف البنك محل الدراسة التطبيقية بتصرف الطالبيتين .

سنة 1994 : تشغيل بطاقة السحب و التسديد BADR.

سنة 1996 : إدخال عملية الفحص السلك Télétraitement و فحص إنجاز العمليات البنكية .

سنة 1998 : تشغيل بطاقة السحب ما بين البنوك .

من 2000 إلى 2020 :[4] وضع برنامج خماسي فعلي يركز على عصرنة و تحديث البنك و تحسين الخدمات و كذلك القيام بعملية التطهير في مجال المحاسبة و مجال المالية، حيث عرف الإنجازات التالية :

- **2000 :** القيام بفحص لنقاط القوة و الضعف و العمل على إنجاز مخطط تسوية المؤسسة لمطابقة القيم الدولية .
- **2001 :** عملية التطهير الحسابي و المالي و إعادة النظر و تقليل الوقت و تحقيق الإجراءات التقنية و الإدارية الخاصة بملفات القروض .

  - تحقيق مشروع البنك الجالس Banque Assise مع الخدمات المشخصة .
  - إدخال مخطط جديد في الحسابات على مستوى المحاسبة المركزية و تعميم شبكة –Mega) (Pac عبر الوكالات و المنشآت المركزية و إنشاء تطبيق نظام يختص بآلية الدفع في ميدان التعامل و الإقتراض .
- **2002 :** تعميم نظام الشبكة المحلية مع إعادة تنظيم برنامج SYBU كزبون للخدمة .

  - تعميم البنك الجالس مع الخدمات المشخصة على جميع الوكالات الرئيسية .
- **2003 :** إدخال نظام SYRAT يخص تغطية الإرصدة عن طريق الفحص السلكي دون الرجوع إلى النقل المادي للقيم .

[4] -بناد سعد زينة , مباركي سمرة , المعرفة في البنوك الجزائرية , مداخلة ضمن الملتقى الدولي " **المعرفة : الركيزة الجديدة و التحدي التنافسي للمؤسسات و الإقتصاديات**" جامعة بسكرة , 12/13-11-2005 .

- تأسيس نادي الصحافة لمبادرة مديرية الإتصال تشجيعا لمبدأ التداول الحر للمعلومات البنكية و كذا تعريف الزبائن بمختلف خدمات البنك .

- إدخال نظام معلوماتي جديد معد من طرف AXYS للخدمات يسهل عملية التركيب، الصيانة عن بعد و حتى فيما يخص الجانبين القانوني التشريعي مما يسهل تسيير الموارد البشرية .

- إدخال طرق العمل بالنقود الآلية .

- **2004** : التحضير لإدخال برنامج الحكومة الإلكترونية E-gouvernement في مختلف وكالات البنك

- **2005** : عرف شهر سبتمبر من هذه السنة أول تجربة ناجحة لعلمية سحب تتم من خلال شباك آلي للأوراق النقدية كما استمرت العملية طوال الأشهر الأولى لسنة 2006 من أجل تعميم استخدامها في مختلف و كالات الوطن .

- **2011** : شروع البنك في اعتماد أنظمة البنك الإلكتروني التي تسمح للزبائن بالإطلاع على حساباتهم و كذا طلب دفاتر الشيكات من خلال شبكة الأنترنت و السماح أيضا للمنشآت لتحويل أجور العمال دون الحاجة إلى التنقل، إضافة إلى التحويل عن بعد مختلف التعاملات المصرفية و المالي، و أيضا قام بنك BADR بتطوير مختلف وسائل الدفع الإلكتروني وتوفير البطاقات .[5]

الفرع الثاني : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR .

و يتكون الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة و التنمية الريفية على ما يلي :

[5]- حفيظ صواليلي , **جريدة الخبر** , مرجع سابق الذكر .

الشكل رقم (02-01) : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR .

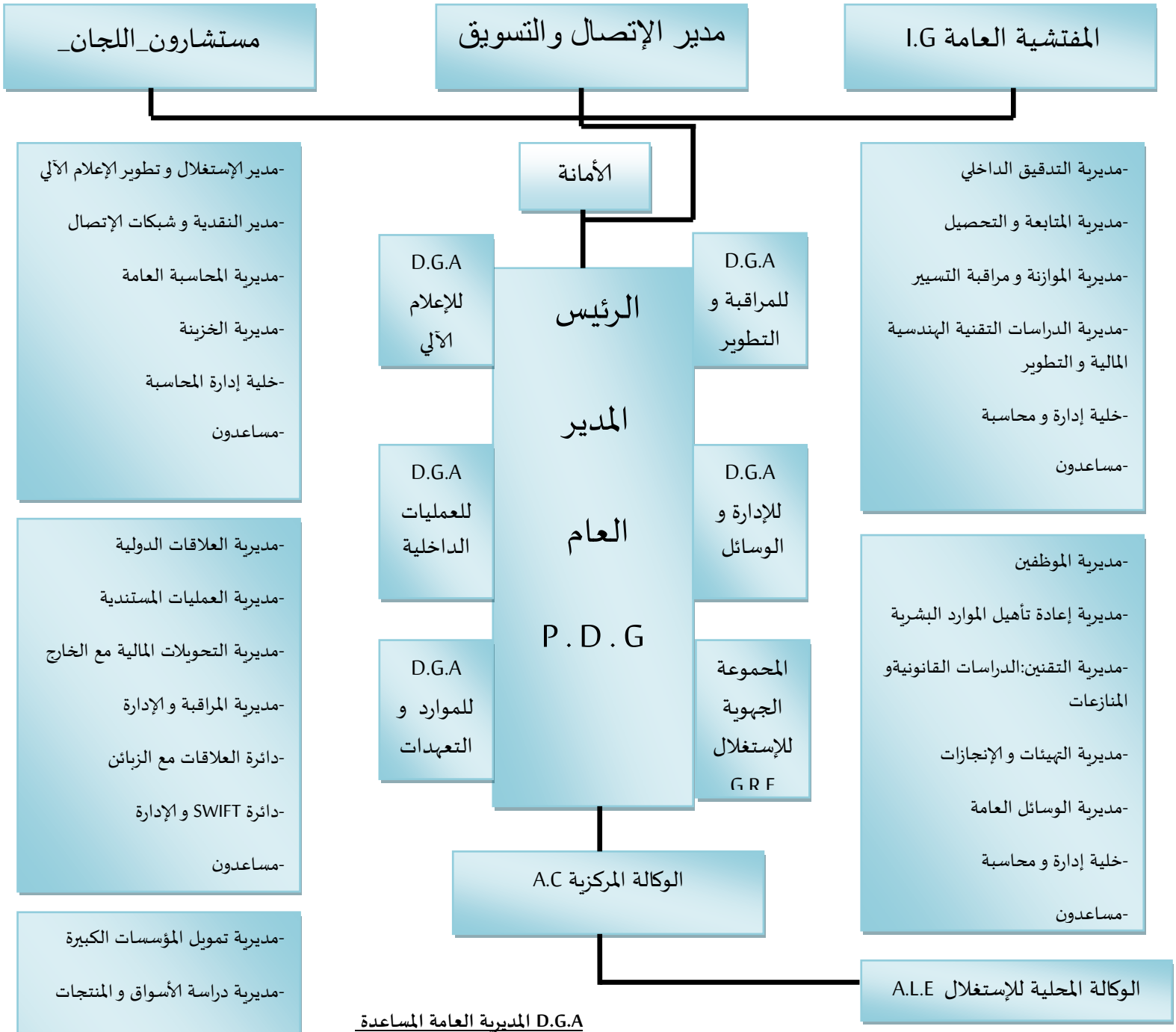

D.G.A المديرية العامة المساعدة

المصدر: لعذور صورية, أهمية التسويق المصرفي في تحسين العلاقة مع الزبون-دراسة ميدانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية حالة وكالة مسيلة- مذكرة ماجيستر علوم التسيير ,تخصص تسويق,جامعة محمد بوضياف ,المسيلة,الجزائر 2008 , ص110 .

❖ التنظيم على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية :

من أجل قدرة البنك على تحقيق أهدافه لابد أن يعمل على إتاحة جميع الوسائل سواءاً بشرية أو مادية و يكون هذا عن طريق هيكل تنظيمي محكم يخدم المصالح العامة للبنك من جهة و يحدد العلاقات الرسمية من أطراف التنظيم و شكل تنظيم بنك الفلاحة ينقسم إلى تنظيم **مركزي** و تنظيم **لا مركزي** :

التنظيم المركزي يشمل على :

- مجلس إداري يترأسه الرئيس المدير العام (P.D.G) .

- مديريات عامة مساعدة , على رأس كل منها مدير عام حيث يتفرع البعض منها إلى مديريات فرعية أخرى حسب ما يبينه الهيكل التنظيمي الخاص بالبنك . حيث تتكون أهم المديريات العامة المساعدة لعمل الرئيس المدير العام من :

- المديرية العامة المساعدة للإدارة و الوسائل .
- المديرية العامة المساعدة للمراقبة و التطوير .
- المديرية العامة المساعدة للإعلام الآلي , المحاسبة , الصندوق .
- المديرية العامة المساعدة للعمليات الدولية .
- المديرية العامة المساعدة للموارد و التعهدات .
- مديرية الإتصال و التسويق .

توجد كذلك المفتشية , المستشارون و اللجان الذين يعملون على مراقبة و إعطاء النصائح فيما يخص نشاط و عمل البنك عامة .

التنظيم اللامركزي :

بما أن بنك الفلاحة و التنمية الريفية لديه شبكة كبيرة من الوكالات على مستوى الوطن فإنه يعتمد على تنظيم لامركزي الذي يحول للمجموعات الجهوية لإستغلال مهام المراقبة و التفتيش لأنشطة و عمل الوكالات المصرفية التي هي مسؤولة عليها . و يضم التنظيم اللامركزي :

- المجموعة الجهوية للإستغلال (G.R.E) :

حيث تتولى مهمة التنشيط , المساعدة , التنظيم , مراقبة و مساعدة الوكالات المصرفية التي هي تحت مسؤوليتها حيث يمتلك بنك الفلاحة و التنمية الريفية 41 وكالة جهوية للإستغلال عبر كافة التراب الوطني و عادة ما تكون هذه المجموعات ولائية .

- الوكالة المحلية للإستغلال (A.L.E) :

تتمثل في الوكالة المصرفية الخاصة بالبنك و تكون تابعة للمديرية العامة و تحت رقابة إحدى المجموعات الجهوية للإستغلال تقوم هذه الأخيرة على الدخول في علاقة مباشرة مع الزبائن، و كذلك تعمل على معالجة جميع أو بعض العمليات المصرفية حسب مناطق تواجدها و ما يقتضيه عملها .

الشكل رقم (02-02) : الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR .

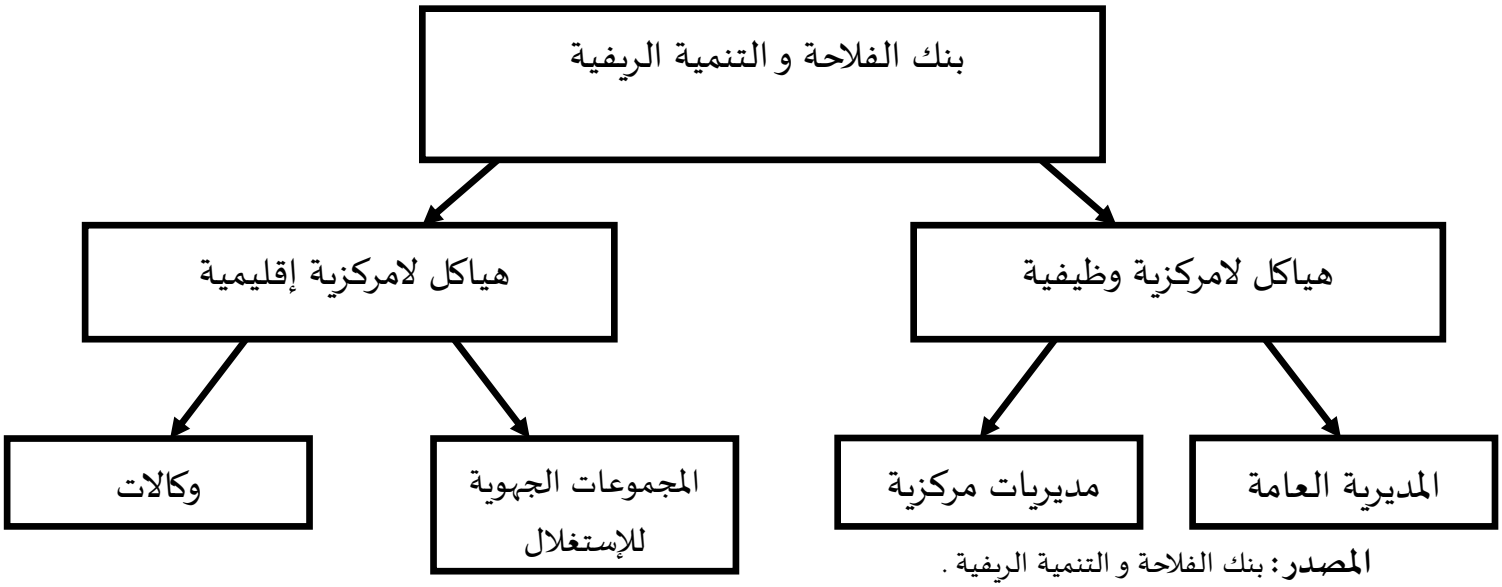

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية .

الفرع الثالث : منتجات و خدمات بنك الفلاحة و التنمية الريفية .

يعمل بنك الفلاحة و التنمية الريفية على تقديم العديد من الخدمات و المنتجات منها ما هو تقليدي و منها ما هو حديث و هذا من أجل تحقيق رضا زبائنه بجميع مستوياتهم و حسب اختلاف حاجاتهم و رغباتهم .

أولا : منتجات بنك الفلاحة و التنمية الريفية :[1]

تتمثل أهم هذه المنتجات في :

- حساب الصكوك (الشيكات) : خاص بجميع الأفراد و الجماعات التي تمارس أي نشاط تجاري(إدارة، جمعيات ...إلخ) و كذلك خاص بذوي الأجور الذين يريدون الإستعانة بالشيكات لتصفية الحسابات .
- دفتر توفير الشباب Livret épargne Junia : يفتح هذا الدفتر للشباب الذين لا تتجاوز أعمارهم 19 سنة من طرف ممثليهم الشرعيين حيث حدد الدفع الأولي ب 500 دينار، و يمكن أن تكون طريقة الدفع إما عن طريق التحويلات التلقائية الأوتوماتيكية المنتظمة أو في صورة نقدية و يمنح البنك امتياز للشاب صاحب الدفتر عند بلوغه الأهلية القانونية إمكانية الإستفادة من قروض تصل إلى مليونين دينار جزائري، و هدف البنك من وراء فتح هذا الدفتر هو مخصص لمساعدة أبناء المدخرين للتمدرس و التدريب على الإدخار في بداية حياتهم الإدخارية .
- دفتر التوفير Livret épargane BADR : يسمح هذا الدفتر للمدخرين الحاملين لدفترالتوفير أمكانية بسحب و دفع الأموال في مختلف الوكالات التابعة للبنك مما يجنبهم

[1]- نور الدين إيمان , **تطوير الخدمات في القطاع المصرفي في ظل اقتصاد المعرفة** , دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية و الريفية البدر_وكالة و مديرية بسكرة ,مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير في إطار مدرسة الدكتوراه في الإقتصاد التطبيقي و تسيير المنظمات , تخصص : اقتصاد و ادارة المعرفة و المعارف(2011-2012) ص,ص , 98, 99 .

صعوبات و مشاكل نقل الأموال من مكان لآخر و كذلك هو عبارة عن منتج مصرفي يمكن الراغبين من إدخار أموالهم الفائضة عن طريق فوائد محددة من طرف البنك أو بدون فوائد حسب رغباتهم .

- الحساب الجاري : خاص بالأشخاص الذين يمارسون نشاطا تجاريا سواءكانو طبيعيين أو معنويين (مؤسسات تجارية، فلاحون، صناعيون، تجار... إلخ) هذا المنتج لا يحتوي على فائدة .
- حساب بالعملة الصعبة Les comptes devises : يسمح بجعل نقود المدخرين بالعملة الصعبة متوفرة في كل لحظة مقابل عائد محدد وفق شروط البنك .
- الإيداعات لأجل Les dépots à termes : يسهل هذا المنتج على الأشخاص الطبيعيين و المعنويين إمكانية إيداع أموالهم الفائضة إلى آجال محددة بنسبة فوائد متغيرة من طرف البنك .
- بطاقة بدر Carte BADR : هذه البطاقة خاصة بزبائن بنك الفلاحة و التنمية الريفية حيث تمكن من القيام بعملية دفع و سحب الأوراق النقدية من خلال الموزعات الآلية DAB و كذلك إمكانية القيام بعمليات السحب من الموزعات الآلة للبنوك الأخرى .
- سندات الصندوق Les bons de caisse : عبارة عن تفويض لأجل و بعائد موجه للأشخاص الطبيعيين و المعنويين .

_ كما يوجد العديد من منتجات بنك الفلاحة و التنمية الريفية كالدفتر المخصص للسكن و كذلك القروض و الإعتمادات التي يمنحها البنك لزبائنه و التي تكون وفق دراسات و شروط مسبقة .

ثانيا : خدمات بنك الفلاحة و التنمية الريفية :[2]

تبرز أهم هذه الخدمات في :

_التحويلات المصرفية .

_خدمات الفحص السلكي Télétraitement التي تسمح بخدمة الزبائن على أكمل وجه باستخدام شبكة الفحص السلكي في تنفيذ العمليات التحويلية المصرفية في الوقت الحقيقي .

_فتح مختلف حسابات الزبائن و تخليص الصكوك بأمر المعني أو أمر الآخرين .

_خدمات البنك للمعاينة التي تسمح للزبائن من مراجعة التحويلات التي طرأت على أرصدتهم عبر استعمال الأرقام السرية الخاصة بهم من خلال استخدام أجهزة الإعلام الآلي المتاحة .

_الخدمات المتعلقة بالدفع و التحصيل الخاصة بالتعاملات الخارجية .

_خدمة كراء الخزائن الحديدية .

ثالثا : خدمات BADR الإلكترونية :[3]

من خلال هذا العنصر سنحاول عرض أهم الخدمات التي يقدمها موقع البنك الإلكتروني . عند الدخول للموقع/Ebanking.badr.dz/Fr نجد الواجهة الخاصة بالبنك، و من ثم نجد الفهرس الذي يقدم جل ما يحتويه الموقع و هو كالآتي :

1. عرض الملف : و هو عبارة عن مقدمة صغيرة لمايحتويه دليل المستخدم من قوائم و وظائف خطوة بخطوة و كذلك مختلف الخدمات المصرفية عبر المنصة BADR NET حيث أن هذا الدليل يساعد الزبون أو المستخدم على اكتشاف مختلف الخدمات التي تقدمها BADR .

[2]- نور إيمان , **مرجع سبق ذكره** , ص , ص , 100, 99 .

[3] **-Ebanking . badr .dz/Fr/** consulté le 11/08/2020 , 18h : 55 min

2. عرض منصة BADR NET: هذه المنصة موجهة حصريا لزبائن بنك الفلاحة و التنمية الريفية، الأفراد و الشركات حيث تسمح لهم :

_إدارة جميع حساباتهم من الحواسيب الخاصة بهم طيلة أيام الأسبوع، 7 أيام/7 و كذلك طيلة اليوم 24 ساعة/24 .

_إستشارة جميع العمليات لمدة 45 يوما .

_سهولة البحث و العثور على أي عملية أو معاملة تهم الزبون .

_القدرة على تنزيل جميع الكشوف الخاصة بالزبون و بجميع الصيغ EXCEL , PDF ,CSV .

_تسمح المنصة كذلك بالقدرة على استشارة أسعار العملات .

_تلقي رسائل شخصية من البنك فور تفعيل هذه الخدمة .

_القدرة على تنزيل تقارير تنفيذ أوامر التحويل (الخاصة بزبائن المؤسسة أو البنك) .

و كل هذه الخدمات تحضر بالسرية التامة و هذا بفضل شهادة SSL التي تقوم بتشفير جميع البيانات التي يتبادلها الزبائن مع البنك .

3. الوصول إلى خدمة BADR NET : يتطلب الوصول إلى هذه الخدمة الإشتراك مع الفرع الأقرب إليك، الذي سيقدم لك رقم الإشتراك و كذلك كلمة السر للقدرة على الدخول إلى هذه الأخيرة .

_ بحيث عند الدخول إلى http://ebanking.badr.dz عليه طريق المتصفح سنجد الصفحة الرئيسية لخدمة BADR NET .

4. إثبات الهوية : هذه الخدمة تسمح للمشترك بالدخول لحسابه عن طريق إدخال رقم الإشتراك في الخانة الخاصة بذلك .

5. التغيير الضروري لكلمة المرور : و هذا من أجل السرية و الأمان عند الدخول للحساب و فور تغييره تظهر رسالة تؤكد نجاح العملية .

6. المعاينة Consultation : تسمح هذه الخدمة بالإطلاع على الرصيد أو الحساب الجاري و كذلك البحث عن العمليات و تحميل ملفات المعاملات الخاصة بالزبون .

* الإطلاع على الرصيد : تسمح هذه العملية بالإطلاع على الحساب الجاري دون تحمل عناء الذهاب إلى البنك .

*البحث عن العمليات : تتم من خلال تعبئة البيانات المطلوبة الخاصة بحساب المعني .

*تحميل المعاملات : إمكانية تحميل مختلف المعاملات على جهاز الكومبيوتر و كذلك يستطيع المعني الإحتفاظ بها في شكل PDF .

7. تحويل الملفات(خاص بالزبائن التجاريين-المؤسسات) : و هي مخصصة بالمؤسسات التجارية و تسمح ب :

*إرسال ملفات التحويلات و الضرائب : القيام بعملية الإرسال دون تحمل مشقة الإنتقال من مقر العمل .

*الملفات المرسلة :يتيح هذا الخيار للعميل عرض حالة الملفات المرسلة عن طريق عرض المحفوظات في الجدول و الذي يحتوي على كل من :

- تاريخ الإرسال .
- العملية : النقل و الدفع .
- حساب الإصدار.
- المبلغ الإجمالي .
- العملة المستخدمة .
- عدد الطلبات .

*توقيع المدفوعات : تسمح بهذه الخدمة للمؤسسات التجارية بتوقيع كافة مدفوعاتها .

*تحميل الملفات المستلمة : تسمح بعرض حالة كل طلب أو أمر تحويل أو سحب حيث يتم إرسال هذا الملف للزبون من قبل البنك الذي تتعامل معه بعد إجراء سحوبات البنك ملف التحويلات السحوبات المرسلة و يسمح كذلك بعرض حالة أوامر التحويل .

8. الخدمات : تحتوي على :

*طباعة كشف الهوية البنكية Impression de RIB : تسمح منصة BADR NET بإمكانية طباعة RIB دون تحمل عناء التنقل إلى الوكالة و يمكن طباعتها لكل حساب من حسابات الإستحقاق الخاصة بالزبون .

*أسعار العملات : تمكن منصة BADR NET للزبون إمكانية القيام باستشارة حول أسعار العملات الحالية من خلال قائمة "أسعار العملات" ضمن "الخدمات" .

*قائمة الوكالات : تتيح خدمة BADR NET من خلال هذه الخدمةإمكانية الإطلاع على قائمة لجميع فروع البنك الذي يتعامل معه المستخدم أو الزبون .

9. إدارة حساب BADR NET الخاص بالزبون : تحتوي على :

* تغيير كلمة السر : تمكن منصة "بدر نت" للزبون الصلاحية لتغيير كلمة السر الخاصة بالزبون في أي وقت و هذا من باب الأمان و حماية لحسابه .

* الرسائل الشخصية الخاصة بالزبون : تسمح خدمة BADR NET للبنك أو الوكالة التي يتعامل معها الزبون بترك رسائل شخصية له على الحساب المصرفي عبر الأنترنت .

المطلب الثاني : لمحة تاريخية حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية البدر – وكالة عين تموشنت .

يعتبر البنك من أهم أعمدة النظام المصرفي الجزائري، بحيث لعب دورا كبيرا في تطوير الحركة الإقتصادية في البلاد لأن أي بنك يعتبر أساس إقتصاد أي دولة .

و سنحاول في هذا المطلب التعرف على بنك الفلاحة و التنمية الريفية البدر – وكالة عين تموشنت و سنتطرق لأهم أهدافه و المهام الموكلة إليه و كذلك سندرس الهيكل التنظيمي الخاص به .

الفرع الأول : تعريف بنك الفلاحة و التنمية الريفية البدر – وكالة عين تموشنت .[1]

بنك الفلاحة و التنمية الريفية البدر هو شركة مساهمة (شخصية معنوية) تتمتع بالإستقلال المالي و تنشط في قطاع اقتصادي عمومي, حيث أنشأت وكالة عين تموشنت في 13 مارس 1982 بموجب المرسوم 82/106 . و هي إحدى وكالات البنك الوطني الجزائري المتنازل عنها طبقا للمادة 61 من نفس المرسوم و هي تابعة للمجمع الجهوي للإستغلال و يرمز لها ب 051 , و يقع مقرها الرئيسي في الجزائر 17 شارع العقيد عميروش , و تضم كل من :

- ❖ وكالة العامرية 770
- ❖ وكالة حمام بوحجر 769
- ❖ وكالة المالح 768
- ❖ وكالة بني صاف 516

و وكالة عين تموشنت 772 هي وكالة رئيسية تلعب دورا هاما خاصة و أنها لا تخضع للمنافسة .

*و قد اخترناها بناءاً على ملاحظتنا لوجود علاقة قوية بين العمال و لوجود إطارات كبيرة و خبرات عديدة فادتنا في دراستنا هذه حيث يبلغ عدد العمال 37 موظف يشرف عليهم المدير.

الفرع الثاني : مهام و أهداف وكالة عين تموشنت .

أولا : المهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة عين تموشنت .[2]

و تتمثل أهم هذه المهام التي تساعد الوكالة في تدعيم القطاع الحيوي الخاص بها في :

[1]- **من إعداد الطالبتين** إعتمادا على ما سبق (إضافة إلى معلومات مقدمة من طرف الوكالة).

[2]- **وثائق مقدمة من طرف الوكالة** بتصرف الطالبتين .

- المساهمة في الجانب الريفي كالأطباء ,الصيدلانيون ,أطباء الأسنان ,البيطريون ,الحرفيون (الصناعة التقليدية) و تجار الخواص من خلال تقديم المساعدات المالية الضرورية للنشاطات المتعلقة بالمؤسسات الخاصة .
- فتح حسابات بنكية لكل من طلبها و استقبال الودائع .
- المراقبة بالتعاون مع السلطات التنظيمية للحركات المالية للمؤسسات .
- المشاركة في تجميع الإدخارات .
- تأمين الترقيات الخاصة بالنشاطات الفلاحية و ما يتعلق بها
- الربط بين الوحدات .
- التطور الإقتصادي للوسيط الفني .
- اعتباره كأداة من أدوات التخطيط المالي قصد المشاريع الفلاحية المسطرة في مختلف مستويات التنمية .
- تطوير الموارد و التعاملات المصرفية وكذا العمل على خلق خدمات مصرفية جديدة مع تطوير المنتجات و الخدمات المقدمة .
- الإمكانية المالية الممنوحة من قبل الدولة الجزائرية لتدعيم و تنمية القطاع الفلاحي ,الري ,الصيد و النشاطات الحرفية .

* و كذا القيام بالعمليات الموالية :

- ✓ تمويل مختلف العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية .
- ✓ منح قروض طويلة و متوسطة الأجل .
- ✓ معالجة جميع العمليات البنكية (قروض ,صرف ,خزينة) .

ثانيا : أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة عين تموشنت .[2]

تسعى الوكالة نحو تحقيق الأهداف المتمثلة في تمويل القطاع الفلاحي و نذكر منها :

_ فرض الرقابة عن طريق تقدير الوسائل المادية و التقنية .

_ الزيادة في الموارد بأقل التكاليف و أكبر ربحية بواسطة القروض الإنتاجية و المتنوعة في إطار احترام القواعد .

_ رضا العملاء و هذا من خلال توفير المنتجات و الخدمات التي تلبي احتياجاتهم .

_ تطوير و تحسين أنظمة المعلومات و الوسائل التقنية .

_ توسيع و تنويع مجالات تدخل الوكالة كمؤسسة مصرفية شاملة .

_ تسيير صارم لخزينة الوكالة بالدينار الجزائري و العملة الصعبة .

_ إدخال تقنيات جديدة في ميدان التسيير و التسويق و ذلك لتحسين التسيير و جعله أكثر فعالية للتكيف مع التطورات .

_ تقريب الشبكة البنكية من الوكالات البنكية و توسيعها .

_ تكييف إدارة ديناميكية .

الفرع الثالث : الهيكل التنظيمي لوكالة عين تموشنت .

من خلال الشكل الموالي يتضح لنا الهيكل التنظيمي الخاص بالوكالة :

[2]- **وثائق مقدمة من طرف الوكالة** بتصرف الطالبتين .

الشكل رقم (02-03) : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة عين تموشنت

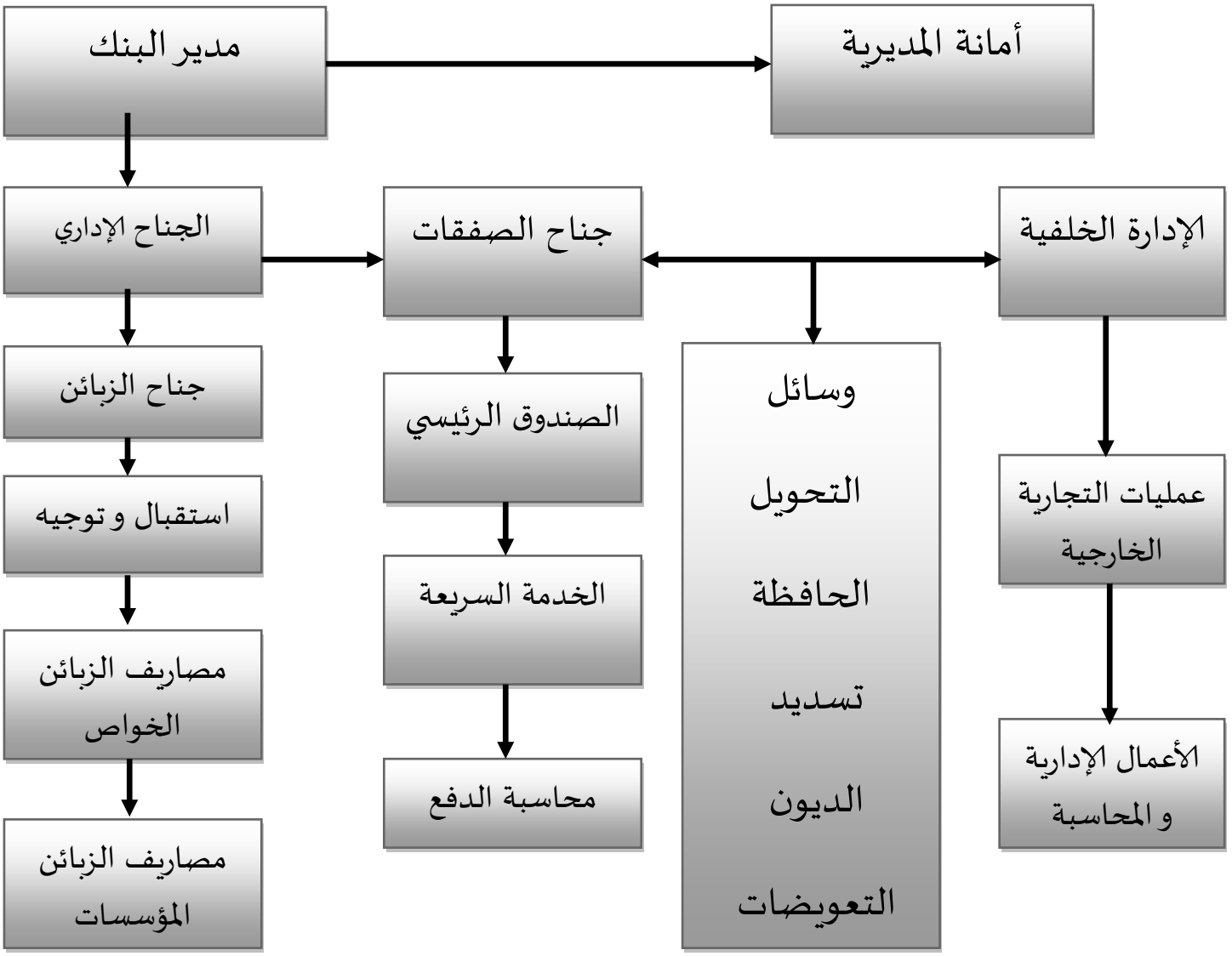

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية - وكالة عين تموشنت .

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية لبنك الفلاحة و التنمية – وكالة عين تموشنت

المطلب الأول : الإجراءات المنهجية للدراسة

تشمل الإجراءات المنهجية للدراسة على مجموعة من العناصر أهمها: تحديد مجال الدراسة أدوات جمع البيانات، مجتمع الدراسة، عينة الدراسة، بيانات الاستمارة، تطبيق البرنامج الإحصائي SPSS version 20 لتحليل البيانات وسنتطرق إليها في ما يلي:

أولا: مجالات الدراسة وأدوات جمع البيانات

1. مجالات الدراسة :

بدأت الدراسة الميدانية بتاريخ 20 جويلية، 2020 و استمرت إلى مدى 20 يوم حيث تم من خلالها جمع القدر الكافي من البيانات و المعلومات الضرورية التي تبنى عليها الدراسة وكذلك إعداد نموذج للاستبيان و ضبطه و تحكيمه من طرف الأساتذة و بعض العمال بالبنك ثم توزيعه على أفراد عينة الدراسة و بعدما تم استرجاع الاستبيان انتقلنا إلى مرحلة تحليل النتائج.

أ. طريقة جمع البيانات:

تم الاعتماد على نوعين من البيانات:

- **البيانات الأولية:** من خلال البحث في الجانب الميداني بتوزيع الاستبيان لتجميع المعلومات الميدانية اللازمة لموضوع البحث، و من تم تفريغها وتحلياها في البرنامج الإحصائي spss واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة و مؤشرات تدعم موضوع الدراسة.
- **البيانات الثانوية :** تمت مراجعة المذكرات المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة.

2. أدوات جمع البيانات:

يعتبر الاستبيان من بين أهم الأدوات المستعملة في الدراسة باعتباره وسيلة للكشف عن آراء العمال و المعرفة السابقة لهم و جمع المعلومات بغرض تحليلها و الوصول إلى نتائج حيث وجه الاستبيان للإطارات فقط، زيادة على ذلك قمنا ببعض المقابلات مع رؤساء الأقسام و

الإطارات على مستوى البنك بغية الاستفسار عن مدى معرفة أثر التشخيص المالي في المؤسسة الإقتصادية باستخدام مؤشري العائد و المخاطرة في البنوك الجزائرية و بالأخص بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة عين تموشنت و كذلك قمنا بتحضير ملخص يعرف بالدراسة المراد إنجازها و مختلف متغيرات و عناصر الدراسة.

ثانياً: مجتمع، عينة الدراسة وحدود الدراسة

1. **مجتمع الدراسة:** يشتمل مجتمع دراستنا على جميع إطارات بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة عين تموشنت و المقدر ب 37 إطاراً عاملا لسنة 2020.
2. **عينة الدراسة:** اختير العينة المقصودة حيث وزعت الاستمارات على كافة إطارات بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة عين تموشنت و بلغ عددها 37 و كان عدد الإستمارات المسترجعة والصالحة التي تم إخضاعها للدراسة ب 35 يعني أن عينة الدراسة وفق التوزيع الطبيعي أي أنها مناسبة للدراسة.
3. **حدود الدراسة:**

- الحدود المكانية: بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة عين تموشنت.
- الحدود الزمنية: امتدت فترة التربص من 20 جويلية 2020 إلى 03أوت 2020.

4. **متغيرات الدراسة:**

- المتغير المستقل: التشخيص المالي .
- المتغير التابع: مؤشري العائد و المخاطرة في البنك.

المطلب الثاني: دراسة بيانات الاستبيان و ثباته

الفرع الأول: بيانات الاستبيان

قمنا بجمع البيانات من خلال الدراسة الميدانية عن طريق تصميم إستبيان (أنظر الملحق) تكون من المعلومات الشخصية و 20 سؤال مغلق، شمل الاستبيان على محورين و هذا لغرض الإحاطة بجميع جوانب موضوع الدراسة و الإجابة على الفرضيات المطروحة و كانت محاور الدراسة على النحو التالي:

- المحور الأول: التشخيص المالي .
- المحور الثاني : مؤشري العائد و المخاطرة في البنك .

و قد تم استخدام مقياس ليكارت(Likert) الخماسي، باعتباره أكثر المقاييس استخداما لقياس الآراء نظراً لسهولة فهمه و توازن درجاته، حيث يترجم خمسة احتمالات للإجابة على الأسئلة المطروحة من خلال الاستبيان و المتمثلة في (غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشدة) و على المجيب على الأسئلة وضع علامة(x) أمام الإجابة المناسبة التي يختارها، حيث أن الاختيار غير موافق بشدة يعني درجة (1)، غير موافق درجتان (2)، محايد (3) ثلاثة درجات، موافق أربع درجات (4) و أخيراً موافق بشدة خمسة درجات (5).

الجدول رقم(02-01): درجات سلم ليكرت الخماسي

التصنيف	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: محمد خير أبو زيد، أساليب التحليل الإحصائي باستخدام برمجة (أس بي أس أس)، دار الصفاء، الأردن، 2005، ص:22.

الفرع الثاني: صدق الاستبيان

أولا: الصدق الظاهري

تم عرض الاستبيان على مجموعة من الأساتذة المحكمين (أنظر الملحق)، بغية التأكد من مدى تطابقه مع موضوع الدراسة، حيث تم الاستفادة من ملاحظاتهم و توجيهاتهم فيما يخص كل من شكل، محتوى و مدى تناسق عبارات الاستبيان و ترابط محاوره و التي أخذت بعين الاعتبار في إطار تصحيحي يتماشى و ما تم الإشارة، بالإضافة إلى عرضه على عينة من إطارات بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة عين تموشنت من أجل التأكد من محتوى الاستبيان و وضوح عباراته.

ثانيا: صدق الإتساق الداخلي لعبارات الاستبيان :

بغية التحقق من صدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان تم حساب معاملات الارتباط سبيرمان (Spearman) لكل عبارة من محورها عند مستوى الدلالة 0.05%.

1. الاتساق الداخلي لعبارات المحور الأول"التشخيص المالي"

الجدول رقم (02-02): معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الأول "التشخيص المالي"

العبارة	معامل Spearman	القيمة الاحتمالية sig
01	0.110	0.530
02	0.723**	0.000
03	0.623**	0.000
04	0.720**	0.000
05	0.615**	0.000
06	0.258	0.134

07	0.805**	0.000
08	0.146	0.404
09	0.555**	0.001
10	0.375*	0.026

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماداً على مخرجات SPSS. **: مستوى دلالة 0.01

يتضح من الجدول أعلاه أن جميع معاملات الارتباط لعبارات **المحور الأول"التشخيص المالي"** دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01 و0.05، ماعدا العبارات رقم 08،06،01 التي ليس لها دلالة احصائية، و هذا يعد مؤشراً على صدق الاتساق الداخلي لمعظم عبارات **المحور الأول "التشخيص المالي"** مما يعكس درجة الصدق لما وضع لقياسه.

2. الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني " مؤشري العائد و المخاطرة في البنك"

الجدول رقم (02-03): معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الثاني " مؤشري العائد و المخاطرة في البنك"

العبارة	معامل Spearman	القيمة الاحتمالية sig
11	0.275	0.110
12	0.037	0.831
13	0.154	0.376
14	0.569**	0.000
15	0.748**	0.000
16	0.645**	0.000
17	0.800**	0.000
18	0.397*	0.018

19	0.492**	0.003
20	0.446**	0.007

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss. **: مستوى دلالة 0.01

يتضح من الجدول أعلاه أن جميع معاملات الارتباط لعبارات **المحور الثاني " مؤشري العائد و المخاطرة في البنك"** دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01 و0.05 ما عدا العبارات 13،12،11 و هذا يعد مؤشراً على صدق الاتساق الداخلي لكل عبارات **المحور الثاني "مؤشري العائد و المخاطرة في البنك"**مما يعكس درجة الصدق لما وضع لقياسه.

الفرع الثالث: ثبات الاستبيان

من خلال تطبيق برنامج spss تم إجراء اختبار الثبات لإجابات العينة المدروسة و تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (02-04): ثبات الاستبيان

البيان	عدد العبارات	قيمة معامل alpha cronbach
جميع محاور الاستبيان	20	**72.7%**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماداً على مخرجات spss.

- **نموذج الدراسة:**

يتكون نموذج الدراسة من متغيرين، متغير مستقل و هو التشخيص المالي والمتغير التابع هو مؤشري العائد و المخاطرة في البنك و يمكن تمثيل نموذج الدراسة بالمعادلة التالية:

$$(y) = f(x)$$

حيث أن:

مؤشري العائد و المخاطرة في البنك (y) : متغير تابع

التشخيص المالي (x) : متغير مستقل

المطلب الثالث: عرض و تحليل نتائج الدراسة

سيتم من خلال هذا المبحث تحليل نتائج الاستبيان من خلال الاعتماد على البرنامج الإحصائي spss و اختبار الفرضيات بغية عرض نتائج الدراسة و الخروج في الأخير بمجموعة من التوصيات و الاقتراحات التي يستفيد منها بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة عين تموشنت.

الفرع الأول: دراسة و تحليل الاستبيان

1. **المعلومات الشخصية:** و التي نبينها في الجداول و الأشكال التالية :

أولاً: توزيع أفراد العينة حسب "الجنس":

الذي يتم توضيحه من خلال الجدول و الشكل التمثيلي التالي.

الجدول رقم (02-05):توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية%
ذكر	22	62.9%
أنثى	13	37.1%
المجموع	35	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين استناداً على مخرجات برنامج spss.

و يمكن توضيح توزيع أفراد عينة الدراسة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02-04): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

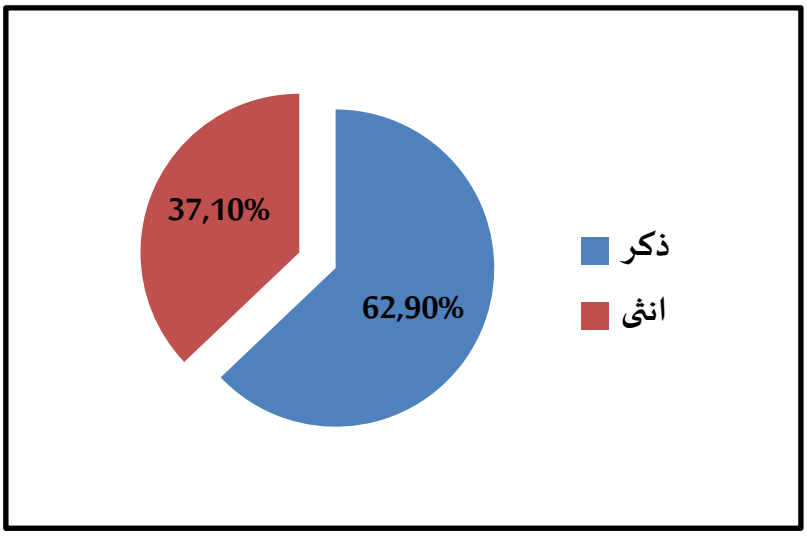

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

بالنسبة لنوع الجنس : نلاحظ من الجدول و الشكل أعلاه أن نسبة الذكور تمثل 62.9% في حين أن نسبة الإناث تمثل 37.1% و بالتالي فإن نسبة الذكور أعلى من نسبة الإناث بمعدل 25.8%.

ثانياً: توزيع أفراد العينة حسب "العمر":

الذي يتم توضيحه من خلال الجدول و الشكل التمثيلي التالي.

الجدول رقم(02-06): توزيع العينة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية %
30-20 سنة	**00**	**00%**
40-31 سنة	**13**	**37.1%**
50-41 سنة	**18**	**51.4%**
أكثر من 50 سنة	**4**	**11.4%**
المجموع	**35**	**100%**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

و يمكن توضيح توزيع أفراد عينة الدراسة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02-05):توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر

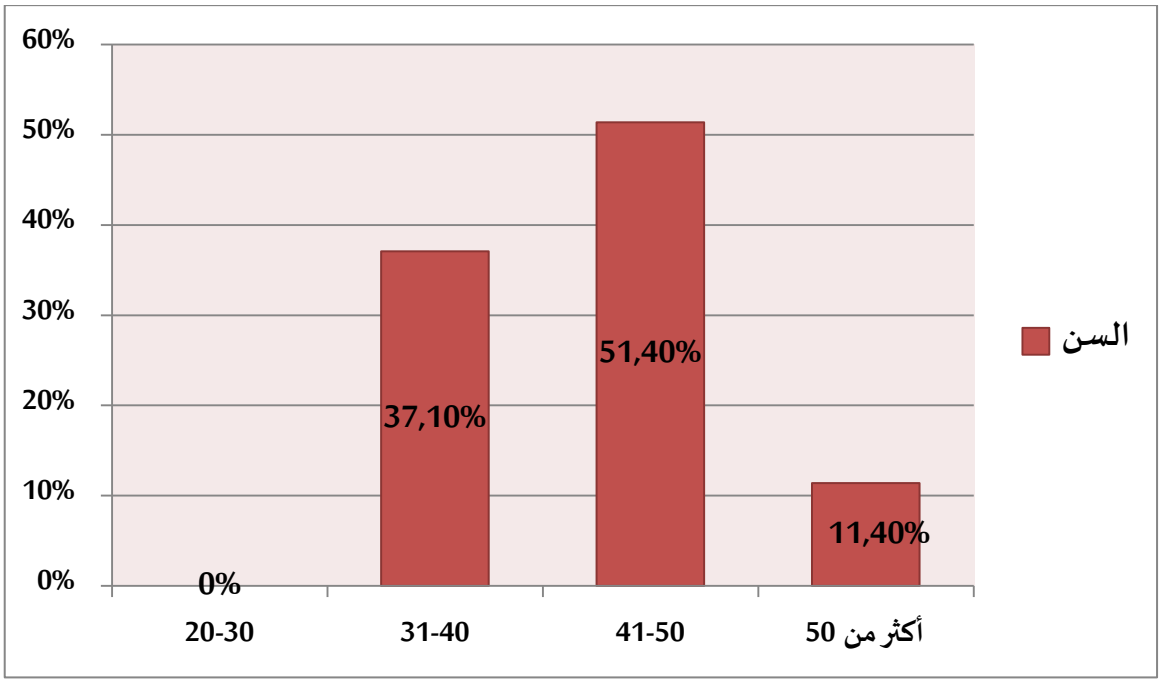

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

بالنسبة للعمر: نجد من خلال الجدول و الشكل أعلاه بأن الفئة الأعمار من 41-50 سنة تمثل أعلى نسبة وبمعدل 51.40% تليها فئة الأعمار من 31-40 سنة و التي تمثل نسبة 37.10% ثم فئة أكثر من 50 بنسبة 11.4% .

نلاحظ من خلال المعطيات أن البنك يعتمد بدرجة كبيرة على الفئات العمرية المتوسطة و هذا راجع إلى خبرتهم الواسعة في هذا المجال خاصة و أن طبيعة عمل البنك تتطلب الحذر و السلاسة في الأداء.

ثالثاً: توزيع العينة حسب "المستوى العلمي":

الذي يتم توضيحه من خلال الجدول و الشكل التمثيلي التالي.

الجدول رقم (02-07): توزيع العينة حسب المستوى العلمي

المستوى العلمي	التكرار	النسبة المئوية %
بكالوريا	2	5.7%
ليسانس	25	71.4%
ماستر	1	2.9%
ماجيستر	00	00%
دكتوراه	00	00%
شهادة أخرى	7	20.0 %
المجموع	35	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

و يمكن توضيح توزيع أفراد عينة الدراسة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02-06): توزيع العينة حسب المستوى العلمي

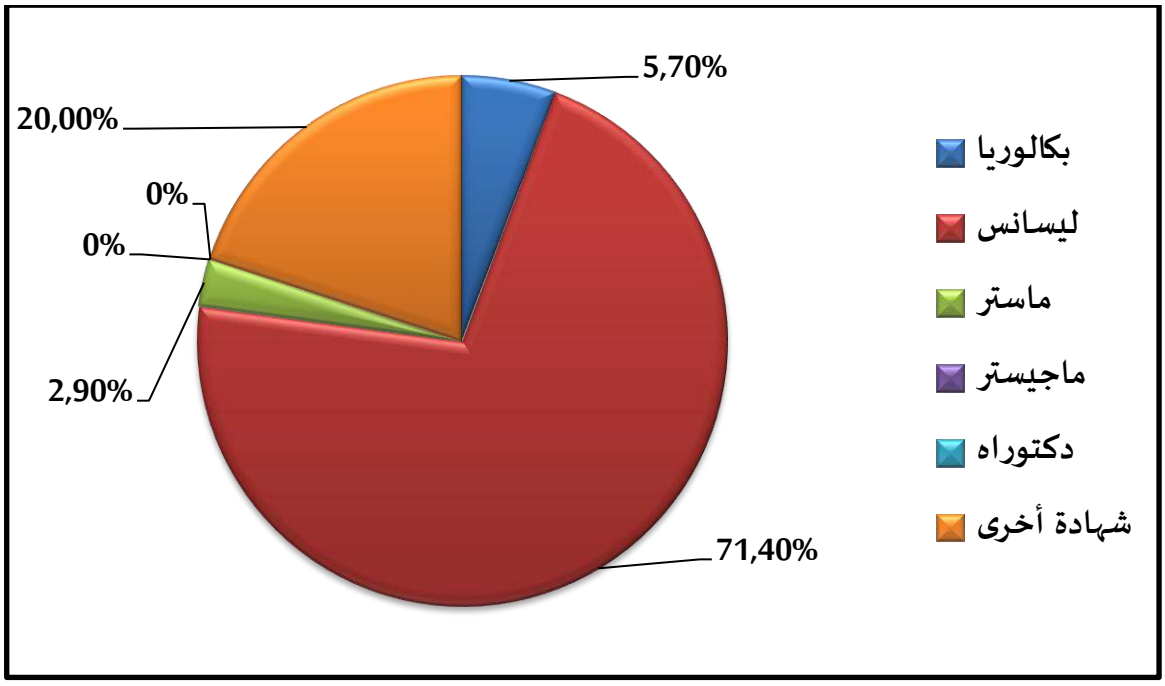

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

بالنسبة للمستوى العلمي: نلاحظ بأن العمال الحاصلين على شهادة الليسانس يحتلون النسبة العليا المقدرة بـ 71.4% تليها نسبة الحاصلين على شهادة أخرى و المقدرة بـ 20% ثم تليها كل من شهادتي البكالوريا و الماستر بالنسب التالية على التوالي 5.7% و 2.9%، و هذا يدل على اعتماد البنك في عملية التوظيف على خريجي الجامعات بدرجة كبيرة .

رابعا: توزيع أفراد العينة حسب "التخصص العلمي":

الذي يتم توضيحه من خلال الجدول و الشكل التمثيلي التالي.

الجدول رقم(02-08): توزيع العينة حسب التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة المئوية %
إدارة أعمال	1	2.9%

محاسبة	5	14.3%
إقتصاد	10	28.6%
تخصصات أخرى	19	54.3%
المجموع	**35**	**100%**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

و يمكن توضيح توزيع أفراد عينة الدراسة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02-07):توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص العلمي

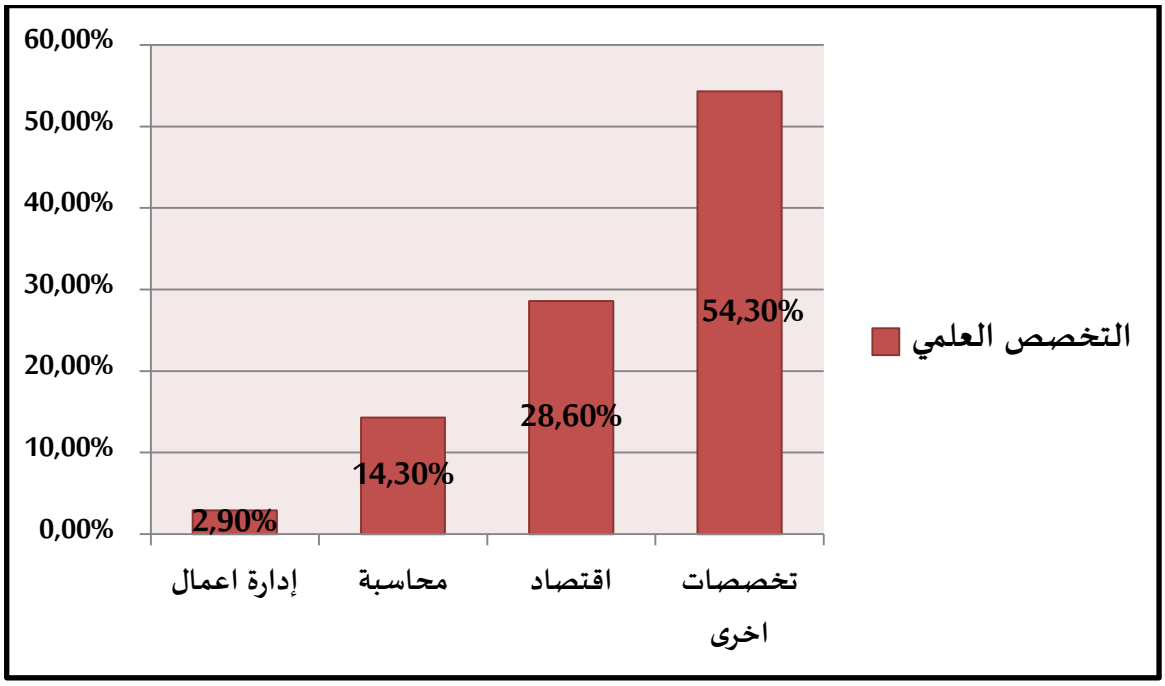

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

بالنسبة للتخصص العلمي: نجد من خلال الجدول و الشكل أعلاه بأن العمال الذين لهم تخصصات أخرى يمثلون أعلى نسبة وبمعدل 54.3% يليها تخصص الإقتصاد و الذي يمثل نسبة 28.6% ثم تخصص المحاسبة المقدرة بنسبة 14.3% و أخيراً تخصص إدارة أعمال المقدر

بنسبة 2.9 % .نلاحظ من خلال المعطيات أن البنك يعتمد بدرجة كبيرة على الذين لهم تخصصات أخرى و تخصص الإقتصاد وهذا لغرض الإستفادة من خبرتهم خاصة و أن عمل البنك يعتمد بدرجة كبيرة على مبدأ الدقة في الأداء.

خامسا: توزيع العينة حسب "عدد سنوات الخبرة في العمل المصرفي":

الجدول رقم (02-09): توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة في العمل المصرفي .

عدد سنوات الخبرة في العمل المصرفي	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 05 سنوات	**2**	**5.7%**
من 05 إلى 10 سنوات	**4**	**11.4%**
من 11 إلى 15 سنة	**8**	**22.9%**
أكثر من 15 سنة	**21**	**60.0%**
المجموع	**35**	**100%**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

و يمكن توضيح توزيع أفراد عينة الدراسة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02-08): توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة في العمل المصرفي

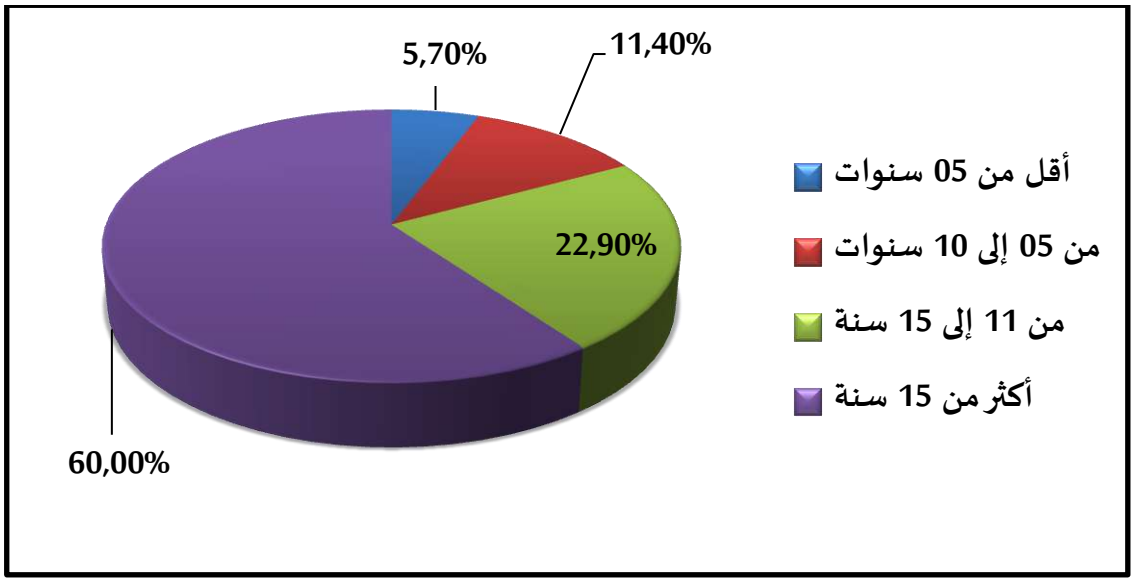

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

بالنسبة لعدد سنوات الخبرة في العمل المصرفي: نلاحظ من خلال الجدول و الشكل أعلاه بأن أعلى نسبة خبرة احتلها الذين تتراوح خبرتهم أكثر من 15 سنة و التي تمثل 60 % ثم تليها الفئة ذات سنوات الخبرة من 11 إلى 15 سنة بنسبة 22.9% و بعدها تحتل الفئة ذات سنوات الخبرة من 05 إلى 10 سنوات بنسبة 11.4% و أخير تحتل الفئة ذات سنوات الخبرة أقل من 05 سنوات بنسبة 5.7%.

سادسا: توزيع العينة حسب "الموقع الوظيفي":

الذي يتم توضيحه من خلال الجدول و الشكل التمثيلي التالي

الجدول رقم (02-10): توزيع أفراد العينة حسب الموقع الوظيفي

الموقع الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية %
عضو مجلس إدارة	00	00%

مدير تنفيذي	2	5.7%
مدقق	5	14.3%
موظف	28	80.0%
المجموع	35	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

و يمكن توضيح توزيع أفراد عينة الدراسة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02-09): توزيع أفراد العينة حسب الموقع الوظيفي

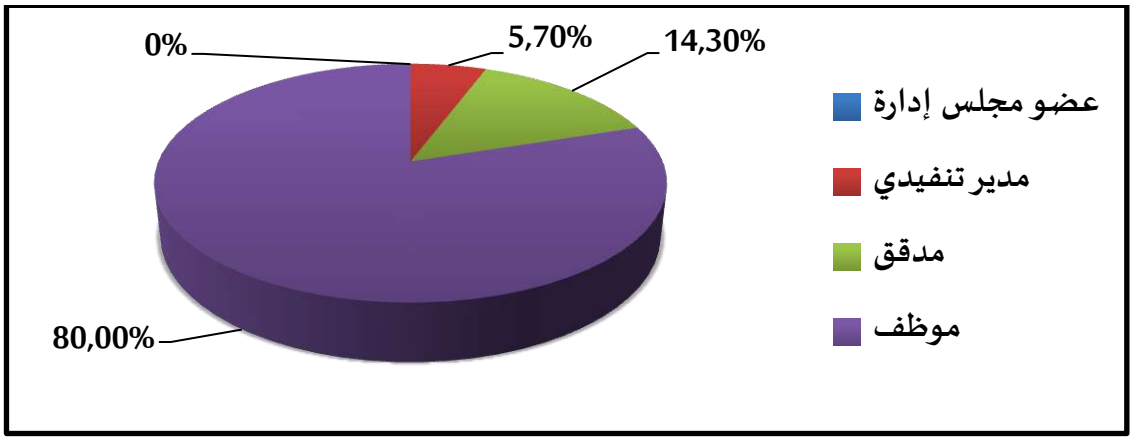

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

بالنسبة للموقع الوظيفي: نلاحظ من خلال الجدول و الشكل أعلاه بأن أعلى نسبة للموقع الوظيفي كانت للموظف بنسبة 80% و بعدها المدقق بنسبة 14.3% و أخيرا المدير التنفيذي بنسبة 5.7% .

♦ **عرض و تحليل نتائج الاستبيان :**

تظهر الجداول بالأسفل كل من التوزيع التكراري، الانحراف المعياري، الوسط الحسابي ودرجة الاستجابة للمحورين كل لوحده التي تم التوصل إليها من خلال المدى و هو عبارة عن الفرق بين القيمة الأكبر و الأصغر المعطاة لخيارات مقياس الاستمارة،وباعتبار أننا اعتمدنا على مقياس ليكارت الخماسي و الذي يحتوي على خمسة درجات من 1-5 فقيمة المدى هي (5-1=4) و التي يتم قسمتها على خلايا المقياس(5/4=0.8)، بحيث تضاف هذه القيمة للقيم المعطاة لكل خيار و بالتالي كلما كان الوسط الحسابي محصور في المجال (1-1.80) فهذا يدل على أن درجة الاستجابة منخفضة جدا، أما إذا كان محصور في المجال (1.80-2.60) فنقول أن درجة الاستجابة منخفضة، يليه المجال (2.60-3.40) درجة الاستجابة تكون متوسطة، ثم المجال (3.40-4.20) الذي تكون فيه درجة الاستجابة مرتفعة، أما بالنسبة للمجال (4.20-5) فإن درجة الاستجابة فيه تعتبر مرتفعة جداً و أن المتوسط المعياري يساوي (3).

يوضح الجدول التالي توزيع الدرجات حسب سلم ليكرت الخماسي .

الجدول رقم(02-11): توزيع درجات الاستجابة حسب سلم ليكرت

1.80-1	2.59-1.80	3.39-2.60	4.19-3.40	5-4.20
منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً

المصدر: سلم ليكارت الخماسي.

✓ إذا كانت متوسطات الإجابة أقل من 3 :يعني أن ميل المستجوبين إلى رفض محتوى العبارة.

✓ إذا كانت متوسطات الإجابة أكثر من 3 :يعني أن ميل المستجوبين إلى قبول محتوى العبارة.

المحور الأول: "التشخيص المالي"

الجدول رقم (02-12): تحليل عبارات المحور الأول "التشخيص المالي"

رقم العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	درجة الاستجابة
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار				
	%	%	%	%	%				
1	0	0	1	24	10	4.26	0.505	1	مرتفعة جداً
	0%	0%	2.9%	68.6%	28.6%				
2	4	2	1	26	2	3.57	1.092	8	مرتفعة
	11.4%	5.7%	2.9%	74.3%	5.7%				
3	0	0	5	28	2	3.91	0.445	2	مرتفعة
	%0	0%	14.3%	60%	5.7%				
4	0	0	9	24	2	3.80	0.531	3	مرتفعة
	0%	0%	25.7%	68.6%	5.7%				
5	0	2	9	20	4	3.74	0.741	5	مرتفعة
	0%	5.7%	25.7%	57.1%	11.4%				

6	0	10	12	13	0	3.09	0.818	10	مرتفعة
	0%	28.6%	34.3%	37.1%	0%				
7	0	2	13	20	0	3.51	0.612	9	مرتفعة
	0%	5.7%	37.1%	57.1%	0%				
8	0	4	5	24	2	3.69	0.758	7	مرتفعة
	%0	%11.4	%14.3	%68.6	%5.7				
9	0	2	6	27	0	3.71	0.572	6	مرتفعة
	0%	5.7%	17.1%	77.1%	0%				
10	0	2	8	21	4	3.77	0.731	4	مرتفعة
	0%	5.7%	22.9%	60%	11.4%				
مجموع عبارات المحور الأول						3.75	0.324	/	مرتفعة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن المتوسط الحسابي الإجمالي قد بلغ 3.75 بأهمية نسبية مرتفعة، وبانحراف معياري قدر ب 0.324.

وقد كانت نتائج استجابات أفراد العينة كلها مرتفعة ما عدا العبارة الأولى كانت فيها نتيجة الاستجابة مرتفعة جدا فهي تمثل التشخيص المالي وبعد تحليل نتائج استجابات أفراد العينة، يتبين أن قيم المتوسط الحسابي لهذه لعبارات تراوحت قيمها ما بين 3.09 و 4.26

بأهمية نسبية مرتفعة، وبانحراف معياري مابين 0.445 و1.092، وهذا يدل على أن استجابات أفراد العينة في البنك تميل إلى قبول محتوى العبارات الدالة لمحور التشخيص المالي فالإدارة تقوم بإدراج هذا البعد في العمليات البنكية.

المحور الثاني: مؤشري العائد و المخاطرة في البنك

الجدول رقم (02-13): تحليل عبارات المحور الثاني"العائد و المخاطرة في البنك"

رقم العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	درجة الاستجابة
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار				
	%	%	%	%	%				
11	0	2	4	26	3	3.86	0.648	2	مرتفعة
	0%	5.7%	11.4%	74.3%	8.6%				
12	0	0	6	26	3	3.91	0.507	1	مرتفعة
	0%	0%	17.1%	74.3%	8.6%				
13	0	2	7	26	0	3.69	0.583	3	مرتفعة
	0%	5.7%	20%	74.3%	0%				
14	2	5	5	21	2	3.46	1.010	4	مرتفعة
	5.7%	14.3%	14.3%	60%	5.7%				

15	0	4	13	18	0	3.40	0.695	5	مرتفعة
	0%	11.4%	37.1%	51.4%	0%				
16	0	7	16	12	0	3.14	0.733	6	متوسطة
	0%	20%	45.7%	34.3%	0%				
17	0	15	9	11	0	2.89	0.867	8	متوسطة
	0%	42.9%	25.7%	31.4%	0%				
18	2	14	10	9	0	2.74	0919	9	متوسطة
	5.7%	40%	28.6%	25.7%	0%				
19	3	6	14	12	0	3.00	0.939	7	متوسطة
	8.6%	17.1%	40%	34.3%	0%				
20	8	6	11	10	0	2.66	1.136	10	متوسطة
	% 22.9	17.1%	31.4%	28.6%	0%				
مجموع عبارات المحور الثاني						3.27	0.420		متوسطة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن المتوسط الحسابي الإجمالي قد بلغ 3.27 بأهمية نسبية متوسطة، وبانحراف معياري إجمالي قدر ب 0.420.

وقد كانت نتائج استجابات أفراد العينة من العباراة 11 الى غاية العبارة 15 كلها مرتفعة أما كل من العبارات16،17،18،19، 20 فكانت نتائج الإستجابة متوسطة، إذ أن قيم المتوسطات الحسابية للعبارات تراوحت قيمتها ما بين 3.91 و 2.66 على الترتيب، وبانحراف معياري 0.507 ،1.136 على الترتيب أيضا. وهذا يدل على أن استجابات أفراد العينة لمحور مؤشري العائد و المخاطرة في البنك يميل إلى قبول محتوى العبارات الأخيرة، أما العبارات من 11، 12، 13، 14، 15 كانت مرتفعة، و التي قدر متوسطها الحسابي ما بين 3.40 و 3.91 و الإنحراف المعياري بين 0.507 و 1.010 .

المطلب الرابع: اختبار الفرضيات الإحصائية

1. دراسة التوزيع:

من خلال العينة **(35≤ N =35)** إذن يمكن اعتبار أن التوزيع المتغيرات يخضع للتوزيع الطبيعي و منه يمكن إجراء الاختبارات التالية:

- **اختبار الفرضية:**

لمعرفة أثر التشخيص المالي على مؤشري العائد و المخاطرة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية بعين تموشنت، تم اختبار الفرضية التالية من خلال قبول أو رفض إحدى الفرضيتين المساعدتين الآتيتين :

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتشخيص المالي على مؤشري العائد و المخاطرة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية بعين تموشنت عند مستوى معنوية **α=0.05**.

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتشخيص المالي على مؤشري العائد و المخاطرة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية بعين تموشنت عند مستوى معنوية **α=0.05**.

للإجابة على الفرضيات نستخدم نموذج الانحدار الخطي البسيط للتحقق من التأثير:

$$Y = a0 + a_1 X_1 + \mu$$

حيث:

Y: المتغير التابع (مؤشري العائد و المخاطرة في البنك).

X1: المتغير المستقل (التشخيص المالي).

a0: الثابتة و تمثل قيمة المتغير التابع عندما تكون قيم المتغيرات المستقلة تساوي الصفر.

a1: معامل الانحدار للمتغير المستقل.

μ: الخطأ العشوائي.

الجدول رقم (02-14): نتائج معامل الارتباط و اختبار فيشر للمعنوية الكلية لنموذج الانحدار للفرضية

قيمة الارتباط	معامل التحديد R^2	مصدر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجة الحرية	قيمة F	مستوى الدلالة Sig
0.361[a]	0.131	بين المجموعات	0.784	0.784	1	4.954	0.033[b]
		داخل المجموعات	5.223	0.158	33		
		المجموع	6.007		34		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يبين الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط و التي تقيس درجة الارتباط بين المتغير التابع مؤشري العائد و المخاطرة في البنك و المتغير المستقل التشخيص المالي، تشير R إلى ضعف الارتباط بين المتغيرين والتي تساوي 36.1% و هي درجة ارتباط منخفضة، كما أن معامل التحديد R^2 تشير إلى أن المتغير المستقل التشخيص المالي يفسر 13.1% من التباين الحاصل في المتغير التابع مؤشري العائد و المخاطرة في البنك .

تشير نتائج تحليل التباين الأحادي إلى أن مستوى الدلالة Sig [b] 0.033 أقل من 0.05 وعليه نقول أن هناك دلالة معنوية كلية للنموذج.

الجدول رقم (02-15): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للتشخيص المالي على مؤشري العائد و المخاطرة في البنك

المتغير التابع	النموذج	معاملات المعادلة	معامل Beta	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة Sig
مؤشري العائد و المخاطرة في البنك	الجزء الثابت	1.540		1.969	0.057
	التشخيص المالي	0.468	0.361	2.226	0.033

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يبين الجدول أعلاه أن نتائج نموذج الإنحدار إيجابية من خلال معاملات المعادلة و الذي يعني وجود علاقة إيجابية بين المتغيرين مؤشري العائد و المخاطرة في البنك و التشخيص المالي حيث بلغ معامل الانحدار للتشخيص المالي 0.468 الذي يعني أن التغير في قيمة المتغير المستقل التشخيص المالي بوحدة واحدة يقابله تغير بمقدار 0.468 من المتغير التابع مؤشري العائد والمخاطرة في البنك.

كانت قيمة t المحسوبة تساوي 2.226 و هي أكبر من t المجدولة 1.96 و كما بلغت القيمة الاحتمالية Sig 0.033 و هي أقل من مستوى معنوية 0.05 مما يدل على أن مؤشري العائد والمخاطرة في البنك هو متغير مفسر للتشخيص المالي و بالتالي نقول أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتشخيص المالي على مؤشري العائد و المخاطرة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية بعين تموشنت مما يعني رفض الفرضية العدمية H_0 و قبول الفرضية البديلة H_1 و المتمثلة فيما يلي:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتشخيص المالي على مؤشري العائد و المخاطرة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة عين تموشنت عند مستوى معنوية α=0.05.

و المعادلة التالية توضح العلاقة بين متغير مؤشري العائد و المخاطرة في البنك و التشخيص المالي:

$$Y= 1.540+0.468X1$$

خلاصة :

يحظى بنك الفلاحة و التنمية الريفية بالقبول العام و هذا من خلال الدور الفعال الذي يقوم به لما يقدمه من منتجات و خدمات للزبائن و كذا المشاريع الإستثمارية التي يعمل على تمويلها، هذا لا يعني أنه غير معرض للخطر الأمر الذي يجعله دائما يسعى جاهدا للتأقلم مع مختلف الظروف البيئية المحيطة و هذا عن طريق التعرف على المخاطر و معالجتها و السيطرة عليها و يكون هذا بالإعتماد على تقنية التشخيص المالي من أجل هدف واحد و وحيد و هو الإستمرارية و الحفاظ على مكانته .

و عليه تم مناقشة الجانب التطبيقي في الفصل الثاني بغرض الإلمام بجميع عناصر الدراسة وتسليط الضوء على ما تم التوصل إليه في الجانب النظري على الواقع العملي، و هذا عن طريق إسقاط الدراسة المتمثلة في أثر التشخيص المالي في البنك باستخدام مؤشري العائد والمخاطرة على بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة عين تموشنت- و كذا الإجابة على الإشكالية المطروحة و التأكد من صحة الفرضيات السابقة للذكر. و قد توصلنا من خلال هذه الورقة البحثية إلى مجموعة من النتائج سيتم التطرق إليها في الخاتمة .

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة :

على ضوء ما تطرقنا إليه في دراستنا من جوانبها المختلفة و ذلك ضمن فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي، و عليه يجدر بنا أن نختم هذه الورقة البحثية بأن للتشخيص المالي أهمية بالغة و عملية ضرورية باعتباره من الركائز الأساسية لأي مؤسسة و بموجبه يتم تحديد المركز المالي ويبرز الوضع المالي للمؤسسة بحيث أن هذه الأخيرة تستخدمه بدرجة كبيرة في مسارها العملي فيكشف لها جميع نقاط الضعف و الخلل و يرشدها إلى اتخاذ قرارات السليمة مما يجعلها تتفادى الأخطار المحتملة و هو بدوره يعتمد في ذلك على مؤشري العائد و المخاطرة اللذان يساعدانه في دراسة القرارات المالية و درجات المخاطر و العوائد المصاحبة له و كذا المفاضلة بينهما . و تم تناول جميع هذه الجوانب في الجانب النظري .

أما الجانب التطبيقي فقد حاولنا فيه دراسة الوضعية المالية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية – البدر وكالة عين تموشنت، مستخدمين في ذلك طرق و أساليب تم تناولها في الجانب النظري .

❖ من خلال ما عرض في الدراسة النظرية و التطبيقية تم التوصل إلى جملة من النتائج و التوصيات و نذكرها على النحو التالي :

- نتائج الدراسة :

1. وجود دلالة إحصائية للتشخيص المالي على مؤشري العائد و المخاطرة في البنك .
2. التشخيص المالي وسيلة للتحقق من المركز المالي للمؤسسة و الأخطار المالية التي قد تتعرض لها في المستقبل .

3. التشخيص المالي يعتبر أداة للتحكم في تسيير المؤسسة .
4. مؤشري العائد و المخاطرة عنصران مهمان في عملية التشخيص المالي .
5. يعتبر التشخيص المالي خطوة تمهيدية و ضرورية للتخطيط المالي السليم .
6. أساليب و تقنيات التشخيص المالي في المنشأة تكمل بعضها البعض .
7. وجود علاقة إيجابية بين مؤشري العائد و المخاطرة .

- التوصيات :

1. يجب اعتبار التشخيص المالي إجراء تسييري و ضروري يجب القيام به بصفة دورية لأجل معرفة الوضعية الحالية للمؤسسة و أخذ القرارات المناسبة لتحسينها و بهذا تصبح أداة للتسيير التقديري .
2. ضرورة الإستفادة من طرق التسيير الحديثة للتشخيص المالي باستخدام مؤشري العائد والمخاطرة في المؤسسة لما ينتج عنه من تسهيلات ومزايا .
3. الإستعمال العقلاني لموارد المؤسسة من أجل الحصول على أكبر عائد ممكن و أقل مخاطرة و تغطية كل إلتزاماتها المالية .
4. استغلال فائض المؤسسة لتوسيع مجالاتها .
5. على الإدارة المالية للمؤسسة أن تراعي في اختيارها للقرارات المالية أن العوائد المالية كافية لتعويض المخاطر التي تتعرض لها .

قائمة

المراجع

➢ المراجع باللغة العربية

1. الكتب :

- خميسي شيخة "التسيير المالي للمؤسسة "، دار هومة، الجزائر، سنة، 2010 .
- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي " التسيير المالي، الإدارة المالية " دار وائل للنشر والتوزيع، الجزء الثاني، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2011 .
- عمر صخري" اقتصاد المؤسسة " ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 1993 .
- ناصر عدون دادي " التحليل المالي " بدون سنة نشر، دار المحمدية العامة .
- حسين عمر" الموسوعة الإقتصادية " دار الفكر العربي، الطبعة الرابعة، القاهرة، 1992.
- زياد رمضان" مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي " دار وائل للنشر، الاردن، الطبعة الثالثة ،1998.
- أمين أحمد السيد لطفي " التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الآداء والاستثمار في البورصة " الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005 .
- محمد علي إبراهيم العامري "الإدارة المالية " جامعة بغداد، العراق .
- حمد مطر، فايز تيم" إدارة المحافظ الإستثمارية " دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثالثة .
- أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى " إدارة الخطر والتأمين " دار الحماد، عمان، 2007 .
- طارق عبد العال حماد " إدارة المخاطر" الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007 .

- خالد وهيب الراوي " إدارة المخاطر المالية " دار المسيرة، عمان، 2009 .
- بن علي بلعزوز، عبد الكريم قندوز وعبد الرزاق جبار" ادارة المخاطر" الطبعة الاولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2013 .مطبوعة د. ريم بونوالة، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل .
- الدكتور هزاع مفلح " إدارة الإستثمار والمحافظ الإستثمارية " السنة الرابعة، جامعة حماه، كلية الإقتصاد، سنة ، 2019/2018 .
- عبد أحمد أبو بكر، وليد اسماعيل السيفو " ادارة المخاطر والتأمين " دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2009 .
- حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي " حوكمة البنوك و أثرها في الاداء والمخاطر "دار اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان، 2013 .
- دكتور مطر محمد " إدارة الإستثمارات " الإطار النظري والتطبيقات العلمية، جامعة الشرق الأوسط، دار وائل للنشر،الطبعة السابعة، سنة، 2015 .

2. المطبوعات :

- مبارك لسلوس " التسيير المالي " ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- عمر صخري " اقتصاد المؤسسة " ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 2.
- لحسن دردوري، مطبوعة في مقياس التشخيص المالي " مالية وحاكمية المؤسسة ومالية اقتصاد دولي " جامعة خيضر محمد، بسكرة، 2015/2014 .
- المدرس المساعد مهند عبد الرحمان سلمان " تحليل ومناقشة العائد والمخاطرة في ظل قرار التوليفة المثلى للمنتجات " كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثامن و الأربعون، سنة، 2016 .

- مليكة زغيب، ميلود شنقير " التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد " ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010 .
- عاطف عبد المنعم، محمد محمود الكاشف، وسيد كاسف " تقييم وإدارة المخاطر " الطبعة الأولى، مركز تطوير الدراسات والبحوث ,كلية الهندسة، القاهرة،مصر، 2008، ص، 07، مطبوعة د . ريم بونوالة، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل .

3. الملتقيات و المحاضرات :

أ. **الملتقيات :**

- عريف عبد الرزاق , يحياوي مفيدة " أثر IAS/IFRS على التحليل المالي " الملتقى الدولي الأول حول SCF في ظل المعايير المحاسبية الدولية، يومي 17-2010/01/18، المركز الجامعي، الوادي .
- رقية بوشوشة، ماضي بلقاسم "علاقة التشخيص المالي بإستراتيجية المؤسسة " الملتقى الوطني حول التشخيص المالي في المؤسسة الإقتصادية، يومي 22-23 /2012/05، المركز الجامعي، سوق أهراس .
- بناد سعد زينة، مباركي سميرة، المعرفة في البنوك الجزائرية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي " المعرفة : الركيزة الجديدة و التحدي التنافسي للمؤسسات و الإقتصاديات" جامعة بسكرة , 12/13-11-2005 .

ب. **المحاضرات :**

- محاضرة الأستاذ عبد الرزاق كبوط في مقياس النظرية المالية .
- صلاح الحبوب " تنمية مهارات المديرين في إدارة المخاطر المالية " محاضرة مقدمة إلى مركز المتخصصة للتدريب و الاستشارات، الدوحة، قطر، فيفري، 2016 .

4. الأطروحات و المذكرات :

أ. أطروحات الدكتوراه :

- بلخير باكاري "أثر التقييم المالي على مسار الشراكة بالنسبة لمؤسسات قطاع المحروقات في الجزائر" أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسير ,كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010 .
- محمد علي محمد علي " ادارة المخاطر المالية في شركات المساهمة المصرية " مدخل لتعظيم القيمة ، رسالة دكتواره ، 2005 .
- المخلافي عبد العزيز محمد أحمد " تحليل كفاية الرأس المال المصرفي وفقا للمعايير الدولية " دكتوراه في العلوم الإدارية، كلية الإدارة و الإقتصاد، جامعة بغداد .

ب. مذكرات الماجستير:

- توفيق رفاع " محددات اختيار الهيكل التمويلي للمؤسسة "رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2002 .
- بوطغان حنان" تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسات الإقتصادية "مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة ، 2007 .
- سيرين سميح أبو رحمة" السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة " مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة .
- عاشوري صورية " دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك

التجارية "دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف .

- نور الدين إيمان " تطوير الخدمات في القطاع المصرفي في ظل اقتصاد المعرفة" دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية و الريفية البدر_وكالة و مديرية بسكرة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير في إطار مدرسة الدكتوراه في الإقتصاد التطبيقي و تسيير المنظمات، تخصص : اقتصاد و ادارة المعرفة و المعارف(2011-2012) .
- لعذور صورية" أهمية التسويق المصرفي في تحسين العلاقة مع الزبون-دراسة ميدانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية حالة وكالة مسيلة" مذكرة ماجيستر علوم التسيير،تخصص تسويق،جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر 2008.

ت. **مذكرات الماستر:**

- سليماني شوقي " تشخيص الوضعية المالية في مجمعات الشركات – دراسة حالة مجمع صيدال " مذكرة ماستر، تخصص علوم ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2014 .
- بوبكر نفيسة " اختبار العلاقة بين العائد والمخاطرة في سوق الأوراق المالية " دراسة حالة سوق قطر للأوراق المالية 2008-2010، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الماستر في علوم التسيير، جامعة ورقلة , الجزائر .
- رتيبة بركيبة " تقييم آداء البنوك التقليدية والإسلامية " دراسة مقارنة بطريقة العائد والمخاطرة بين القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري خلال الفترة (2013/2007) مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، جامعة

قاصدي مرباح، ورقلة،2014 .

5. المقالات :

- بلعزوز بن علي " استراتيجيات ادارة المخاطر في المعاملات المالية " مجلة الباحث، جامعة بسكرة، العدد 07، 2010 .
- محمد زيدان "أهمية العنصر البشري ضمن مكونات المزيج التسويقي في البنوك بالتطبيق على بنك الفلاحة و التنمية الريفية " مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 15، أكتوبر 2008 .
- حفيظ صواليلي " جريدة الخبر " الصادرة في 2011/09/21 العدد 6483 .

6. مواقع الأنترنت :

- http : // ecomedfot . blogspot . com /2015/04 financial- diggnosis -and- stage – algeria – the – united – states – egypt – morocco – canada – mexixo – France – indonisia – india – saudi – arabia – jordan – djibouti – iraq – sudan – syria – yemen - russia – brasil – qatar – lebanon – libya – tunisia – england – malysia – iran – arabes – euro – dollar –pr .html (مدونة المتخصص) .
- Ebanking . badr .dz/Fr/

➢ المراجع الأجنبية :

- Kamel Hamedi , diagnostic et redressement d’entreprise, optic .

- Piere Ramage , analyse et diagnostic Financier , Edition d'organisation .
- Hamdi ki , comment diagnostiquer et redresser une une entreprise , Ed : Rissala , algeria , 1995 .

قائمة

الملاحق

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

المركز الجامعي بلحاج بوشعيب بعين تموشنت

معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

التشخيص المالي في البنــك باستخدام مؤشري العائد و المخاطرة

بنك الفلاحة والتنمية الريفية -عين تموشنت-

استمارة استبيان:

السادة موظفي البنك، السلام عليكم و رحمة الله تعالى و بركاته...

تحية طيبة، وبعد

تقوم الطالبتان بإجراء دراسة ميدانية تهدف إلى قياس " التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام مؤشري العائد و المخاطرة " وذلك في طور الإعداد لشهادة الماستر تخصص مالية المؤسسات

وعليه فإننا نرجو منكم التكرم بمساعدتنا والإجابة على الأسئلة المطروحة والفقرات المطروحة من خلال التعبير عن رأيكم بوضع علامة (×).

كما نعلمكم أن هذا الاستبيان لأغراض البحث العلمي فقط وأن كل إجاباتكم ستحظي بالسرية التامة.

تقبلوا فائق التحية والاحترام

الطالبتين :

سليماني شهرزاد

رياش نوال

إشراف الأستاذ:

حولية يحي

الجزء الأول:البيانات الشخصية

(1)الجنس

ذكر ☐ أنثى ☐

(2) العمر

20- 30 سنة ☐ 31- 40 سنة ☐

41- 50 سنة ☐ أكثر من 50 سنة ☐

(3) الدرجة العلمية

بكالوريا ☐ ليسانس ☐

ماجستير ☐ دكتور ☐

ماستر ☐ شهادة أخرى ☐

(4) التخصص العلمي

إدارة أعمال ☐ محا ☐

اقتصاد ☐ تخصصات أخ ☐

(5) عدد سنوات الخبرة في العمل

أقل من خمس سنوات ☐ -10 سنة ☐

من 11-15 سنة ☐ أكثر من 15 س ☐

(6) الموقع الوظيفي

عضو مجلس إدارة ☐ مدير تنفيذي ☐

مدقق ☐ موظف ☐

الجزء الثاني: محاور الدراسة.

المحور الأول: التشخيص المالي

الرقم	العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	يمتلك البنك خلية لعملية التشخيص المالي					
02	يساعد التشخيص المالي على تحسين الأداء المالي					
03	يعتمد التشخيص المالي على دراسة كل من رقم الاعمال و النتيجة و المردودية					
04	يعمل التشخيص المالي على تحليل المعلومات المقدمة بهدف ايجاد حلول للمشاكل المطروحة					
05	تعزيز مستوى البنك مقارنة مع باقي البنوك من نفس القطاع و الحجم في الاقتصاد ضمن البيئة التي تعمل فيها					
06	يوفر البنك للمشخص المالي الموارد المالية الكافية لمساعدته على القيام بمهامه					
07	تحديد مدى تحقيقالبنك لتوازنات المالية المطلوبة					
08	التزام البنك يتحقيق الاهداف المسطرة					
09	يعتبر التشخيص المالي تشخيص دقيق لممتلكات البنك انطلاقا من الميزانية					
10	يسمح التشخيص المالي بتوفير المعلومات الضرورية لاتخاذ القرار					

المحور الثاني: مؤشري العائد و المخاطرة

الرقم	العبارات	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	يوضح مؤشري العائد و المخاطرة المسارات السليمة للبنك .					
02	المخاطرة هي أحداث غير مرئية و غير مرغوبة تحدث في المستقبل .					
03	يمثل العائد مقدار الربح الذي يمكن التنبؤ به من خلال المعلومات المتوفرة .					
04	العائد و المخاطرة يساعدان على الكشف عن مواطن الخلل و الضعف في نشاط المؤسسة .					
05	تكمن اهمية العلاقة بين العائد و المخاطرة في جميع القرارات التي يمكن ان تؤثر على تغير القيمة السوقية للبنك .					
06	ربط معدل العائد على الاستثمار بدرجة المخاطرة .					
07	تتعلق المخاطرة بعدم تجانس العوائد الفعلية و العوائد المتوقعة .					
08	تحديد العائد يكون من خلال استعمال ربحية السهم BPA.					
09	المخاطرة تكون متلازمة مع حالة عدم التأكد .					
10	يضع البنك نظام حوافز ومكافآت لتشجيع الموظفين الأكثر كفاءة و ذلك للتقليل من المخاطرة و رفع العائد .					

الملخص :

هدف هذا البحث إلى دراسة أثر التشخيص المالي على الوضعية المالية للبنك باستخدام مؤشري العائد و المخاطرة، ولبلوغ هذا الهدف قد تطرقنا إلى أهم الأساليب و الطرق التي يقوم بها التشخيص المالي عند دراسة و تقييم الحالة المالية للبنك و كذا مختلف الأهداف و النتائج التي يسعى ورائها معتمدا في ذلك على عدة أدوات أهمها مؤشري العائد و المخاطرة للكشف عن نقاط القوة و تعزيزها لصالح البنك و إبرازها بشكل دقيق و كذا نقاط الضعف و معالجتها و تصحيحها مما يساهم في تحسين الأداء المالي للبنك. و تم التوصل من خلال هذا البحث و كذا الدراسة الميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية البدر – وكالة عين تموشنت إلى أن للتشخيص المالي أثر كبير على الوضعية المالية و أنه يساعد في تحليل و تقييم القرارات المالية باستخدام مؤشري العائد و المخاطرة في البنك .

الكلمات المفتاحية : التشخيص المالي ، مؤشر العائد، مؤشر المخاطرة، البنك، الوضعية المالية .

Resumé :

Le but de cette recherche est d'étudier l'effet du diagnostic financier sur la situation financière de la banque à l'aide des indicateurs de rendement et de risque, et pour atteindre cet objectif, nous avons traité des méthodes les plus importantes que le diagnostic financier effectue lors de l'étude et de l'évaluation de la situation financière de la banque, ainsi que des différents objectifs et résultats qu'elle cherche à adopter en fonction de À cet égard, il existe plusieurs outils, dont les plus importants sont les indicateurs de rendement et de risque, pour révéler les forces et les valoriser dans l'intérêt de la banque et les mettre en évidence avec précision, ainsi que les faiblesses, et y remédier et les corriger, ce qui contribue à améliorer la performance financière de la banque. Grâce à cette recherche et à l'étude de terrain de la Banque Al-Badr pour l'agriculture et le développement rural - Agence Ain Temouchent, il a été conclu que le diagnostic financier a un impact significatif sur la situation financière et qu'il aide à analyser et évaluer les décisions financières en utilisant les indicateurs de risque et de rendement de la banque.

Mots clés : diagnostic financier, indice de rendement, indice de risque, banque, situation financière.

Abstract :

This research aims to study the effect of the financial diagnosis on the financial position of the bank using the indicators of return and risk, in order to achieve this goal we have dealt with the most important methods that the financial diagnosis performs when studying and evaluating the financial condition of the bank, as well as the various objectives and results that it seeks behind depending on In this regard, there are several tools, the most important of which are the return and risk indicators, to reveal the strengths and enhance them in the interest of the bank and highlight them accurately, as well as the weaknesses, and to address and correct them, which contributes to improving the financial performance of the bank. Through this research and the field study of Al-Badr Bank for Agriculture and Rural Development - Ain Temouchent Agency, it was concluded that the financial diagnosis has a significant impact on the financial position and that it helps in analyzing and evaluating financial decisions using the bank's return and risk indicators.

Key words : financial diagnosis, return index, risk index, bank, financial condition.